بسم الله الرحمن الرحيم

جامعــة آل البيت
كلية المال والأعمال
قسم المحاسبة

مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (٧)

The Extent of the Kuwaiti Banks Cmmitment of Disclosure Requirements According to the International Financial Reporting Standard (٧)

إعداد الطالب
بدر راشد وسمي شنيتر
الرقم الجامعي (١٢٢٠٥٠٤٠٥٢)

إشراف
الاستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة

قُدِّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت

٢٠١٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

التفويض

أنا الطالب بدر راشد وسمي شنيتر، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي "مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع: .....

التاريخ: .....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة لطلبة الماجستير

أنا الطالب: بدر راشد وسمي شنيتر الرقم الجامعي: ١٢٢٠٥٠٤٠٥٢

التخصص: محاسبة الكلية: إدارة المال والأعمال

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما انني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتاسيساً على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)" وأجيزت بتاريخ .../.../ ٢٠١٤

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الاستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة	مشرفاً ورئيساً	.....
الأستاذ الدكتور صالح خليل العقدة	عضواً خارجياً	..... الدكتور
سيف عبيد الشبيل	عضواً داخلياً	..... الدكتور محمد مفلح
الحدب	عضواً داخلياً	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـداء

أهدي هذا العمل

إلى من كان له الفضل الكبير في تعليمي ...

إلى أعزّ الناس..... إلى والدي

إلى أمي .....

إلى إخواني وأخواتي .....

الذين وقفوا إلى جانبي ...

إلى كل الأصدقاء والأقارب...

إلى كلّ من ساهم في إخراج هذا العمل.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكـر وتقديــر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه، وعظيم سلطانه، والشكر له على نعمائه، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الذين أناروا بنور الله أصقاع المعمورة، وبعد.

يسعدني أن أتقدَّم إلى مشرفي الاستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة بجزيل الشكر، ووافر الامتنان مديناً له بالفضل كلِّه على تكرُّمه مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة، فكرَّس لها الساعات الطويلة قراءةً، ومناقشةً، وتوجيهاً، وتابع بكلِّ أمانة، وإخلاص تفاصيل العمل بها، وكان لي الناصح الأمين الذي يشحذ في نفسي العزائم، والهمم، فكانت لملاحظاته القيّمة، وتوجيهاته السديدة أعظم الأثر بإخراجها على هذا الشكل، فجزاه الله عنِّي خير جزاء.

كما إننِّي أتقدَّم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرِّسالة: الاستاذ الدكتور صالح العقدة، والدكتور سيف الشبيل، والدكتور محمد الحدب، والذين اقتطعوا لها جزءاً هاماً من وقتهم الثمين، متشرِّفاً بمناقشتهم، راجياً المولى عزَّ وجلَّ أن يوفِّقني للعمل بتوجيهاتهم، ونصحهم، وإرشادهم، والاستفادة من ملحوظاتهم الثمينة، وخبرتهم الواسعة، كما أزجي شكري، وامتناني إلى جميع أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في كلَّية المال والأعمال في جامعة آل البيت لما أولوني إياه من رعاية، واهتمام خلال فترة الدراسة في الكلَّية.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان لجميع زملائي وزميلاتي في جامعة آل البيت على دعمهم المتواصل لي.

والحمد لله ربِّ العالمين **الباحث**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمــة المحتويــات

Contents

الملخص ..... ك
الفصل الأول الإطار التمهيدي للدراسة والدراسات السابقة ١
١-١ مقدمة ٢
١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها ٣
١-٣ أهداف الدراسة ٤
١-٤ أهمية الدراسة ٤
١-٥ فرضيات الدراسة ٥
١-٦ مصطلحات الدراسة ٥
١-٧ الدراسات السابقة ٦
١-٧-١ الدراسات العربية ٦
١-٧-٢ الدراسات الأجنبية ١٠
١-٨ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ١٥
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة ١٧
المبحث الأول الأدوات المالية والقيمة العادلة ١٨
٢-١-١ مقدمة ١٩
٢-١-٢ تعريف الأدوات المالية Financial Instruments ١٩
٢-١-٣ القيمة العادلة Fair Value: ١٩
٢-١-٣-١ تعريف القيمة العادلة ٢٠
٢-١-٣-٢ مزايا وعيوب القيمة العادلة ٢٠
٢-١-٤ الأنواع الرئيسة للمشتقات المالية ٢١
٢-١-٥ مخاطر التعامل في المشتقات المالية (الخطيب، ٢٠٠٨، ص ٢٦٢): ٢٣
٢-١-٦ قياس الأدوات والمشتقات المالية ٢٦
المبحث الثاني معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المرتبطة بالمشتقات المالية ٢٨
٢-٢-١ نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية ٢٩
٢-٢-٢ الإفصاح المحاسبي ٢٩
٢-٢-٣ معايير التقارير المالية الدولية (الإبلاغ المالي) (IFRS) ٣٠
٢-٢-٤ معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمشتقات المالية ٣١
٢-٢-٤-١ الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية: ٣١
٢-٢-٤-٢ معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض) ٣٢
٢-٢-٤-٣ معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) الأدوات المالية الإفصاحات ٣٣
المبحث الثالث قطاع البنوك في دولة الكويت ٣٩
٢-٣-١ نظرة على سوق المال الكويتي ٤٠
٢-٣-٢ سوق المال الكويتي ٤٠
٢-٣-٣ القطاع المصرفي الكويتي ٤٠
٢-٣-٤ نبذة عن المصارف الكويتية ٤٠
الفصل الثالث منهجيَّة الدِّراسة ٤٦
٣-١ مقدمة ٤٧
٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة ٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٣ مصادر جمع البيانات ٤٧
٣-٤ إنموذج الدراسة ٤٨
٣-٥ الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة في تحليل البيانات ٤٨
الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار الفرضيات ٤٩
٤-١ مقدمة ٥٠
٤-٢ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح السنوي حسب معيار ٥٠
٤-٢-١ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المجال: ٥٠
٤-٢-٢ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب البنك: ٥١
٤-٣ متوسط مستوى تطبيق البنوك لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيارالإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) ٥٢
٤-٣-١ متوسط مستوى التطبيق على مستوى البنك ٥٣
٤-٣-٣ متوسط مستوى التطبيق على مستوى البند ٥٥
٤-٤-١ التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة ٦٥
٤-٤-٢ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة ٦٦
٤-٤-٣ اختبار التداخل الخطي :Multicollinearity Test ٦٧
٤-٤-٤ اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test ٦٨
٤-٥ اختبار فرضيات الدراسة ٦٨
٤-٥-١ الفرضيَّة الأولي: ٦٨
٤-٥-٢ الفرضيَّة الثانية: ٦٩
٤-٥-٣ الفرضيَّة الثالثة: ٧٠
٤-٥-٤ الفرضيَّة الرابعة: ٧٠
٤-٥-٥ الفرضيَّة الخامسة: ٧١
٤-٥-٦ الفرضيَّة السادسة: ٧٢
٤-٥-٧ الفرضيَّة السابعة: ٧٢
الفصل الخامس النتائج والتوصيات ٧٦
٥-١ مقدمة ٧٧
٥-٢ النتائج ٧٧
٥-٣ التوصيات ٧٩
المراجع ٨٠
اولاً: المراجع العربية: ٨٠
ثانياً: المراجع الاجنبية ٨٣
الملاحق ٨٥
Abstract ١٠١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمــة الجداول

رقم الجدول	المحتويات	الصفحــة
(١)	أوجة المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي (٣٢) ومعيار الابلاغ المالي الدولي (٧)	٢٣
(٢)	بعض الشركات التي حققت خسائر نتيجة التمادي في استخدام الأدوات المالية	٣٣
(٣)	المعالجة المحاسبية للأصول المالية والالتزامات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)	٣٧
(٤)	أهم البيانات والنسب المالية للبنوك عينة الدراسة	٦٤
(٥)	تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المجال	٧٢
(٦)	تطور مستوى تطبيق متطلبات الافصاح حسب البنك	٧٣
(٧)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الإجمالي حسب البنك	٧٥
(٨)	متوسط مستوى التطبيق الإجمالي لمتطلبات الإفصاح حسب المجال	٧٧
(٩)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية	٧٩
(١٠)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية	٨١
(١١)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل	٨٤
(١٢)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية	٨٦
(١٣)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية	٨٨
(١٤)	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية	٩٠
(١٥)	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة	٩١
(١٦)	معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات الدراسة المستقلة	٩٣
(١٧)	اختبار (Variance Inflation Factor VIF) للتداخل الخطي	٩٤
(١٨)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية	٩٦
(١٩)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن الأدوات المالية	٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	في الميزانية العمومية	
(٢٠)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل	٩٨
(٢١)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية	٩٩
(٢٢)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية	١٠٠
(٢٣)	اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية	١٠١
(٢٤)	نتائج تحليل الإنحدار المتعدد	١٠٢
(٢٥)	أثر التباين المفسر للعوامل المستقلة على المتغير التابع	١٠٤

قائمــة الملاحق

رقم الملحق	المحتويات	الصفحــة
(١)	البنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي عينة الدراسة	١٣٢
(٢)	متطلبات الافصاح الواردة في معيار الابلاغ المالي رقم (٧)	١٣٣
(٣)	إفصاح البنوك الكويتية حسب معيار الإبلاغ الدولي رقم (٧) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣	١٣٥
(٤)	البيانات المالية للبنوك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (الأرقام بالآلاف)	١٤١
(٥)	مخرجات التحليل الإحصائي	١٤٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)

إعداد الطالب

بدر راشد وسمي شنيتر

إشراف

الاستاذ الدكتور غسان فلاح المطارنة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، كما هدفت إلى التعرف على العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم، وربحية، وسيولة البنك).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصنيف متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (٧) إلى ستة مجالات تتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، والأدوات المالية في الميزانية العمومية، والأدوات المالية في قائمة الدخل، ومحاسبة التحوط للأدوات المالية، والمخاطر المالية للأدوات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، والحصول على البيانات من واقع التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي، والبالغ عددها (١٠) بنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفيَّة، والتحليليَّة المناسبة.

ومن خلال الخلفية النظريَّة للدراسة، وتحليل البيانات، تمكَّن الباحث من الوصول إلى مجموعة من النتائج، ومن أهمِّها مايأتي:

تلتزم البنوك الكويتية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (٧) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية بنسبة (٦٨%)، والإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية بنسبة (٦٩%)، والإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بنسبة (٦٥%)، بينما الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية بنسبة (٥٩%)، والإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية بنسبة (٧٢%)، والإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية بنسبة بلغت (٧٠%).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وجود علاقة ارتباط ايجابية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وربحية السهم العادي، وعلاقة ارتباط سلبية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية، والعائد على حقوق الملكية.

وفي ضوء هذه النتائج، خلصت الدِّراسة إلى تقديم أهمِّ التوصيَّات الآتية:

العمل على تشجيع البنوك الكويتية بالإفصاح عن كافة مجالات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) بنسبة أكبر من النسب التي تم التوصل إليها.

سن الأنظمة والقوانين التي تمكّن هيئة أسواق المال الكويتية من فرض الرقابة على إفصاحات البنوك بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي.

الكلمات المفتاحية: الافصاح، معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، متطلبات الأفصاح، البنوك الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة والدراسات السابقة

١-١ المقدمة.

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها.

١-٣ أهداف الدراسة.

١-٤ أهمية الدراسة.

١-٥ فرضيات الدراسة.

١-٦ مصطلحات الدراسة.

١-٧ الدراسات السابقة.

١-٨ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

١-١ مقدمة

يُعدّ الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير السنوية للشركات من المقومات المهمة لاستقرار الأسواق المالية، والفئات ذات العلاقة بالشركة عموماً، والمستثمرين خصوصاً، لما تقدمه من معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والتي تعمل على تحقيق العدالة والشفافية، وتمنع تعارض المصالح، واستغلال المعلومات الداخلية، كما وأن انخفاض مستوى الافصاح يؤدي إلى الإضرار بالمستثمرين لما ينتج عنه من ارتفاع معدلات المخاطر، والإخلال بقواعد العدالة، مما يتيح المجال لممارسة سلوكات مخالفة، كاستغلال المعلومات الداخلية، وتسريب الأسرار، الأمر الذي يمثل إضراراً بمصالح السوق والمتعاملين فيه.

ولقد أصبحت الحاجة ملّحة أكثر من أي وقت مضى إلى زيادة الثقة في البيانات المالية، وخاصةً بعد الانتقادات التي وُجهت لمهنتي المحاسبة والتدقيق خصوصاً بعد انهيار شركة انرون (ENRON) الأمريكية للطاقة عام (٢٠٠١)، وأيضاً انهيار كبرى شركات التدقيق في العالم، وهي شركة آرثر اندرسون عام (٢٠٠٢) (شراطي، ٢٠١٠). حيث أصبحت مهنة المحاسبة تحت المحكّ، خاصةً أن جميع المتعاملين مع الشركة يعزون سبب فشل هذه الشركة إلى الكادر الإداري، والمالي، وخاصةً المدققون، ولذلك فإن تطوير معايير المحاسبة الدولية بدأ فعلاً عام (٢٠٠١) من خلال قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإعداد معايير التقارير المالية الدولية، وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في الشروع بإعداد معيار يهتم بالإفصاحات في القوائم المالية المعلنة، فقد أصدرت معيار الإبلاغ المالي رقم (٧): الإفصاحات، وذلك لتعزيز الثقة في القوائم المالية، وذلك كردة فعل لأنهيار شركة آرثر اندرسون.

ولقد اعتمدت دولة الكويت هذه المعايير بموجب قرار رقم (١٠) لسنة (٢٠١١) الصادر عن هيئة أسواق المال بتاريخ ١٣/ ٢٠١١/٦، كما خطت في الآونة الأخيرة خطوات ملحوظة في تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الشركات المساهمة العامة، وذلك من خلال حمايتهم من التلاعب والغش الناتج عن نقص المعلومات المالية في التقارير الصادرة عن تلك الشركات، فقامت بتأسيس هيئة أسواق المال عام (٢٠١٠) بموجب مرسوم أميري؛ كجهة مراقبة للشركات تقوم بمهام تنظيم أنشطة التداول، ووضع ضوابط لها، كما أصدرت عام (٢٠١٢) تعليمات تلزم الشركات بالإفصاح عن جميع البنود الجوهرية المهمة لمستخدمي القوائم المالية، وأن هذه التعليمات الصادرة عن هيئة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأوراق المالية ما هي إلا دليلاً واضحاً على أهمية الإفصاح عن البيانات المالية (هيئة اسواق المال الكويتية، ٢٠١٣).

بناءً على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) الخاص بالإفصاح عن الأدوات المالية التي يجب توافرها في التقارير المالية السنوية الصادرة عن الشركات، والقانون رقم (٧) لسنة (٢٠١٠) الخاص بإنشاء هيئة أسواق المال في الكويت، وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والقرار رقم (١٠) لسنة (٢٠١١) الصادر عن هيئة أسواق المال الكويتية الذي يتضمن اعتماد كافة المعايير الدولية للتقارير المالية. وتعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة أسواق المال الكويتية عام (٢٠١٢) التي تطرقت إلى ضرورة الإفصاح عن البيانات المالية الجوهرية المتعلقة بالشركات، وإيضاح آلية الإعلان عنها، ومن منطلق مبدأ العمل على تعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة من قبل البنوك الكويتية، وخاصةً أن مهنتي المحاسبة والتدقيق تأثرتا بشكل كبير بعد إنهيار كبرى شركات التدقيق في العالم، وقد اختار الباحث قطاع البنوك كونه اكثر القطاعات تعاملاً مع الادوات المالية ومشتقاتها، واكثرها تعرضاً لمخاطر المالية والقيمة العادلة.

١-٢ مشكلة الدراسة وعناصرها

تكمن مشكلة الدراسة في وجود توجه عام للتقيد بمعايير الابلاغ المالي، وخاصةً معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) الإفصاحات، حيث تتجه الدول نحو المحاسبة على أساس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لإعطاء البيانات المالية المنشورة صفة العالمية في القياس والإفصاح، لذلك فقد أراد الباحث تقصي مدى تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) في البنوك الكويتية من خلال طرح التساؤلات الآتية:

ما هو مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)؟

ما هو مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)؟

ما هو مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)؟

ما هو مستوى الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)؟

ما هو مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما هو مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)؟

هل توجد علاقة بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك)؟

١-٣ أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، وتتمثل أهداف الدراسة بما يأتي:

التعرف على السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

التعرف على مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

التعرف على مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

التعرف على مستوى الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

التعرف على مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الكشف عن العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك).

١-٤ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من حاجة الجهات الرقابية الحكومية، وإدارة البنوك، والمستثمرين الى نتائج واقعية عن مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية بشكل عام ومعيار الإبلاغ المالي رقم (٧) بشكل خاص، كون هذا المعيار يركّز على الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية، والتي تشكل ما يزيد عن (٩٥%) من بنود القوائم المالية، بالإضافة إلى تركيزه على مستوى الإفصاح وكفايته، وهذا يعطي تصور إيجابي لدى المجتمع المالي الذي يتعامل مع البنك ويؤكد قدرة البنك، على التماشي مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، كما يعزز ثقة المتعاملين معه من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال ارتفاع مستوى ثقة المتعاملين في بياناته المالية، نتيجة الاطلاع على معلومات شاملة عن أحد أهم بنود القوائم المالية التي تقرر نتائج أعمال الشركات من ربح، أو خسارة.

كما وتنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وخاصةً المعيار(٧)، كون ذلك يعطي مؤشر أفضل عن البيانات المالية المنشورة من قبل البنوك الكويتية، ويعطيها صفة العالمية في تبنّي السياسات المحاسبية، كما أن ذلك يحفّز المستثمرين للتعامل مع هذه البنوك، بالإضافة الى ذلك تكمن أهمية الدراسة من خلال أهميتها في زيادة الثقة من قبل جميع مستخدمي القوائم المالية، وخصوصاً المستثمرين الحاليين، والمرتقبين، والدائنين بكل ما تقدمه الإدارة من بيانات مالية، مما يعزز الاستثمارات في البنوك.

١-٥ فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، وفي ضوء المفاهيم النظرية والدراسات ذات العلاقة بالموضوع تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد هناك إفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

الفرضية الثانية: لا يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية لمقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الفرضية الثالثة: لا يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الفرضية الرابعة : لا يوجد هناك إفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الفرضية الخامسة: لا يوجد هناك إفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الفرضية السادسة: لا يوجد هناك إفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

الفرضية السابعة: لا يوجد هناك علاقة بين مستوى إفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك).

١-٦ مصطلحات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اشتملت هذه الدراسة على المصطلحات الآتية:

معيار الإبلاغ المالي رقم (٧): هو احد معايير التقارير المالية الدولية الذي تم صياغته من قِبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، وأصبح ساري المفعول في عام (٢٠٠٧)، والذي يهدف إلى تطوير أساليب الإفصاح المحاسبي، وذلك لتعزيز الموثوقية في المعلومات المالية المنشورة (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٣).

الإفصاح: هو أحد أهم المبادئ المحاسبية، ويقضي بضرورة أن تُظهر المنشآت جميع بياناتها المالية بشكل واضح، وتقضي بضرورة تزويد الأطراف الخارجية والمهتمة بالمعلومات المالية، وأن لا تخفي أي منها، وذلك لتعزيز الشفافية وعمليات الاستثمار (مارق، ٢٠٠٩).

الأدوات المالية: هي أي عقود تنشئ عن كل من موجودات مالية لمنشأة، ومطلوبات مالية على المنشأة، أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى، ومنها يشتق الأصل المالي، وهو إما أن يكون نقد، أو حق تعاقدي لاستلام نقد، أو موجودات مالية أخرى من منشاة أخرى، أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشاة أخرى بموجب شروط مواتية، أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى، والمطلوبات المالية هي عبارة عن التزامات تعاقدية من أجل تسليم نقد، أو موجودات مالية أخرى لمنشأة أخرى، أو لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل إنها ليست مواتية (العودات، ٢٠١٤).

١-٧ الدراسات السابقة

تم الاطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح، سواءً كان ذلك على الصعيد العربي، أو العالمي، وتم ذكرهما وفقا لمحورين، وهما: الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، كما تم ترتيبا وفقاً لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم.

١-٧-١ الدراسات العربية

١- دراسة (العيسى، ٢٠١٢) بعنوان "مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الادوات المالية: الأفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام التقارير المالية الصادرة عن البنوك الأردنية بأحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧)، وقد ركّزت الدراسة على تلخيص معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)على شكل مفردات، والتي يتوجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج التطبيقي من خلال نموذج تم تصميمه من قبل الباحث، ويحتوي على الإفصاحات الخاصة بالمعيار (٧)، كما تم إجراء عملية مسح التقارير المالية للبنوك الأردنية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعددها (١٥) بنك لمعرفة مدى إظهار هذه المفردات، وقد اعتمدت الدراسة على النسب المالية والتكرارات والمتوسطات الحسابية لتحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

اظهرت نتائج الدراسة التزام التقارير المالية المنشورة عن البنوك الأردنية بمتطلبات المعيار بجميع مجالاته، وذلك من خلال الالتزام بالإفصاح عن الأدوات المالية، والمحاسبة عن القيمة العادلة، وكذلك الإفصاح عن المخاطر المالية، وأيضاً الإفصاح عن الأيضاحات، وخاصةً السياسات المالية، وتلتزم كذلك بمتطلبات القوانين والأنظمة، والتعليمات ذات العلاقة، حيث تراوح مستوى الإفصاح فيها من (١٤%) الى (١٠٠%). كما تبين أن هناك تبايناً بنسب الإفصاح من بند لآخر.

٢- دراسة (المطيري، ٢٠١١، أ) بعنوان "الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اهم الأثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، من وجهة نظر المستثمرين، ومدراء المحافظ المالية، والمحللين الماليين. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تصميم نموذج من الاستبانة تضمنت جميع مجالات الدراسة، تم توزيعها على العينة المكونة من (٤٠٠) فرداً من المستثمرين، ومدراء المحافظ المالية، والمحللين الماليين، وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (spss). اظهرت نتائج الدراسة وجود اثر لتطبيق المعايير الدولية (رقابة الجودة، والقواعد الدولية لاخلاقيات المهنة، ومعايير التأهيل الدولية، ومعايير المحاسبة الدولية) على استقرار السوق المالي في دولة الكويت، كما قدم الباحث عدداً من التوصيات منها العمل على ايلاء الاهتمام الكافي من قبل الشركات لمعايير المحاسبة الدولية كونها ذات اهمية كبيرة في استقرار السوق المالي.

٣- دراسة (المطيري، ٢٠١١، ب) بعنوان "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية ".

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية واستجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات، والمطلوبات المالية، في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، ومدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، ولتحقيق اهداف الدراسة تعامل الباحث مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية، والبياناتالاولية، والتي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة خطية، أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات، والمطلوبات المالية، واوصت الدراسة بضرورة استمرار البنوك التجارية الكويتية في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، كونها تنهض من مستوى الإفصاح، والإبلاغ المالي من معلومات مالية تاريخية، الى معلومات مالية حديثة تعكس الواقع الاقتصادية.

٤- دراسة (بشايرة، ٢٠١٠) بعنوان "تطبيق مفاهيم القيمة العادلة في البنوك الأردنية في ضوء معايير المحاسبة الدولية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة ومفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها، والإفصاح عنها. وتكونت عينة الدراسة من (١٥) بنكاً من البنوك الأردنية، وقد تم توزيع (٦٠) استبانة على معدي القوائم المالية، وتم استرجاع (٥٥) استبانة قابلة للتحليل، كما تم إستخدام برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) من أجل تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، والتوصل إلى النتائج. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

تطبق البنوك الأردنية مفاهيم المحاسبة عن القيمة العادلة المحاسبية في نظامها المحاسبي من حيث القياس طبقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

لا تطبق البنوك الأردنية مفاهيم القيمة العادلة في قياس الالتزامات المالية، وإنما تبقيها مُقاسة بالكلفة التاريخية.

تفصح البنوك الأردنية عن متطلبات الإفصاح التي يقتضيها معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) عن أثار القيمة العادلة في القياس، والمحاسبة عن الحسابات التي تُقاس بالقيمة العادلة.

وفي ضوء النتائج السابقة، تم التوصل إلى التوصيات الآتية:

- أن تتبنى البنوك الأردنية سياسة لتدريب الموظفين على أُسس المحاسبة عن القيمة العادلة، وتشجيعهم على تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- أن تقوم البنوك الأردنية بتبني معايير المحاسبة الدولية حتى تصل إلى مفهوم التنسيق في توحيد السياسات المحاسبية، وبالتالي إلى الوصول إلى الاتساق والوحدة من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

٥- دراسة (الروسان، ٢٠١٠) بعنوان "المعيار الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الافصاحات، ومدى تطبيقه في البنوك الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧): الأدوات المالية، الإفصاحات، في تقاريرها المالية، وأيضاً هدفت الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان هناك فروق بنسبة التزام البنوك بتطبيق متطلبات المعيار رقم (٧)، بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم نموذج يحتوي متطلبات الافصاح وفقاً لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، تكونت عينة الدراسة من (١٢) بنكاً من البنوك الأردنية، من أصل (١٣) بنكاً، وتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسقاط القوائم المالية للعامين (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) على النموذج، وذلك للتعرف على مدى تطبيق هذه البنوك لمتطلبات الافصاح حسب معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بتطبيق متطلبات المعيار بشكل عام، وبنسبة تراوحت بين (٧٧% - ٨٣%)، وأن أكثر البنوك تطبيقاً هي بنك الإسكان، والاتحاد والأهلي بنسبة تطبيق (٨٣%)، وأقل البنوك تطبيقاً هو بنك الاستثمار العربي بنسبة (٧٧%)، وأوصت الدراسة بالعمل على رفع نسبة التزام البنوك الأردنية بمستوى تطبيق متطلبات الالتزام بالإفصاح عن الأدوات المالية، وأن لا يعطي المدقق الخارجي تقريراً نظيفاً لأي شركة لا تلتزم بمتطلبات الإفصاح حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية.

٦- دراسة (الطرايرة، ٢٠٠٥) بعنوان "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة، أو أية معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي محاولة بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، كما هدفت إلى التعرف على مدى إلتزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد، وتحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٢)، وتطبيق الدراسة على (١٥) بنكاً مدرجاً في بورصة عمان. أظهرت نتائج الدراسة التزام البنوك بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لعدم الإشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، وفيما يتعلق بالأدوات المشتقة والتحوط؛ تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية ذات العلاقة، كما أشارت النتائج إلى عدم اهتمام الجهات المسؤولة بمراجعة الإبلاغ المالي السنوي للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمستخدمين.

٧- دراسة (الخريسات، ٢٠٠٥) بعنوان "الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) من وجهة نظر المستثمر في بورصة عمان".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأهمية النسبية للمعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية كوحدة واحدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) من وجهة نظر المستثمر الفرد والمؤسسي. كما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت أيضاً إلى بيان درجة التفاوت في أهمية المعلومات من وجهة كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من (٣١) سؤالاً تتناول محاور الدراسة الأساسية، وتكون مجتمع الدراسة من (٥٦) شركة صناعية مساهمة عامة، وتم توزيع (١٣٠) استبانة على عينة الدراسة، المكونة من المستثمرين المؤسسين، والأفراد، أظهرت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تُعدّ مهمة للمستثمر عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك في ضوء معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)، أما أهم التوصيات فكانت دعوة الباحثين لدراسة مدى الالتزام الفعلي في إعداد قائمة التدفقات النقدية للشركات الصناعية.

٨- دراسة (خشارمة، ٢٠٠٣) بعنوان "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة في الأردن – معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠)- دراسة ميدانية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك، والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام المنهج التطبيقي التحليلي، كما تم تصميم استبانه تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من المديرين الماليين ومدير التدقيق الداخلي في البنوك، والشركات المندمجة. وللتوصل إلى نتائج الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية، والتكرارات واختبار (t).

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتفاق بين آراء أفراد عينة الدراسة حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) الذي يختص بالإفصاحات في البنوك، وأن هناك اتفاق على ضرورة تبني سياسات الإفصاح عن الأدوات المالية والمشتقات المالية، وأُعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة جداً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة الممثلة للشركات المندمجة في المملكة، كما بينت الدراسة أيضاً وجود بعض المعوقات التي تعترض تطبيق المعيار بدقة، والتي شملت القصور في تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠). وقد أوصت الدراسة بتعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ليتلاءم مع القوانين والتشريعات السارية، وبما يخدم المجتمع المحلي، وإدخال أنظمة آلية متطورة ضمن المؤسسات المالية لمواكبة التطورات، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية الأخرى في المؤسسات المالية الأردنية.

١-٧-٢ الدراسات الأجنبية

دراسة (Bosch, ٢٠١٢)، بعنوان:

"Value Relevance of the Fair Value Hierarchy of IFRS (٧) in Europe - How Reliable are Mark-to-Model Fair Value"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ملائمة القيمة العادلة حسب معيار الابلاغ المالي الدولي السابع في اوروبا، ومدى الموثوقية التي يقدمها نموذج القيمة العادلة"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى تناسق العمل المحاسبي للبنوك الأوروبية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (٧)، ومدى الموثوقية للبيانات المالية التي تلتزم بتطبيق متطلبات القيمة العادلة الواردة في معيار الأبلاغ المالي السابع، بحيث يتعين على البنوك الإفصاح عن المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأدوات المالية، لهذا الغرض يحدد المعيار تسلسل لقياس الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة. تكون مجتمع الدراسة من البنوك الأوروبية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار أكبر (٢٧) بنكاً من مختلف الدول الأوروبية، وتم أخذ القوائم المالية الختامية وخاصةً قائمة المركز المالي حيث تم التركيز على الأدوات المالية، وكيفية قياسها بالقيمة العادلة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث نموذج تطبيقي لقياس مدى التزام هذه البنوك بمعيار الابلاغ المالي رقم (٧). أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تأثير من حيث الموثوقية من خلال إعادة تصنيف الأصول المالية على موثوقية القيمة العادلة، في حين وُجد أثراً ضعيفاً جداً لرأس المال على موثوقية القيم العادلة.

٢- دراسة (Dunne, ٢٠١٠)، بعنوان:

"An Analysis of UK Firms Disclosures about Derivatives Usage in their Corporate Reports"

"تحليل إفصاحات الشركات البريطانية عن استخدام المشتقات المالية في تقاريرها"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار بعض العوامل المختلفة التي تؤثر على الإفصاحات في الشركات عن استخدام المشتقات المالية، كما ركزت الدراسة على الإفصاحات حسب معايير الإبلاغ المالي، والأسباب التي جعلت الشركات تلتزم بالإفصاح عن معلوماتها حسب معايير الإبلاغ المالي، وذلك لتفعيل مستوى الإفصاح والشفافية، لإعطاء صورة واضحة عن البيانات المالية للشركة أمام المستثمرين، وأصحاب المصالح، كما ركزت على عمليات الإفصاح عن المشتقات المالية والمخاطر الناجمة عنها، تكونت عينة الدراسة من (١٠٠) شركة مدرجة في بورصة لندن، والتي تمارس عمليات الاستثمار في بورصة لندن، أظهرت نتائج الدراسة أن للعوامل المالية أثر كبير في إلزام الشركات بالإفصاح حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأن كلفة إعداد التقارير المالية غير مؤثرة، وليس لها أهمية، وكما أوصت الدراسة إلى ضرورة الإفصاح عن العمليات المالية في ضوء معايير الإبلاغ المالي الدولية، وأن يتم إجراء أبحاث إحصائية أخرى على شركات اخرى لقياس مستوى الإفصاح فيها.

٣-دراسة (Fernando, ٢٠١٠)، بعنوان:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"Evidence of International Financial Reporting Standards (IFRS) Implementation in Brazil: The Case of Derivatives"

" تطبيقات معايير الإبلاغ المالي الدولي: تطبيقات من البرازيل – حالة المشتقات"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيفية تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، وركز هذا التحليل على العمليات المتعلقة بالمشتقات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية رقم (٣٩): الادوات المالية، والاعتراف والقياس، وأيضاً حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): الأدوات المالية، والإفصاح والعرض، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي، من خلال إعداد (٤) مجموعات رئيسة من الأسئلة، تكون مجتمع الدراسة يتكون من أكبر (١٠٠) شركة مالية، وتم جمع المعلومات خلال الفترات من ٢٠٠٦، حتى ٢٠٠٨، أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف شركات عينة الدراسة لا يفصحون عن أثر الإجراءات المحاسبية الجديدة، وأن الشركات عينة الدراسة تفصح وتعالج محاسبياً عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة، ولكنها لا تفصح عن المعيار المستخدم في معالجة الأدوات المالية، كما ان بعض الشركات لا تعدّ عملياتها المالية المتعلقة بالمشتقات المالية، ولا تزال الشركات لا تفصح عن كامل المعلومات المالية الخاصة بها، وقد أوصت الدراسة بمتابعة العمل على أحدث تطورات معايير الإبلاغ المالي الدولي، بالإضافة إلى ذلك ضرورة أن تسهم هذه الدراسة في إيجاد ثقافة ورؤية للمعايير المحاسبية الدولية في سوق المال البرازيلي.

٤- دراسة (Jannis, ٢٠٠٩)، بعنوان:

"The Effects of IFRS (٧) Adoption on Bank Disclosure in Europe"

" أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) على الإفصاح في البنوك الأوروبية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) على الإفصاح في البنوك الأوروبية، وذلك مع صدور معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) الإفصاحات، والذي أصبح فعّالاً عام ٢٠٠٧، فإن المنظمات البنكية الأوروبية اعترفت به، وقامت بتبني هذا المعيار، تكونت عينة الدراسة من (١٧١) بنكاً من (٢٨) دولة أوروبية، كما تم تحليل أثر المعيار في المرحلة الأولى على جودة الإفصاح، ووجد أن الافصاح ارتفعت جودته بشكل عام في القوائم، المالية وفي قياس المخاطر المالية، ولكن برزت أهمية التركيز على الإفصاحات بالنسبة للبنوك الأوروبية، بالإضافة إلى أن الأثر في المرحلة الأولى إعتمد بشكل كبير على عوامل مختلفة بين البلدان، وهذه الاختلافات تفسر على أنها الفرق في الثقافات، وفي تفسير المعايير، وخاصةً المعيار رقم (٧)، وذلك في البنوك الدنماركية والإيطالية والإنجليزية، وأوصت الدراسة بأن التركيز لا يجب أن يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منصباً على معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وإنما على كل المعالجات المحاسبية التي تعزز من جودة الإفصاح، كما يجب الاهتمام بشكل أكبر على الإفصاحات في البنوك.

٥-دراسة (Maria, ٢٠٠٨)، بعنوان:

"Impact of Current Financial Crisis on Disclosure on Instruments"

"أثر الأزمات المالية الحالية على الإفصاح عن الأدوات المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الأزمات المالية الحالية على الإفصاح عن الأدوات المالية، كما لوحظ بأن بعض المختصين في رومانيا يعتبرون أن بعض المشتقات المالية تُعدّ من بين العوامل التي ساهمت في ظهور الأزمات المالية العالمية، وهذه الأدوات المالية تسمى المشتقات المالية، كما أكد المختصون بانها سبب نشر المخاطر في البنوك، لذا شجعت المنظمات المالية بأخذ المخاطر المرتفعة الخاصة بالقروض بعين الاعتبار، وإن التحوط الجيد يعطي مؤشراً جيداً للحماية من ارتفاع المخاطر المالية، وخلال السنوات القليلة وصلت عقود المشتقات المالية السوقية في البنوك الرومانية إلى (٦٠) تريليون دولار، وكانت أبرز التساؤلات: "لماذا أدت المشتقات المالية إلى حدوث الأزمة المالية"، ولم يتوصل بعض المختصين إلى أسباب الأزمة المالية، أظهرت نتائج الدراسة أن التقديرات المرتفعة للقيمة العادلة قد تكون من مسببات الأزمة المالية العالمية، وأن الاستخدام المكثف لعقود المشتقات المالية يُعدّ سبباً في خلق الأزمة المالية، كما أكدت بعض آراء المختصين انه لا يُعدّ التعامل بالمشتقات المالية سبباً في الأزمة المالية، وأن المعالجة المحاسبية هي ما سبب الأزمة، كما أتهم كثير من المختصين معايير المحاسبة الدولية والمالية بعدم الكشف عن معلومات كافية عن الأدوات المالية، وهذا يضلل المستخدمين للبيانات المالية، أما أهم التوصيات فكانت محاولة دراسة التقديرات المحاسبية بشكل أكثر منطقية، وتعزيز المحاسبة عن القيمة العادلة، والأدوات المالية.

٦- دراسة (Kapitsinas, ٢٠٠٨) بعنوان:

"Derivatives Usage in Risk Management by Non- Financial Firms: Evidence from Greece"

"استخدام المشتقات في إدارة المخاطر المالية في الشركات غير المالية: دليل من اليونان"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام عقود المشتقات المالية في عمليات إدارة المخاطر في الشركات غير المالية اليونانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير استبانة لغايات جمع البيانات وتحليلها، تكونت عينة الدراسة من (١١٠) شركات من الشركات غير المالية، وللتوصل إلى نتائج الدراسة تم مقارنة نتائج المسح الميداني لإجابات المستجيبين في هذه الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة أن (٣٣.٩%) من الشركات غير المالية تستخدم المشتقات المالية، وبشكل اساسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتحوط من مخاطر معدلات الفائدة، وأن أساس الأهمية لمستخدمي المعلومات المالية هي المعالجة المحاسبية عن المشتقات المالية، ومتطلبات الإفصاح عنها، وان سبب عدم استخدام المشتقات المالية في بعض الشركات المالية هو ارتفاع مخاطرها، كما إن الشركات اليونانية غير المالية استخدمت طرق متطورة لتقدير المخاطر، بينما وفي الوقت نفسه تُعدّ بيئة الاقتصاد المحلي ليست البيئة المفضلة لاستخدام المشتقات المالية، وأخيراً أوصت الدراسة بالعناية بالأثر الاقتصادي لعقود المشتقات المالية، وأن تقوم الشركات غير المالية بدراسة اثر المشتقات المالية كمّاً ونوعاً، كما يجب الاستفاده من هذه الدراسة في تفعيل دور العائلات في العمل بالمشتقات المالية.

٧- دراسة (Combes, ٢٠٠٤)، بعنوان:

"Financial Reporting Practices in the European Banking Sector: Financial Instruments and Fair Value"

"ممارسات التقرير المالي في قطاع البنوك الأوروبية: الأدوات المالية والقيمة العادلة"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز وإظهار أهمية القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية، والإفصاح عن آثارها في الكشوفات المالية في البنوك الأوروبية، تكونت عينة الدراسة من (١٩) بنكاً أوروبياً، وقد تم توزيع (١٩٠) استبانة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق أُسس ومفاهيم القيمة العادلة أمر مرّحب به، وإن الإطار المعلوماتي الذي توفره القيمة العادلة مهم جداً، ويلقى إقبال من الموظفين في البنوك، ويرحبون بتطبيق تعليمات القيمة العادلة حسب مقتضيات معيار المحاسبي الدولي (٣٩) وذلك بحلول عام ٢٠٠٥م، كما أن المعالجة المحاسبية على أساس القيمة العادلة تُعدّ ضرورية، وتتماشى مع الواقع الاقتصادي الراهن، أما أهم توصيات الدراسة فكانت ضرورة أن تتبنى البنوك الأوروبية معايير المحاسبة الدولية، وأن تقوم بالمحاسبة عن الاستثمارات المالية على أساس القيمة العادلة.

٨-دراسة (Bhamornsiri & Shroeder, ٢٠٠٤)، بعنوان:

"The Disclosure of Information on Derivatives under SFAS N.١٣٣"

الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمشتقات المالية وفق معيار بيانات المحاسبة المالية (١٣٣)

تتناول هذه الدراسة معيار SFAS N.١٣٣ "المحاسبة عن المشتقات المالية وأنشطة التحوط" في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبح هذا المعيار فعّالاً في الشركات التي تتبنى معايير المحاسبة الأمريكية بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/١٥م، وقد صدر أول تقرير عن السنة المنتهية في ٢٠٠٣/١٢/٣١، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار التقارير المالية لحوالي (٣٠) شركة مدرجة في بورصة "داو جونز"، كما استخدم الباحث الاسلوب التحليلي في تحديد معدل، ومدى التزام هذه الشركات بهذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسخة من الإصدار من هذا المعيار. وأظهرت نتائج الدراسة أن عدد كبير من الشركات تقرر في قوائمهما المالية عن أثر التحوط عن المشتقات المالية. كما أن المعلومات التي تخص المشتقات المالية يتم الأفصاح عنها في القوائم المالية، أما أبرز التوصيات فهي زيادة مستوى الأفصاح الإختياري، وتطوير شكل الإفصاح عن المشتقات المالية.

٩-دراسة (Chalmers, ٢٠٠١)، بعنوان:

"The Progression from Voluntary to Mandatory Derivatives Instruments Disclosures"

"تطوير مستوى الإفصاح الاختياري عن أدوات المشتقات المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف عن مدى تطوير مستوى الإفصاح الإختياري عن أدورات المشتقات المالية، كما هدفت إلى إيضاح أن القوائم المالية يجب أن تفهم من كافة المستخدمين في إستراليا، وعن كيفية الإفصاح عن الأدوات المالية، ومنها المشتقات المالية، بالإيضافة إلى ذلك التعرف على مخاطر الأدوات المالية، وكيفية المحاسبة عنها، تكون مجتمع الدراسة من الشركات المالية الإسترالية التي تستثمر في أسهم الخزينة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية خلال الفترة من ١٩٩٢-٢٠٠٠م، ورصدت الدراسة التغيرات في مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات عينة الدراسة والتي بلغت (١٤٠) شركة، وقد تم إعداد نموذج معين للتأكد من مستوى الإفصاح الاختياري في هذه الشركات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات الإسترالية لديها شفافية عالية في الإفصاح عن الأدوات المالية، والمشتقات المالية، وقد ازداد مستوى الإفصاح من عام ١٩٩٢-٢٠٠٠، كما تُعد بيئة العمل الإسترالية بيئة مناسبة للأدوات والمشتقات المالية، وأوصت الدراسة بالتأكيد على ضرورة الإفصاح الإلزامي بحسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، والاهتمام أكثر بالأدوات المالية من قبل الشركات كون المعلومات التي يتم الحصول عليها من هذه الشركات تكون أكثر فاعلية.

١-٨ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تُعد هذه الدراسة امتداداً لجهود الباحثين السابقين، والتي تناولت موضوع الإفصاح، ولكن اعتمدت الدراسات السابقة على قياس تطبيق معيار (٣٠، ٣٢)، والذي تم إلغائهما، واستبدالهم بمعايير الإبلاغ المالي الدولية.

إن ما يميز هذه الدراسة أن معيار الإبلاغ المالي رقم (٧): الافصاحات، يُعد معياراً حديث الإصدار حيث بدء العمل به في دولة الكويت في منتصف عام (٢٠١١)، وهذا المعيار يُسهب في تنظيم عمليات الافصاح عن الأدوات المالية، وما تحتوية من أصول مالية، والتزامات مالية، ومحاسبة التحوط المتعلقة بالأدوات المالية، بالإضافة الى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ان الدراسات السابقة تناولت معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الادوات المالية: العرض، والذي يختلف عن معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (٧)، والجدول الاتي يبين ذلك:

الجدول رقم (١)

اوجه المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي (٣٢) ومعيار الابلاغ المالي الدولي (٧)

وجة المقارنة	معيار المحاسبة الدولي (٣٢).	معيار الإبلاغ المالي (٧).
محاسبة التحوط	لا يهتم بالإفصاح عن التحوط.	يهتم بالإفصاحات المتعلقة بالتحوط.
طرق تحديد القيمة العادلة	لا يهتم بالإفصاح من خلال تحديد القيمة العادلة.	يهتم بالإفصاح من خلال تحديد القيمة العادلة.
مخاطر الأدوات المالية	لا يهتم بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية.	يهتم بالإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية.
أسهم الخزينة	يهتم بالمعالجة والإفصاح عن أسهم الخزينة.	لا يهتم بالمعالجة والإفصاح عن أسهم الخزينة.
أداة حق الملكية	يهتم بعرض أداة حق الملكية، مثل: الأسهم العادية والممتازة وأساليب الإفصاح عنها.	لا يهتم بالإفصاحات التفصيلية عن الأسهم العادية، وأسهم الخزينة.

وتناولت هذه الدراسة موضوع الإفصاح عن الأدوات المالية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، ومدى الالتزام به في البنوك الكويتية، ولم تتناول الدراسات السابقة كافة بنود الإفصاح الواردة في المعيار رقم (٧)، في حين تناولت الدراسة الحالية الإفصاحات بشكل كامل. بالإضافة إلى ذلك جاءت نماذج الدراسات السابقة عامةً لموضوع الإفصاح، بينما نموذج الدراسة الحالية أكثر تفصيلاً بالاعتماد على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الأدوات المالية والقيمة العادلة.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية، ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المرتبطة بالمشتقات المالية.

المبحث الثالث: قطاع البنوك في دولة الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الأدوات المالية والقيمة العادلة

٢-١-١ مقدمة.

٢-١-٢ تعريف الأدوات المالية.

٢-١-٣ القيمة العادلة.

٢-١-٤ الأنواع الرئيسة للمشتقات المالية.

٢-١-٥ مخاطر التعامل في المشتقات المالية.

٢-١-٦ قياس الأدوات والمشتقات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول

الادوات المالية والقيمة العادلة

٢-١-١ مقدمة

إن من أهم الحسابات التي تتعامل معها البنوك بشكل عام هي الأدوات المالية، حيث إن الأدوات المالية تمثل صلب عمل البنوك من خلال الاحتياجات النقدية، والتعامل مع الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات، وعليه فإن الإفصاح عن الأدوات المالية بالشكل المناسب يوفر لمستخدمي المعلومات المالية بيئة جيدة لبناء القرارات الاستثمارية، وذلك بالاعتماد على أهمية الأدوات المالية للقرار المراد اتخاذه.

٢-١-٢ تعريف الأدوات المالية Financial Instruments

(كريم، ٢٠٠٩، ص ٤)

تُعرف الأدوات المالية بأنها أي عقد ينشئ عنه كل من، موجودات مالية لمنشأة، ومطلوبات مالية على المنشأة، أو حقوق مساهمين لمنشأة أخرى. ومنها تشتق التعريفات الآتية:

الأصل المالي: إما أن يكون نقد، أو حق تعاقدي لاستلام نقد، أو موجودات مالية أخرى من منشأة أخرى، أو حق تعاقدي لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط مواتية، أو أداة حقوق ملكية لمنشاة أخرى.

المطلوبات المالية: وهي عبارة عن التزامات تعاقدية من أجل تسليم نقد، أو موجودات مالية أخرى لمنشأة أخرى (Kapitsinas, ٢٠٠٨, P ٧).

المشتق المالي Financial derivatives: يتلخص مفهوم المشتقات المالية بأنها عقود يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي، ولا تتطلب استثمارات مبدئية، كما تعتمد قيمتها على الاصل المعني موضوع العقد، ويتضمن العقد تحديد سعر لموضوع العقد من أجل التنفيذ مستقبلاً، وتحديد الكمية التي يطبّق عليها السعر، وتحديد الزمن الذي يسري فيه العقد، وتحديد الشيء محل العقد سواء أكان سعر ورقة معينة، أو سعر سلعة، أو سعر صرف أجنبي، أو سعر فائدة محدد (رضوان، ٢٠٠٥، ص ٧٦).

٢-١-٣ القيمة العادلة Fair Value:

تنبع فكرة القيمة العادلة من وجود تغييرات طرأت على البيئة الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، وتشمل ازدياد تقلب الأسعار؛ مثل معدلات الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وإدخال المشتقات، وغيرها من الأدوات المالية المعقدة، وكل هذه التغييرات في البيئة الاقتصادية خلقت جواً مناسباً لظهور مفهوم القيمة العادلة إلى حيز الوجود (حميدان، ٢٠١٠، ص ٦٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على ضرورة معالجة قضية التضخم الهائل في الأسعار، وتقلبات هذه الأسعار على الأصول المالية التي تمتلكها البنوك، وخاصة البنوك التي تعتمد على الأسواق المالية.

٢-١-٣-١ تعريف القيمة العادلة

تُعرّف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها المبلغ الذي يمكن أن يتبادل به أصل ما بين مشتري وبائع، يتوافر لدى كل منهما الدراية والرغبة في إتمام الصفقة (لجنة معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨).

٢-١-٣-٢ مزايا وعيوب القيمة العادلة

للقيمة العادلة عدة مزايا وعيوب، يذكر الباحث أهمها، وهي كما يأتي:

مزايا استخدام القيمة العادلة

من أهم مزايا القيمة العادلة ما يأتي (حازم وظاهر، ٢٠٠٤):

مساهمة هذا المعيار بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية، ومسائلة الشركة عن كل منها، وسبب الاحتفاظ بها.

عملية الإفصاح وفقاً للقيمة العادلة ستسهم بجعل السوق المالي سوقاً كفؤاً، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر، وخصوصاً إن عملية الإفصاح تضفي عليهم الإحساس بالأمان.

يستطيع المستثمرون معرفة أسباب احتفاظ الشركة بهذا النوع من الأدوات المالية، وخصوصاً إن كان محتفظ بها لغايات التحوط، والتي يعدّها الكثيرون نوع من أنواع المقامرة، وبالتالي ستضطر الإدارة إلى أخذ الحيطة، والحذر قبل الإقدام على استخدام هذا النوع من الأدوات المالية لدرايتها بعلم المستثمرين بها.

لقد كانت الإدارة بالسابق وقبل ظهور هذا المعيار تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط؛ مثل عقود الخيار، وعقود المقايضة برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجياً دون شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقاً للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم بإظهار القوائم المالية بشفافية عالية جداً.

عيوب استخدام القيمة العادلة

من أهم عيوب استخدام القيمة العادلة ما يأتي (حازم وظاهر، ٢٠٠٤):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الثلاث تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجالاً جيداً للتلاعب والتظليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق، وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيتة بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة، واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية.

تُعدّ الأدوات المالية حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشدد هذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات، والتوجه نحو طرق وأدوات استثمار جديدة، مما سينعكس سلباً على السوق المالي.

توفير فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد (عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل، مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح، مما قد ينعكس سلباً على القرارات التي تُتخذ بناءَ عليها.

في حالة احتفاظ الشركة بأدوات مالية لأجل الاستحقاق، ووفقاً للمعيار الجديد لا تستطيع الشركة بيعها إلا عند استحقاقها، وماذا تستطيع الشركة فعله عند حاجتها للسيولة السريع، مما يعني أن المعيار سيشكل عقبة كبيرة أمام الشركة، وبالتالي مخالفته وتعريض نفسها لفقدان الثقة بها من قبل أصحاب المصالح.

التكلفة الكبيرة التي ستقع على كاهل الشركة لتطبيق هذا المعيار، حيث أن نظام الشركة المحاسبي (المحوسب غالباً) قد صُمم للتعامل مع مدخلات النظام وفقاً للتكلفة التاريخية، ولتمكينه من التعامل معها وفقاً للقيمة العادلة يتحتم على إدارة الشركة إعادة برمجة نظامها، فهل تستطيع الشركات ذات الحجم المتوسط والصغير تحمل تلك التكلفة، وضمان بقاء منتجاتها منتجات منافسة مع الشركات الكبيرة.

٢-١-٤ الأنواع الرئيسة للمشتقات المالية

تتضمن الأنواع الرئيسة للمشتقات المالية عقود الخيارات، والعقود الآجلة، والعقود المستقبلية وعقود المبادلات، وسيتم توضيحها كما يأتي (هوشيار، ٢٠٠٣، ص ١٥٤):

أولاً: العقود الآجلة والعقود المستقبلية

وهي عقود يتم من خلالها استلام وتسليم أصل مالي في وقت محدد في المستقبل، ويتحدد السعر وقت إنشاء العقد، ويمكن تعريف العقد الآجل بأنه: عقد بين طرفين؛ مشتري وبائع للاتفاق على أصل معين على أساس سعر يُحدد عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق، وقد توسع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعامل مع العقود الآجلة، وتم إنشاء أسواق مالية لها، وذلك لتنظيم قواعد المتاجرة بالعقود المستقبلية.

ولا يختلف العقد الآجل عن العقد المستقبلي، إلا في كون بنود العقد المستقبلي نمطية، فمثلاً عدد الوحدات في العقد الواحد، وتواريخ التسليم، ومستوى جودة الأصل النمطية لكل نوع من العقود، أما في العقد الآجل فلا توجد أي قيود، فبنود العقد الآجل تتحدد وفقاً لاتفاق الطرفين، ويُقسم دليل المحاسبين العقود المستقبلية والآجلة الى نوعين، وهما:

العقود الآجلة Forward Contracts: وهي عقود تعطي لحاملها الحق والالتزام الكامل معاً لترتيب مبادلة أصل معين في وقت مستقبلي يُحدد مسبقاً وبسعر يحدد مسبقاً، كما أن شروط العقود الآجلة لا تكون موحدة في جميع العقود، إذ أنها تحدد عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية.

العقود المستقبلية Futur Contracts: ويطلق هذا المصطلح على العقود الآجلة التي تجري التعامل معها خلال أحد الأسواق المنظمة؛ مثل: البورصة، ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً، وتقسم العقود المستقبلية إلى عقود مستقبلية على السلع، وعلى العملات الأجنبية، والأوراق المالية (حماد، ٢٠١٠، ص ٢١٢).

ثانياً: عقود الخيارات

وهي عبارة عن عقود خيارات البيع والشراء، وقد تم تأسيس أسواق مالية للتعامل بعقود الخيارات، كما يتم التعامل بها في الأسواق المالية الرسمية، وغير الرسمية من خلال البنوك والمؤسسات المالية، ومما يجدر الإشارة إليه أن خيار الشراء أو البيع الآجل يعطي حائزة الحق في فعل شيء معين أما الشراء، او البيع، لكن لا يتعين عليه بالضرورة أن يمارس عملية البيع أو الشراء إجبارياً، ويُعدّ هذا هو الفرق الأساسي بين العقد الآجل والمستقبلي، وتقسم عقود الخيارات إلى قسمين، وهما:

عقود خيار الشراء: وهو عقد قابل للتداول، ويعطي المشتري الحق في شراء عدد معين من الأسهم أو السندات لفترة معينة، وبسعر معين، وللمشتري الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق، أو عدم ممارسته مقابل ثمناً مناسباً، أو علاوةً يدفعها للطرف الآخر الذي باعه هذا الحق. ويُستخدم في حالة توقع ارتفاع أسعار الأسهم، كما يستخدم كأداة تحوط ضد المخاطر (Arnest & Young, ٢٠١٤, p١).

عقد خيار البيع: وهو عقد يعطي لمشتريه الحق بأن يبيع لمحرر العقد (بائع حق خيار)، عدد معين من الأسهم مقابل سعر متفق عليه وهو سعر التنفيذ لمدة زمنية محددة بعلاوة متفق عليها، ويُستخدم هذا العقد في المضاربة في حالة توقع انخفاض أسعار الأسهم، وفي التأمين ضد المخاطر (السعد، ٢٠٠٨، ص ١١٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: عقود المبادلات

تُعرف المبادلات المالية بأنها: اتفاق بين طرفين على تبادل قدر معين من الأصول المالية، أو العينية تتحدد آجلاً وفقاً لقيمة الصفقة، على أن يتم تبادل الأصول محل التعاقد في موعد لاحق.

وتكون عقود المبادلات ملزمة لطرفي العقد على عكس عقود الاختيار، كما أن المتحصلات، أو المدفوعات لا يتم تسويتها يومياً كما هو الحال بالنسبة للعقود المستقبلية.

أنواع عقود المبادلات

لعقود المبادلات أنواع عديدة، وأهمها ما يأتي (الرشيد، ٢٠١٢):

عقود تبديل العملات: وهو اتفاق بين طرفين على تبادل تدفقات نقدية معينة في تاريخ لاحق؛ كأن تقترض إحدى المنشآت بعملة ما مع أنها قد تكون بحاجة إلى عملة غيرها، تتوجه مثل هذه المنشآت إلى أحد المشتغلين بالمتاجرة في المبادلات، والذي يوفق بين تلك المنشأة ومنشأة أخرى تحتفظ بمركز عكسي، ويقوم بإعداد الترتيبات اللازمة لتبادل المنشأتين للتدفقات النقدية.

عقود تبديل أسعار الفائدة: وتُعدّ هذه العقود من اكثر انواع المبادلات من حيث حجم التعامل معها، أو من حيث انتشار عقودها، وذلك استجابةً للحاجة إلى إدارة التقلبات المتزايدة في أسعار الفائدة، وهي عبارة عن عقود مالية، تلزم طرف ما على مبادلة عدد، أو مجموعة من الدفعات التي يمتلكها بعدد، أو مجموعة أخرى من الدفعات التي يمتلكها الطرف الآخر.

٢-١-٥ مخاطر التعامل في المشتقات المالية (الخطيب، ٢٠٠٨، ص ٢٦٢):

رغم أن التعامل في المشتقات المالية يستهدف الحد من المخاطر، وتقلبات معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأوراق المالية، والسلع، إلا أنه بحكم طبيعة تلك الأدوات وارتباطها بالتوقعات المستقبلية فإنها تثير بدورها مخاطر في حد ذاتها.

وتشير تجارب بعض البنوك والمؤسسات المالية إلى خطورة التمادي في استخدام الأدوات المالية المستحدثة، حيث أدت إلى خسائر كبيرة، وإنهارت على إثرها بعض البنوك، والجدول الاتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (٢)

بعض الشركات التي حققت خسائر نتيجة التمادي في استخدام الأدوات المالية

الشركة	السنة	الدولة	مبلغ الخسارة بالدولار	اتجاهات خسائر المنتجات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Citibank	١٩٦٤	أمريكا	٨ مليون	خسائر تتعلق بعملات أجنبية وسندات خزينة.
Allied Lyons	١٩٩١	المملكة المتحدة	٢٦٩ مليون	خسائر تتعلق بسندات الخزينة.
Shell Showa	١٩٩٣	اليابان	١ بليون	خسائر تتعلق بالعملات الأجنبية.
Metallgesellschaft AG	١٩٩٣	المانيا	١.٦ بليون	خسائر التحوط من عقود مستقبلية لبيع النفط.
Bank Negara	١٩٩٤	ماليزيا	٣.١٦ بليون	المضاربة في سوق العملات الأجنبية.
Procter and Gamble	١٩٩٤	أمريكا	١٥٧ مليون	مقايضة: شراء مقايضات أسعار الفائدة لخفض تكلفة رأس المال.
Sumitomo	١٩٩٥	اليابان	٢.٦ بليون	خسائر من العقود الآجلة
Orange County	١٩٩٥	فرنسا	١.٥ بليون	خسائر عقود مبادلات أسعار الفائدة.
Barings	١٩٩٥	المملكة المتحدة	١.٤ بليون	خسائر عقود خيارات البيع والشراء.
Gibson Greeting Cards	١٩٩٥	أمريكا	٢٧ مليون	خسائر عقود مبادلات اسعار الفائدة.
Long-Term Capital Management	١٩٩٨	أمريكا	٢.٣ بليون	مبادلات الصفقات المتعلقة في سندات الخزانة الأمريكية.
Enron Corporation	٢٠٠١	أمريكا	٦٥ بليون	خسائر من عقود خيارات البيع والشراء.
All-First Financial [Allied Irish Bank]	٢٠٠٢	ايرلندا	٦٩٤ مليون	خسائر العملات الأجنبية وخاصة الين الياباني.
Amaranth	٢٠٠٦	أمريكا	٥ بليون	خسائر في صندوق التحوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

				لسوق العقود الآجلة للغاز الطبيعي.
Societe General	٢٠٠٨	فرنسا	٧.٢ بليون	خسائر من العقود الآجلة.
AIG	٢٠٠٨	أمريكا	٢٠٠ بليون	خسائر في عقود المبادلات في العملات الأجنبية.

وعليه، فقد دفع هذا الأمر بلجنة بازل إلى تطوير أساليب الرقابة لقياس المخاطر الناجمة عن التعامل بالمشتقات المالية. وتتمثل المخاطر التي تنجم من التعامل في المشتقات المالية فيما يأتي (العيسى، ٢٠١٢):

مخاطر السوق: تتعلق هذه المخاطر أساساً بالتقلبات غير المتوقعة في أسعار عقود المشتقات المالية، والتي ترجع في معظم الأحيان إلى تقلبات أسعار الأصول محل التعاقد، كما تنجم هذه المخاطر من جرّاء نقص السيولة الذي يؤدي بدوره إلى تدهور أسعار بعض الأصول.

المخاطر الإئتمانية: وهي من أهم المخاطر التي تنشئ عن التعامل بالأدوات المالية المشتقة، وتنشئ هذه المخاطر نتيجة عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية، وتنتج عنها خسارة تتمثل في تكلفة إستبدال العقد، والجدير بالذكر أن هذا النوع من المخاطر يُعد أكثر إنتشاراً في البورصات غير المنظمة مقارنةً بالبورصات المنظمة، الأمر الذي يقتضي إهتمام المتعاملين في البورصات غير المنظمة بتقييم الجدارة الإئتمانية للأطراف التي يتم التعامل معها.

مخاطر السيولة: حيث يشمل الإفصاح هنا ما يأتي (الروسان، ٢٠١٠):

أ – جدول تحليلي لاستحقاقات الالتزامات المالية.

ب – وصف لطريقة ومنهجية إدارة المخاطر.

مخاطر التسوية: تتمثل مخاطر التسوية في احتمال تعرض الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية للخسائر نتيجة للتغير في أسعار التعاقد خلال فترة التسوية، وهي الفترة التي تفصل ما بين تاريخ التعاقد، وتاريخ التسوية الفعلية، ويمكن التقليل من مخاطر التسوية باستعمال مخصصات تصفية التسويات.

مخاطر التشغيل: ويقصد بها تلك المخاطر الناشئة عن ضعف، وعدم كفاءة النظم الإشراقية والرقابة الداخلية في البنوك، والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن ضعف تحكم الإدارة في التعامل بالمشتقات المالية؛ لأن تعقيد المشتقات يتطلب تأكيداً خاصاً على توافر نظم بشرية ورقابية داخلية قادرة على التحكم في تنفيذ المعاملات بالمشتقات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مخاطر قانونية: تنشئ هذه المخاطر نتيجة عدم قدرة تنفيذ العقود بسبب سوء توثيقها، أو نتيجة عدم تمتع الطرف المقابل في العقد بالصلاحيات الضرورية للتعاقد القانوني، كما قد تنتج عن عدم القدرة على التنفيذ القضائي في حالة التعثّر والإفلاس بسبب قصور في التشريعات والقوانين.

ويقتضي الحد من هذه المخاطر إعادة النظر في القوانين التي تنظم تداول المشتقات المالية، بما يضمن درجة أكبر في جدّية الالتزام بها وتنفيذها بشكل سليم.

٢-١-٦ قياس الأدوات والمشتقات المالية

ويتمثل قياس الأدوات والمشتقات المالية بتحديد القيم وتبويبها إلى حساباتها الخاصة بها، ويتم القياس أولاً بالقيمة التي دفعت للاستحواذ على أصل، أو القيمة التي يتم الاعتراف بها؛ كالتزام. وتتمثل معايير القياس وفقاً للمعيار (٣٩) بما يأتي (أبو نصار، ٢٠١٣):

- تقاس الموجودات والمطلوبات المالية والمشتقات المالية - عندما يتم الاعتراف بها – بالكلفة، وهي القيمة العادلة لمقدار العوض المُعطى، أو المستلم (في حالة مطلوب)، ويجب إدخال تكاليف العملية في القياس المبدئي للموجودات، والمطلوبات المالية.

- تقاس كافة الموجودات المالية بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة ما عدا:

أ. القروض والذمم المدينة التي أوجدتها المنشاة، وهي الغير محتفظ بها للمتاجرة.

ب. الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

ج. أي أصل مالي لا يمكن قياس قيمته العادلة.

والجدول الآتي يوضح المعالجة المحاسبية للأصول، والالتزامات المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) (Kieso et al., ٢٠١٠, P ٨٤١)

الجدول رقم (٣)

المعالجة المحاسبية للأصول المالية والالتزامات حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)

الأصول والالتزامات المالية	التقييـــــم	المكاسب أو الخسائر غير المحققة	آثار الدخل الأخرى
المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	بالكلفة المستهلكة	لا يُعترف به	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع.
للمتاجرة	القيمة العادلة	يُعترف به في صافي الدخل	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع.
المعدة للبيع	القيمة العادلة	إما في قائمة الدخل أو في حقوق المساهمين	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض المدينة الذمم المدينة	بالكلفة المستهلكه	لا يُعترف به	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع.
الالتزامات المالية	القيمة العادلة	يُعترف به في صافي الدخل	تتحقق أرباح أو خسائر عند البيع.

يبين الجدول السابق المعالجة المحاسبية للاصول المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) والذي يبين تقسيم الأصول المالية إلى أربع فئات:

الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والتي يتم تقييما في نهاية العام بالكلفة المستهلكة، الآمر الذي لا يترتب عليه أية مكاسب أو خسائر غير محققة نتيجة عملية التقييم، وانما تتحقق الأرباح أو الخسائر عند عمليه البيع فقط.

الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والتي يتم تقييما في نهاية العام بالقيمة العادلة، الآمر الذي يترتب عليه الاعتراف بالمكاسب أو خسائر غير محققة نتيجة عملية التقييم في قائمة الدخل، وتتحقق الأرباح أو الخسائر عند عمليه البيع ايضاً.

الأصول المالية المعدة للبيع، والتي يتم تقييما في نهاية العام بالقيمة العادلة، الآمر الذي يترتب عليه الاعتراف بالمكاسب أو خسائر غير محققة نتيجة عملية التقييم في قائمة حقوق المساهمين، وتتحقق الأرباح أو الخسائر عند عمليه البيع ايضاً.

القروض والذمم المدينة، والتي يتم تقييما في نهاية العام بالكلفة المستهلكة، الآمر الذي لا يترتب عليه أية مكاسب أو خسائر غير محققة نتيجة عملية التقييم.

ووفقاً لقواعد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) فإن كل المشتقات التي تمثّل التزامات يُعاد قياسها بالقيمة العادلة، وتكون المشتقات في صورة التزامات عندما يكون لها قيمة عادلة سالبة، أي عندما يتطلب تسوية عقد المشتقات قيام الشركة بسداد القيمة العادلة للطرف الآخر.

وتُقاس الالتزامات التجارية أيضاً بالقيمة العادلة، ويُنظر إلى الالتزام المالي على أنه محتفظ به لأغراض المتاجرة إذا كان قد تم الاستحواذ عليه، أو تكبده بغرض توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار، أو هوامش ربح التاجر وتتضمن الالتزامات التجارية المراكز القصيرة في الأوراق المالية (على سبيل المثال الأوراق المالية المُباعة، حيث تكون الورقة المالية الأساسية قد تم اقتراضها دون الإقرار بها) وحقيقة أن الالتزام يتم تكبده وتطبيق لتمويل أنشطة تجارية لا تعني أن الالتزام مصنف على أنه محتفظ به لأغراض المتاجرة، وبالنسبة لالتزامات المالية (غير التجارية) الأخرى فإنه يتم تسجيلها بالتكلفة المستهلكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية المرتبطة بالمشتقات المالية

٢-٢-١ نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية.

٢-٢-٢ الإفصاح المحاسبي.

٢-٢-٣ معايير التقارير المالية الدولية (الإبلاغ المالي).

٢-٢-٤ معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمشتقات المالية.

٢-٢-٤-١ الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية

٢-٢-٤-٢ معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)

٢-٢-٤-٣ معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) الأدوات المالية الإفصاحات

٢-٢-٥ أغراض استخدام الادوات (المشتقات المالية)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية المرتبطة بالمشتقات المالية

٢-٢-١ نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية

يُعرّف المعيار بأنه: (المبدأ)، أو(المقياس)، أو (النموذج)، حيث إن المقياس الذي يُوضع ويقاس عليه وزن شيء، أو طوله، أو عرضه. وعليه يمكن تعريف المعيار المحاسبي بأنه القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب بإنجاز عمله في تحضير الكشوفات، أو التقارير المالية.

وتُعرّف المعايير بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، وتختلف المعايير عن الإجراءات، وذلك بأن المعايير لها صفة الإرشاد، أو التوجيه، بينما الإجراءات تتناول الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة. أما المنظمة الدولية للتوحيد القياسي فقد عرفت المعيار بأنه مواصفة فنية، أو أي وثيقة أخرى مُتاحة لعامة الناس، ومصاغة بتعاون أو اتفاق عام من جانب جميع المهتمين والمتأثرين بها، ومعتمدة على النتائج والتجارب المجمعة، كما تم تعريفه أيضاً بأنة النموذج الذي يُحتذى لقياس درجة اكتمال أو كفاءة شيء ما (القاضي، ٢٠٠٨، ص ٣٣).

ومن خلال التعريفات السابقة، نستخلص أن المعيار هو مقياس نموذجي يسترشد به المحاسب عند القيام بعمله للتوصل من خلاله إلى أفضل النتائج، وإن المعايير المحاسبية وسائل مهمه ومرتبه من خلال معايرة المعالجات المحاسبية وإخراجها بأفضل صورة تساعد جمهور المهتمين في قراءتها بصورة مفهومة بسبب الاتساق الذي تفرضه المعايير المحاسبية.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أن تقوم الدول بإعداد معايير محاسبية تنظم فيها أدائها المالي والمحاسبي، والتي كانت فيما بعد نواة إعداد لجنة إعداد، وتطوير معايير محاسبية دولية، وأيضاً إعداد وتطوير معايير تدقيق دولية، حيث قامت المنظمات المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية بوضع معاييرها من خلال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية (AICPA) والتي أعدت معايير للتدقيق ومن ثم تشكل لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ١٩٧٣، كتطوير لصيغة مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (www.google.com/Search/Study).

٢-٢-٢ الإفصاح المحاسبي

يلاحظ المختصين والمهتمين في علم المحاسبة وجود اختلاف في وجهات النظر حول مفهوم مستوى وحجم الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، ويُعدّ هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة؛ كالإدارة، ومستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث إن الإدارة تحرص على مستوى مرتفع من الإفصاح والشفافية، وذلك لالتزامها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمام القانون والمعايير الدولية التي تشجع وتلزم الشركات بها، أما مستخدمي المعلومات المالية فإنهم يهتمون فقط بالبيانات التي تناسب قراراتهم في الشركة، ولا يحتاجون إلى كافة البيانات المالية، وإنما فقط ما يخدم قراراتهم الاستثمارية. وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال، وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم، وبشكل يوفر حدّ أدنى من الإفصاح المرغوب فيه، وبكيفية تحقق المصالح الرئيسة لتلك الأطراف، وهناك مستويين للإفصاح، وهما:

المستوى المثالي للإفصاح.

المستوى المُتاح، أو الممكن للإفصاح.

إن التفاوت الكبير الذي يحدث في استجابة متخذي القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل مختلفة من النظم المحاسبية، ولهذه الأسباب ويلحظ وجود تعاريف متعددة للإفصاح المحاسبي، حيث عُرّف الإفصاح بشكل عام بأنه: نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

كما عُرّف الإفصاح المحاسبي بأنه: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس، أو تضليل، كما عُرّف الإفصاح المحاسبي بأنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية (الزرير، ٢٠٠٥، ص ٢٨).

٢-٢-٣ معايير التقارير المالية الدولية (الإبلاغ المالي) (IFRS)

لقد تطورت معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها عام (١٩٧٣)، حيث كانت بداياتها على شكل مؤتمرات علمية محاسبية تُعقد كل عام مرة واحدة، وكان أول مؤتمر محاسبي علمي في أمريكا عام (١٩٠٤)، وقد أدت التطورات في علم المحاسبة إلى إعادة تطوير معايير المحاسبة الدولية، وكان ذلك ابتداءً من شهر أبريل (٢٠٠١)، فقد تم إصدار معايير التقارير المالية الدولية (الابلاغ المالي) (International Financial Reporting Standards) (IFRS)، لتحلّ تسميتها الجديدة محلّ معايير المحاسبة الدولية، وأصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) منذ تشكيلها وحتى تحويلها إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية (٤١) معياراً، منها (٢٧) معيار سارية المفعول، وأما المعايير الأخرى فقد تم إلغائها أو دمجها في معايير إبلاغ مالي، أو في معايير محاسبة، ومن امثلتها معيار المحاسبة الدولي رقم (٤) الاستهلاك، فقد تم الغاؤه نهائيا عام (١٩٩٩) واستبدل بالمعايير (١٦، ٢٢، ٣٨) (IASPLUS.com/en/standards, ٢٠١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولي، بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) بتاريخ ٢٠٠٦\٨\١٨، والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث يُعدّ هذا المعيار ساري المفعول ابتداءً من ٢٠٠٧\١\١ والمكمل للمعايير (٣٩، ٣٢)، كما إن معيار الإبلاغ المالي رقم (٩) الأدوات المالية، جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: القياس والاعتراف، وذلك في ٢٠١٥/١/١، حيث سيتناول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية، وقد قام المجلس لحد الآن، بإصدار (١٣) معيار من معايير التقارير المالية الدولية (معايير الإبلاغ المالي)، أما ما يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية فإنها ضُمنت في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) (أبو نصار، ٢٠١٣، ص ٧٥٠).

٢-٢-٤ معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الخاصة بالمشتقات المالية

٢-٢-٤-١ الأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية:

جاء المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) الأدوات المالية الاعتراف، والقياس لتوضيح مفهوم القيمة العادلة، وتعريف مفهوم الأدوات المالية والمشتقات المالية التي تُقاس جميعها بالقيمة العادلة، حيث يفصل هذا المعيار في الجوانب المحاسبية للقيمة العادلة، وما هي الحسابات التي يجب قياسها بالقيمة العادلة.

هدف المعيار: يتمثل هدف هذا المعيار بتحديد مبادئ للاعتراف بالمعلومات الخاصة بالأدوات المالية في البيانات المالية لمنشآت الأعمال، وقياسها والإفصاح عنها (النجار، ٢٠١٣).

كما جاء معيار المحاسبة الدولي ليبحث في الأدوات المالية من حيث الاعتراف بها، وقياسها، وتطبيق القيمة العادلة في المحاسبة عنها، والإفصاح عنها، بالإضافة إلى مناقشة محاسبة التحوط، ويمكن إجمال هذه الموضوعات فيما يأتي:

الاعتراف بالأدوات المالية: يُعرّف الاعتراف بأنه تسجل المنشأة العمليات التي تحدث فيها حتى وإن لم تتحقق هذه العملية آخذين بعين الاعتبار مبدأ (الحيطة والحذر)، أو هي عملية تحقق لحدث معين قبل الموافقة عليه. حيث نص المعيار على ما يأتي (عبد العال، ٢٠٠٣):

- ضرورة الاعتراف بكافة الأدوات المالية، وتُقاس مبدئياً بالكلفة التي دُفعت من أجل الحصول على الأصل المالي، أو من أجل إظهار التزام مالي.
- الاعتراف بالأصول المالية حسب النية من اقتنائها، فإذا كانت النية من اقتنائها هي إعادة بيعها في الأجل القصير من أجل تحقيق الأرباح فإن هذه الأصول تصنف إلى "محتفظ بها للمتاجرة"، أما إذا كانت النية من اقتنائها هو تحصيل مبلغ دوري من المال، أو كانت النية تتجه نحو السيطرة، فإن التصنيف يكون" محتفظ به لحين للاستحقاق"، أما إذا كان الاقتناء محتفظ بها من أجل أن تحين الفرصة المناسبة لبيعها فإن الاستثمار يسمى "معدّ للبيع".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاعتراف بشراء الموجودات المالية بطريقة منتظمة، إذ يجب تطبيق محاسبة تاريخ المتاجرة، أو محاسبة تاريخ التسوية، ويجب تطبيق الأسلوب بشكل ثابت لكل فئة من فئات الاستثمار الثلاث (استثمار للمتاجرة، واستثمار معدّ للبيع، واستثمار محتفظ به للاستحقاق). والفرق بينهم في الاعتراف محاسبياً يكون في أن تاريخ المتاجرة هو التاريخ الذي تلتزم به المنشأة بشراء الأصل، وتشير محاسبة تاريخ المتاجرة إلى الاعتراف بالأصل الذي سيتم استلامه، والالتزام بالدفع عنه في تاريخ المتاجرة، وبشكل عام لا تبدأ الفوائد في الاستحقاق على الموجودات والمطلوبات المقابلة، حتى تاريخ التسوية عند انتقال الملكية. أما محاسبة تاريخ التسوية فإن الاعتراف بالأصل يتم حين التسليم الفعلي للأصل، وعند تطبيق محاسبة تاريخ التسوية تقوم المنشأة بمحاسبة أي تغير في القيمة العادلة في حساب الدخل، إذا كانت الموجودات مصنفة على أنها للمتاجرة، وفي حقوق الملكية إذا كانت مصنفة على أنها متوفرة للبيع.

- عندما تفقد المنشأة القدرة على السيطرة على الموجود المالي يجب أن تلغي الاعتراف به، أو بجزء منه.

قياس القيمة العادلة حسب المعيار (٣٩) وتعرّف بأنها القيمة التي يتم بها شراء أصل، أو بيع ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية، ومطلعة في الوقت نفسه، أي ليس في عملية بيع جبرية، أو بيع تصفية. حيث يجب الإبلاغ عن أية مكاسب أو خسائر جرّاء التغير في القيمة العادلة لأصل مالي، أو مطلوب مالي حسب ما يأتي:

أ. يجب إدخال أية أرباح أو خسائر من أصل أو مطلوب مالي محتفظ به للمتاجرة في صافي الربح، أو الخسارة للفترة التي تنشئ فيها.

ب. أما المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة من أصل مالي متوفر للبيع فتعالج بإدخالها في صافي ربح، أو خسارة الفترة، أو يُعترف بها مباشرة في حقوق الملكية إلى أن يتم التخلص من الأصل عن طريق بيعه مثلاً (المطارنة، ٢٠٠٦).

٢-٢-٤-٢ معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض)

هدف المعيار: يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ أساسية لعرض الأدوات المالية، إما كالتزامات، أو حقوق ملكية، والحالات التي يتم فيها التقاص بين الأصول والالتزامات.

نطاق المعيار: يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية، باستثناء ما يأتي:

الحصص في الاستثمارات في المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة.

حقوق والتزامات الموظفين بموجب معيار (١٩) المتعلق بمنافع الموظفين.

عقود التأمين بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدوات المالية التي تدخل ضمن نطاق المعيار (٤)؛ لأنها تشمل على ميزة اشتراك اختيارية.

الإفصاح عن القيمة العادلة حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٢)

قام معيار المحاسبي الدولي (٣٢) بتوضيح بنود للإفصاح عن سياسات القيمة العادلة أهمها ما يأتي (لجنة معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٨):

الإفصاح عن الطرق والافتراضات التي تمت على أساسها تقدير القيم العادلة للاستثمارات في الأسهم والسندات.

الإفصاح عن طريقة معالجة المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول، والالتزامات المالية.

الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية، وخاصةً الأوراق المالية المتوفرة للمتاجرة.

فيما يتعلق بالأوراق المالية المتوفرة للبيع، فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع هذه الأسهم والسندات، والمعترف بها في بيان الأرباح والخسائر يجب أن يتم عرضها بشكل منفصل عن الأرباح والخسائر الناجمة عن إعادة تقييم هذه الأسهم بالقيمة العادلة.

الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة من عملية بيع الاستثمارات بالأوراق المالية في قائمة الدخل.

الإفصاح عن طبيعة ومبلغ أية خسارة جّراء الهبوط غير المؤقت في قيمة الاستثمارات.

الإفصاح عن المشتقات المالية، والتي تم قياسها بالقيمة العادلة، وتحديد ما هو المشتق، ونوع الاستثمار فيه.

الإفصاح عن الالتزامات المالية، نوعيتها (تجارية أو غير تجارية) لأجل تمييز ما يقاس منها بالقيمة العادلة .

الإفصاح عن الاستثمارات التي تم قياسها بالكلفة، ولم يكن بالاستطاعة قياسها بالقيمة العادلة.

٢-٢-٤-٣ معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) الأدوات المالية الإفصاحات

لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار رقم (IFRS ٧) بتاريخ ٢٠٠٦\٨\١٨ والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث طُبق هذا المعيار ابتداءً من ٢٠٠٧\١\١ البديل عن المعايير (IAS ٣٠ ,٣٢) بحيث سيتم وضع كافة الإفصاحات المطلوبة عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد (العودات، ٢٠١٤).

نطاق المعيار: يجب أن يُطبق المعيار من قبل جميع المنشآت، ولكافة الأدوات المالية ما عدا ما يأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحقوق في الشركات التابعة، والحليفة، والمشاريع المشتركة، والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية المالي ذات الأرقام (٢٧) و(٢٨)، ومعيار الإبلاغ المالي رقم (١٠).

منافع الموظفين، والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (١٩).

العقود الناجمة عن الالتزامات الطارئة في اندماج الأعمال بموجب الإبلاغ المالي الدولي رقم (٣).

عقود التأمين والمعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (٤).

الأدوات المالية، والعقود والالتزامات الناشئة عن عمليات التسديد على أساس السهم، والتي تخضع لمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٢).

الإفصاح عن الأدوات المالية حسب معيار الإبلاغ المالي رقم(٧)

قواعد الإفصاح في ظل معيار الإبلاغ الدولي رقم (٧) – الأدوات المالية: الإفصاح.

متطلبات الجزء الأول:

يتعلق هذا الجزء بمعلومات عن مدى أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لأداء المنشأة، ومركزها المالي، وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر، ومعالم هذه الأدوات مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية (أبو نصار، ٢٠١٣، ص ٧٢٥):

أولاً : الإفصاحات الخاصة بالميزانية العمومية:

وتتضمن الأفصاحات الخاصة بالميزانية العمومية ما يأتي:

١ – الإفصاح عن مدى أهمية الأدوات المالية لأداء المنشأة، ومركزها المالي؛ حيث يشمل هذا الهدف الإفصاح عن كل واحدة من المجموعات الآتية (العيسى، ٢٠١٢، ص ١١٠).:

أ – موجودات مالية تُقاس بالقيمة العادلة، وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل.

ب – موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

ج – القروض، والذمم المدينة.

د – موجودات متوفرة للبيع.

هـ - التزامات مالية تُقاس بالقيمة العادلة، وتعالج فروقات قياس القيمة العادلة في قائمة الدخل.

و – التزامات مالية تُقاس بالتكلفة المطفأة.

٢ – إفصاح خاص بالموجودات، والالتزامات المالية المخصصة لتُقاس بالقيمة العادلة، وتعالج فروقات القياس بقائمة الدخل، بحيث يشمل هذا الإفصاح على مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.

٣ – الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة، أو بالعكس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ – الإفصاح عن التنازلات (Derecognitions)، والتي تتضمن نقل ملكية الموجودات المالية.

٥ – الإفصاح عن معلومات متعلقة بأية رهونات، أو تعهدات إضافية على الموجودات المالية (Pledged as Collateral)، وفي المقابل الإفصاح عن أية موجودات مالية، أو غير مالية محتفظ بها كضمانة (As Collateral).

٦ – الإفصاح عن تسويات حساب الديون المعدومة.

٧ – الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة (Compound Financial Instruments)، والتي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.

٨ – الإفصاح عن أية خروقات لشروط اتفاقيات القروض.

ثانياً : الافصاحات الخاصة بقائمتي الدخل وحقوق الملكية:

تتضمن الإفصاحات الخاصة بقائمتي الدخل وحقوق الملكية ما يأتي:

١ – كافة بنود قائمة الدخل الدخل، والمصاريف الأرباح والخسائر، مع ضرورة الإفصاح المنفصل عن الأرباح والخسائر الناتجة عن ما يأتي:

أ – فروقات قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة المصنّفة تحت بند الموجودات المُقاسة بالقيمة العادلة، والمفصح عنها في قائمة الدخل.

ب – استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

ج – القروض، والذمم المدينة.

د – موجودات متوفرة للبيع.

هـ - فروقات قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة.

و – الالتزامات المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة.

٢ – الفوائد الدائنة والفوائد المدينة على الأدوات المالية التي لم تُقس بالقيمة العادلة.

٣ – إيرادات ومصاريف الرسوم.

٤ – مقدار خسائر الانخفاض في قيم الموجودات المالية.

٥ – إيرادات الفوائد الناتجة عن انخفاض قيم الموجودات المالية.

ثالثاً : افصاحات أخرى:

هناك إفصاحات أخرى، ومنها مايأتي:

١ – السياسات المحاسبية للتعامل مع الأدوات المالية.

٢ – معلومات عن محاسبة التحوط؛ وتشمل ما يأتي:

أ - وصف لكل تحوط، ولأدوات التحوط، وللقيمة العادلة لهذه الأدوات، ولطبيعة الخطر المتحوط منه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – تحوط التدفقات النقدية؛ وعن الفترة المتوقع أن تحّث فيها التدفقات النقدية، ومتى يتوقع أن تدخل هذه التدفقات في تحديد الأرباح والخسائر.

ج – إذا تم الإعتراف مباشرة بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات التحوط للتدفقات النقدية، في قائمة حقوق الملكية؛ فيجب الإفصاح عما يأتي:

القيمة التي تم الاعتراف بها خلال الفترة.

القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة من قائمة حقوق الملكية، وإضافتها على قائمة الدخل.

القيمة التي تم ترحيلها ونقلها خلال الفترة، من قائمة حقوق الملكية وإضافتها على القياس الأولي لتكاليف الإصدار (Acquisition Costs) أو إلى قيمة أي من الموجودات غير المالية أو الإلتزامات غير المالية؛ وذلك من خلال عملية تحوط لعمليات مستقبلية متوقع حدوثها.

د– معلومات عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط، وكذلك القيمة العادلة للبند المحوط.

هـ - إفصاح منفصل عن الخسائر المتحققة من التحوط على التدفقات النقدية والتحوط عن الإستثمارات، خاصةً في المعاملات الأجنبية.

٣ – معلومات عن القيم العادلة لكل فئة من الموجودات المالية، والإلتزامات المالية مع وجود ما يأتي:

أ – قيم قابلة للمقارنة.

ب – وصف لكيفية تحديد القيمة العادلة وآليات قياسها.

ج – معلومات مفصلة في حال عدم توفر إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

متطلبات الجزء الثاني:

يتعلق هذا الجزء بحجم، وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشأة نتيجة تملكها للأدوات المالية.

أولاً: الإفصاح الكمي: حيث يصف الإفصاح الكمي ما يأتي:

مدى تعرض المنشأة للخطر من كل نوع من الأدوات المالية.

أهداف وسياسات وعمليات وإجراءات الإدارة تجاه إدارة هذه المخاطر.

التغيرات المتأتية من الفترات السابقة (الجعارات، ٢٠٠٧، ص ٣٠٢).

ثانياً: الإفصاح النوعي: بحيث يتم تزويد المستخدم بمعلومات عن مدى تعرض المنشأة للمخاطر، بناءً على معلومات تزود داخلياً للمدير المسؤول، ويشمل هذا الإفصاح ما يأتي:

ملخص على شكل بيانات كمية حول مدى تعرض المنشأة لكل نوع من المخاطر بتاريخ الإبلاغ المالي.

الإفصاح عن مخاطر الإئتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، وذلك على النحو الآتي:

١ – مخاطر الائتمان (Credit Risk): ويشمل الإفصاح هنا ما يأتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحدّ الأعلى المتوقع التعرض له من مخاطر (قبل تخفيض قيمة الرهونات): بحيث تشمل وصفاً للبند المرهون، ومعلومات عن جودة أدوات الائتمان التي تُصنف في إطار الموجودات المالية؛ بحيث يوضح أي انخفاض سبق، وأن حدث في قيمة هذه القروض، أو استحقاقات لم تحصل، أو أية تعديلات طرأت على بنود وشروط هذه القروض، مع ضرورة إعداد إفصاح تحليلي عن هذا القروض، وأية تعديلات، أو تخفيضات طرأت عليها.

معلومات عن الرهونات الإضافية (Collaterals)، أو أي من معززات الائتمان تم طلبها.

الافصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

٢ – مخاطر السيولة (Liquidity Risk): حيث يشمل الإفصاح هنا ما يأتي:

جدول تحليلي لاستحقاقات الالتزامات المالية.

وصف لطريقة، ومنهجية إدارة المخاطر.

٣ – مخاطر السوق:

ويعنى هذا الخطر بإمكانية تذبذب، وتقلب القيمة العادلة للأدوات المالية، أو التدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها من هذه الأدوات نتيجة للتغيرات في أسعار السوق، وتعكس مخاطر السوق أسعار الفائدة، وخطر العملات، ومخاطر أسعار أخرى؛ ويتضمن الإفصاح عن مخاطر السوق ما يأتي:

تحليل حساسية كل خطر من مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المنشأة، مع الأخذ بعين الاعتبار تداخل بعض أنواع هذه المخاطر مع بعضها البعض؛ مثل: خطر أسعار الفائدة، وتداخلها مع خطر العملات الأجنبية، لذا يتم اعتماد هذا النوع من التحليل عن التحليل المنفصل.

الأساليب، والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.

التغيرات التي طرأت على الأساليب، والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة، وأسباب هذه التغيرات.

ومن الطرق الممكن استخدامها في تحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر التي تظهر، والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر؛ مثل: معدلات الفائدة، ومعدلات أسعار الفائدة (IAS, IAS Plus, Deliotte, IFRS ٧, Aug. ٢٠٠٩).

٢-٢-٥ أغراض استخدام الأدوات (المشتقات المالية)

يتمثل الغرض من استخدام الأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية في النقاط الآتية:

أولاً: ادارة المخاطر

تُستخدم الأدوات المالية بغرض التقليل من مخاطر الاستثمار، كما يمثل مفهوم الشراء والبيع بالعقود المستقبلية أهم محاور إدارة المخاطر من حيث إن المستثمر يتعاقد على شراء عملات أجنبيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثلاً بعد زمن محدد، وبسعر محدد، وذلك خوفاً من ارتفاع أسعار العملات الأجنبية التي يرغب في شرائها، وأنه يقوم بالتعاقد على بيع سلع، أو عملات أجنبية، أو ذهب باستخدام عقود مستقبلية، وذلك خوفاً منه في انخفاض أسعار العملات، أو الذهب، أو السلع التي يتعامل معها (الروسان، ٢٠١٠).

ثانيا: التحوط ضد المخاطر

ويُعرّف التحوط بأنه أسلوب تلجأ إليه الشركات للحدّ من آثار مخاطر تغير أسعار الصرف، مما يؤدي إلى التخفيف من الخسائر المحتملة الناجمة عن ذلك، حيث يفرض معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) على المنشأة الافصاح وبشكل منفصل عن كل نوع من أنواع التحوط، سواء كان تحوط التدفقات النقدية، أو تحوط القيمة العادلة، أو تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية. وسيتم عرض هذه الأنواع من التحوطات على النحو الآتي (ابو نصار، ٢٠١٣):

تحوط القيمة العادلة: وهو عبارة عن التحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل، أو التزام مالي؛ مثل التزام الشركة بشراء، أو بيع أصل مالي بسعر محدد، ويحتمل وجود مخاطر من تغيرات القيمة العادلة لها بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر، ويتطلب المعيار قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في قيمة أداة التحوط، والبند المتحوط له في بيان الدخل.

تحوط التدفقات النقدية: وهو التحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر معينة مرتبطة بأصل، أو التزام تم الاعتراف به، أو عملية مرجحة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر، ويتطلب المعيار الاعتراف عن تغير قيمة أداة التحوط ضمن حقوق الملكية.

تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية: ويُقصد بالعمليات الأجنبية الشركات التابعة، أو الزميلة، أو الاستثمار في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة، فعند الاستثمار في هذه الشركات بالعملة الأجنبية فإن قيمة صافي الاستثمار، ويقصد به حصة المنشأة معدّة التقرير في صافي أصول تلك الشركات، ويتطلب هذا المعيار المحاسبة عن تحوط صافي الاستثمار في العملة الأجنبية باعتباره تحوط تدفق نقدي، بحيث يتم إظهار التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط في بند منفصل ضمن حقوق الملكية، إلى أن يتم بيع الاستثمار، فيتم نقل التغيرات في القيمة العادلة إلى بيان الدخل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

قطاع البنوك في دولة الكويت

٢-٣-١ نظرة على سوق المال الكويتي.

٢-٣-٢ سوق المال الكويتي.

٢-٣-٣ القطاع المصرفي الكويتي.

٢-٣-٤ نبذة عن المصارف الكويتية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث

قطاع البنوك في دولة الكويت

٢-٣-١ نظرة على سوق المال الكويتي

تضمن هذا المبحث معلومات عن تأسيس سوق المال في الكويت، ومناخ البيئة الاستثمارية في السوق، كما تناول نظرة عامة عن وضع السوق المال الكويتي، وحجم رأس المال المستثمر، كما تطرق إلى الحديث عن نبذة موجزة عن البنوك الكويتية، ومختصر عن الوضع المالي لهذه البنوك.

٢-٣-٢ سوق المال الكويتي

عَرِف المستثمرون في الكويت الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم) منذ إنشاء بنك الكويت الوطني عام (١٩٥٢) كأول شركة مساهمة عامة كويتية، بعد ذلك تم إنشاء سوق الكويت بمرسوم أميري عام (١٩٨٣)، واستمر السوق بالقيام بمهامه التشريعية حتى موعد نقل مسؤولياته التنظيمية لهيئة أسواق المال التي أُنشئت بموجب القانون الجديد الذي تم التوقيع عليه من قبل أمير الكويت، والذي دخل حيز التنفيذ في (٢٨) فبراير عام (٢٠١٠).

ويوجد ما يقارب (٢٠٨) شركة مساهمة مدرجة في سوق المال الكويتي، ويبلغ رأس مالها أكثر من (١٠٠) مليار دولار، وتمثل ما نسبته (١٠٠%) من الناتج المحلي الإجمالي الكويتي، وفي أواخر عام (٢٠٠٩)، وقع سوق المال الكويتي عقد شراكة مع مجموعة ناسداك بحيث تم بموجبه تنفيذ نظام التداول الجديد (X-Stream)، ونظام الرقابة الآلي (Smarts)، وهذا ما يعزز من جودة الخدمات المالية في سوق الكويت المالي (بورصة الكويت، http://www.kse.com.kw)

٢-٣-٣ القطاع المصرفي الكويتي

يُعدّ القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلاً في عدد من البنوك المحلّية، وعدد آخر من البنوك غير الكويتية، جميعهم يخضعون لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي، وتدير البنوك الكويتية أصولاً تقدّر بحوالي (٤٠) مليار دينار كويتي، كما تستحوذ الكويت على (٣٠%) من العمليات المصرفية الإسلامية في العالم العربي.

٢-٣-٤ نبذة عن المصارف الكويتية

يعود تاريخ البنوك في الكويت إلى عام (١٩٤١) وذلك عندما أُنشئ البنك الإمبراطوري الإيراني على يد مجموعة من المستثمرين البريطانيين، وقد كان هذا البنك امتداداً لفروع أخرى في العراق وإيران، وبعد سنتين تم تغيّر اسم البنك إلى البنك البريطاني في إيران والشرق الأوسط، وفي الخمسينات من القرن العشرين ونتيجة لتوتّر العلاقات بين بريطانيا وإيران- تمّ تغيير اسم البنك إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك البريطاني للشرق الأوسط، وفي عام (١٩٧١) تمّ تأميم البنك وتحويله إلى بنك الكويت والشرق الأوسط بعد سنّ قانون يمنع مزاولة البنوك الأجنبية للأنشطة المصرفية في الكويت.

أمّا أول بنك كويتي فهو بنك الكويت الوطني، والذي تم تأسيسه عام (١٩٥٢)، وقد زاول هذا البنك في بداياته أعمالاً مصرفية بسيطة، وبدائية تتلخّص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية بسيطة، وإيداعات وسحوبات. وفي عام (١٩٦٠) أُنشئ كل من بنك الخليج، والبنك التجاري الكويتي لتتوسّع بذلك الشبكة المصرفية في الكويت، ممّا ألزم الحكومة الكويتية بإنشاء جهة رقابة تشرف على عمل البنوك، فتمّ تشكيل مجلس النقد الكويتي، والذي شكّل نواة تأسيس بنك الكويت المركزي عام (١٩٦٨). ومع تطوّر اقتصاد الكويت زادت الحاجة لشبكةٍ أوسع من المصارف، فتمّ تأسيس البنك الأهلي الكويتي عام (١٩٦٧) وبنك الكويت والشرق الأوسط عام (١٩٧١)، وبنك الكويت الدولي (البنك العقاري سابقًا) عام (١٩٧٣)، وبنك برقان عام (١٩٧٥)، وبيت التمويل الكويتي عام (١٩٧٧)، وبنك بوبيان عام (٢٠٠٤)، وبنك وربة عام (٢٠٠٩). ويُعدّ بيت التمويل الكويتي ثاني بنك إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في منطقة الخليج العربي، والأول من نوعه في الكويت (البنك المركزي الكويتي، www.cbk.gov.kw).

نبذه عن البنك المركزي الكويتي، والبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي:

بنك الكويت المركزي

يُعدّ بنك الكويت المركزي الجهة المسؤولة عن إصدار الدينار الكويتي، وتنظيم البنوك والمعاملات المصرفية في الكويت، والذي أنشئ في ٣٠ يونيو (١٩٦٨)، ليقوم بمهامّ مجلس النقد الكويتي (الذي أُنشئ عام ١٩٦٠)، وذلك لمواكبة تطوّر السياسات النقدية، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأهداف تمّ إعطاء البنك صلاحيات أكبر من مجلس النقد، والذي كان محصوراً على إصدار الدينار الكويتي، واشتملت مهامّ البنك على ما يأتي (البنك المركزي الكويتي، www.cbk.gov.kw ، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢):

إصدار الدينار الكويتي.

العمل على ثبات الدينار الكويتي، وتأمين حرية تحويله إلى العملات الأخرى.

العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدّم الاقتصادي، وزيادة الدخل القومي.

رقابة الجهاز المصرفي الكويتي.

القيام بمهام بنك الدولة.

تقديم المشورة المالية للحكومة.

بنك الكويت الوطني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام (١٩٥٢) ظهرت لأول مرّة فكرة تأسيس بنك كويتي وطني يخدم المصالح الوطنية بالدرجة الأولى، ويأخذ على عاتقه تطوير وتنمية الاقتصاد الكويتي، وإنعاش السوق التجاري، وتنمية مدّخرات المودعين، وحفظها لهم. ولذلك عقد المؤسّسون الأوائل اجتماعاً مع أمير دولة الكويت، الراحل المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح الذي بارك لهم الفكرة، ووعدهم بالدعم والتأييد، وبالفعل كان لهم ما أرادوا، فسمح لهم بإنشاء بنك الكويت الوطني في ١٩ مايو من عام (١٩٥٢)، حيث صدر المرسوم الأميري الخاصّ بذلك، وفي ١٥ نوفمبر (١٩٥٢) أُفتتح بنك الكويت الوطني للعمل رسمياً باعتباره شركة مساهمة كويتية للقيام بالأعمال المصرفية. ويُعدّ بنك الكويت الوطني أوّل مصرف وطني في دولة الكويت، ومنطقة الخليج العربي على الإطلاق. وكان مجلس إدارة بنك الكويت الوطني، وجميع المؤسّسين من الكويتيين الذين لهم نشاط تجاري عريق داخل وخارج الكويت، وتأسّس البنك برأسمال قدره ثلاثة عشر مليونًا، ومائة ألف روبية، أي ما يعادل مليون دينار كويتي، موزّعة على ثلاثة عشر ألفًا ومائة سهم بقيمة ألف روبية للسهم الواحد، وفي مبنى صغير يقع في الشارع الجديد بدأ العمل بعددٍ قليل من الأفراد لم يتجاوز عدد أصابع اليد، وبمساحة لا تتجاوز ثلاثة دكاكين، وقد زاول البنك في بداياته أعمالاً مصرفية بسيطة، وبدائية تتلخّص في الاعتمادات التجارية، وتبادل العملات، وحوالات مصرفية، وإيداعات وسحوبات، هكذا كانت البداية، ولكن أثبت البك مع مرور الأيام كفاءته وجدارته مساهماً وراعياً لحركة النهضة في الكويت، وليقدّم كافة أنواع الدعم للأفراد والمؤسّسات لتمويل إنشاء مشاريع البنية التحتية في كويت الخمسينات، حيث كان هو البنك الكويتي الأول والوحيد آنذاك (موقع البنك، www.nbk.com، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢).

بنك الخليج

وهو بنك كويتي أُنشئ عام (١٩٦٠)، ويتركز نشاطه في مجالات الخدمات المصرفية الفردية، والخدمات المصرفية للشركات، وخدمات الخزينة، والخدمات المصرفية الدولية. ويُعدّ أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الشرق الأوسط، حيث فاز بالمركز الأول في مجال إحلال وتوطين الوظائف على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، كما حصل على جائزة التميّز الشهيرة المقدّمة من مجلس وزراء العمل بدول المجلس لأربع سنوات على التوالي (موقع البنك، www.e-gulfbank.com، بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣):

البنك التجاري الكويتي

يُعدّ البنك التجاري الكويتي أحد أكبر المؤسّسات المالية العريقة في دولة الكويت، والتي توفّر للعملاء من الأفراد والشركات على حدّ سواء مجموعة متكاملة من الخدمات، والمنتجات المصرفية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستثمارية والحلول المالية المبتكرة، كما يُعدّ البنك التجاري ثاني أقدم بنك كويتي، حيث تأسّس في ١٩ يونيو عام (١٩٦٠)، ويحرص دائماً على توظيف قاعدته الرأسمالية القوية، وخبرته العريقة للقيام بدور متميّز في كافة مجالات التمويل والائتمان، بدءًا من تمويل الأفراد، وحتى تمويل المشاريع العملاقة لمختلف قطاعات النشاط، مثل المشاريع الإنشائية؛ كالمشاريع الطاقة، والبنية التحتية (موقع البنك، www.cbk.com).

البنك الأهلي الكويتي

وهو بنك كويتي أُنشئ عام (١٩٦٧)، ويقدّم عددًا من الخدمات المصرفية التي تعمل على تلبية احتياجات سوق مبيعات التجزئة، وذلك من خلال منتجات الودائع، أو توفير خدمات الفيزا، أو الماستر كارد، أو برنامج القروض الاستهلاكية الشاملة، كما يقدّم البنك خدماته للشركات الخاصّة من خلال منح القروض، وتوفير خطابات الائتمانات والضمانات، وخدمات السداد، والتركيز بشكل خاص على التمويل في مجال الإعمار، والعقارات والتجارة (موقع البنك، abk.eahli.com).

بنك برقان

وهو بنك كويتي تابع لشركة مشاريع الكويت القابضة (KIPCO)، ويُعدّ بنك برقان من أحدث وأنشط المصارف التجارية في دولة الكويت، حيث أُنشئ في عام (١٩٧٥)، ومنذ ذلك الوقت استطاع البنك أن يحتلّ موقعاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الشخصية، وخدمات الشركات، والخدمات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم منتجات مبتكرة، وتوظيف قنوات متطوّرة ذات تقنية عالية (www.burgan.com).

بيت التمويل الكويتي

يُعدّ أحد أهمّ صنّاع سوق الصرافة الإسلامية في العشرين عاماً الأخيرة، فلقد أسهمت نشاطات بيت التمويل الكويتي في تزايد الطلب على المنتجات الإسلامية لدى العملاء، كونه استطاع أن يلبّي احتياجاتهم المالية والاستثمارية من خلال العديد من الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية من حسابات جارية، وحسابات توفير، وودائع استثمارية، ومن خلال إحياء العديد من المنتجات المالية الإسلامية من مرابحة ومضاربة، وإجارة واستصناع، ممّا ساهم في نمو الطلب على المنتجات المالية الإسلامية بسرعة مذهلة فاقت توقّعات أكبر المتفائلين. وقد تأسس بيت التمويل الكويتي في دولة الكويت عام (١٩٧٧) برأس مال قدره عشرة ملايين دينار كويتي بمشاركة حكومية تبلغ (٤٩)% مقابل (٥١%) للقطاع الأهلي، وهو أول بنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. فهو يقدّم مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي تتضمّن كلاً من الأعمال المصرفية، والتمويل العقاري والتجاري، والمحافظ الاستثمارية، إلى جانب منتجات أخرى (موقع البنك، www.kfh.com).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنك الكويت الدولي

في الأول من يوليو من العام (٢٠٠٧) تمّ تحويل «البنك العقاري الكويتي» سابقًا (المؤسَّس في ١٩٧٣م) إلى بنك الكويت الدولي ليقوم بمزاولة أعماله كمؤسّسة مصرفية إسلامية، ويقوم البنك بجميع الأعمال المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ووفقًا للتعليمات والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وتضمّ معاملات البنك تقديم كافة الخدمات المصرفية؛ ومنها: قبول الودائع، ومزاولة عمليات التمويل الإسلامي المختلفة، ومباشرة عمليات الاستثمار المباشر، وفتح وإصدار الاعتمادات المستندية والكفالات، وتأسيس الشركات، وإدارة الأملاك لحساب الغير، وشراء الأراضي والعقارات. كما يقدّم البنك حالياً عدداً كبيراً من الخدمات المصرفية لعملائه وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية في العمليات المصرفية الإسلامية، والتي تغطي منتجات وحلولاً إسلامية متعدّدة؛ منها: التورّق، والوكالة في الاستثمار، والمرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، والاستصناع. ولدى البنك أربعة عشر فرعاً منتشرة في أرجاء دولة الكويت (موقع البنك، www.kib.com).

بنك بوبيان

تأسّست شركة بوبيان للتأمين التكافلي عام (٢٠٠٦) برأسمال مصرّح به، وقدره (١٠) مليون دينار كويتي، وتحمل رخصة تأمين رقم (٣٤)، وتقدِّم بوبيان للتأمين التكافلي مجموعة واسعة من المنتجات التأمينية لجميع فئات الأعمال، الهندسي والمسؤوليات، البحري والطيران، الحريق والحوادث العامة، والتكافل العائلي، والتأمين الصحي على أساس التأمين التكافلي بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشراف اللجنة الشرعية للشركة، وتُعدّ شركة بوبيان للتأمين التكافلي أوّل نموذج لشركة تأمين في الكويت مرخّص لها من قِبل «بنك الكويت المركزي» لمزاولة عملها من خلال فروع بنك بوبيان، وهو ما يُعرف بـ (التأمينات المصرفية). وقد بدأت عمليات الشركة في فرعين من فروع بنك بوبيان الرئيسة في الكويت، وأضافت ثلاثة فروع أخرى عام (٢٠٠٩) (موقع البنك، www.bankbobyan.com).

البنك الأهلي المتحد

تأسس البنك الأهلي المتحد عام (١٩٧١)، وقد تم إدراجه في سوق الكويت للأوراق المالية عام (١٩٨٤)، ويتفرع منه حالياً (٢٦) فرعاً محلياً، ولا يوجد له فروع خارجية، أما أغراضة فهي مزاولة كافة المعاملات المصرفية والتمويلية والاستثمارية بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية (www.ksc.com.kw).

وفيما يأتي أهم بنود الميزانية، وصافي الدخل، وربحية السهم للبنوك الكويتية كما هي في نهاية عام (٢٠١٣) (الأرقام بالآف الدنانير الكويتية) (التقارير المالية السنوية للبنوك، ٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٤)

أهم البيانات والنسب المالية للبنوك عينة الدراسة

رقم	اسم البنك	الاصول	الخصوم	حقوق الملكية	صافي الربح	EPS فلس
١	بنك الكويت الوطني	١٨٦٠٠١٤٥	١٥٨٨٨٣٥١	١٦٠٩١٣٠١	٢٣٨١٣٧	٥٣.٠٧
٢	بنك الخليج	٥٠٦٤٧٥٩	٤٥٨٨٣٢٩	٤٥٨١٦٢٥	٣٢١٦٠	١٢.٠٣
٣	البنك التجاري الكويتي	٣٩٢٩٤٧٢	٣٣٣٣٩٥٣	٣٣٧٦٥١٢	٢٣٦٨٨	٠.١٨
٤	البنك الاهلي الكويتي	٣١٩٣١٤١	٢٥١٤٠٩٤	٢٦٥٢٣٠٩	٣٥٤٢٥	٢١.٩
٥	البنك الاهلي المتحد	٣١٦٤٩٧٦	٢٧٦٥٦٩٦	٢٨٥٥١٨٤	٤٢٤٥٩	٣٦.٢
٦	بنك الكويت الدولي	١٥٠٣٤٤٣	١١٩٠٣٠٢	١٢٧٩٠٨١	١٣٢٠٨	١٤.١٥
٧	بنك برقان	٧١٥٤٧٥١	٥٩٠٢٣١٢	٦٥٣٤٩٢٤	٢٠١٠٢	١٣.٠٢
٨	بنك التمويل الكويتي	١٥٥٠٧٣٢١	١٢٧٢٤٤٥٥	١٣٧٨٢٦٥٦	١١٠٨٧٢	٣٢.٥٤
٩	بنك بوبيان	٢١٩١٩٨٦	١٨٥٤٦٩٣	١٩٢٨٠٤٢	١٢٧٢٠	٩.٢٩
١٠	بنك وربة	٤٠٥٥١٠	٢٩٦١١٧	٣١٤٨٦٥	(٨٤٨٨)	(٣.٧١)

المصدر: التقارير المالية السنوية للبنوك الكويتية، ٢٠١٣.

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر بنك من حيث حجم حقوق الملكية، هو البنك الكويتي الوطني، حيث بلغ صافي حقوق الملكية حوالي (١٦٠٩١٣٠١)، ويأتي في المرتبة الثانية بنك التمويل الكويتي بقيمة صافي حقوق ملكية تبلغ (١٣٧٨٢٦٥٦)، في حين كان أقل حقوق ملكية في بنك وربة (٣١٤٨٦٥).

كما يبين أن أفضل البنوك تحقيقاً للأرباح بنك الكويت الوطني بواقع (٢٣٨١٣٧)، حيث جاء في المرتبة الأولي، وتلاه في المرتبه الثانية بنك التمويل الكويتي (١١٠٨٧٢)، بينما جاء أقل البنوك تحقيقاً للدخل بنك وربة فقد حقق خسائر مقدارها (٨٤٨٨) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجيَّة الدِّراسة

٣-١ مقدمة.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة.

٣-٣ مصادر جمع البيانات.

٣-٤ إنموذج الدراسة.

٣-٥ الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة في تحليل البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

منهجيَّة الدِّراسة

٣-١ مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية الدراسة من خلال استعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، والمتمثلة في تحديد مستوى تطبيق، والتزام البنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي عام (٢٠١٣) بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وتحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك)، لذا سيتم توضيح مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة.

٣-٢ مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من البنوك المساهمة العامة الكويتية المُدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لعام (٢٠١٣)، والبالغ عددها (١٠) بنوك (سوق الكويت للأوراق المالية، ٢٠١٣) كما هو مبين في الملحق رقم (١) ، ونظراً لصغر مجتمع الدراسة تم اعتبار مجتمع الدراسة هو عينة الدراسة، وبهذا تكون عينة الدراسة مكونة من (١٠) بنوك، وبنسبة (١٠٠%)، والتي توفرت فيها الشروط الآتية:

- أن يكون التقرير المالي السنوي للبنك متاحاً وكاملاً خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣).
- أن تكون أسهم البنك مُتداوَلة في بورصة الكويت خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣).
- أن لا يكون قد اندمجت مع شركة أخرى خلال فترة الدراسة.

٣-٣ مصادر جمع البيانات

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدارسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة، والذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين، وهما:

المصادر الثانويَّة: اشتملت المصادر الثانويَّة على الكتب، والمقالات العربية، والأجنبية المتخصصة، والدِّراسات المنشورة، ورسائل الماجستير المتعلقة بنفس الموضوع، وذلك من أجل توضيح المفاهيم المتعلِّقة بالدِّراسة، وبيان متغيرات الدِّراسة، وأسبابها، وتأثيرها، ومن أجل وضع الفرضيَّات الخاصة بالدراسة، وإثراء عملية المناقشة.

المصادر الأولية: حيث تصنيف الدراسة على أنها دراسة تطبيقية، ولاختبار الفرضيات تم استخدام أُسلوب جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة من قبل البنوك، حيثُ تم تصميم نموذج مكون من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥١) بنداً يقيس عملية الإفصاح بالاعتماد على معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) (ملحق رقم (٢))، وذلك بهدف الإطلاع على الواقع والإجراءات المتخذة من قبل إدارات البنوك الكويتية لتحقيق الالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي، وتكوين الانطباعات حول موضوع الإفصاح.

٣-٤ إنموذج الدراسة

تم استخدام معادلة الصيغة الرياضية التالية في هذه الدراسة، وهي عبارة عن خمسة متغيرات مستقلة تتضمن: حجم البنك، وربحية السهم العادي، وتوزيعات الأرباح للسهم، والعائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى نسبة السيولة، والمتغير التابع الذي يتمثل في مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالية الدولي رقم (٧)، ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع بمعادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$D = a_0 + \beta_1 SIZE + \beta_2 EPS + \beta_3 DPS + \beta_4 ROE + \beta_5 QR$$

حيث ان:

D = مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

β_i = معامل الانحدار (i=٠, ١, ٢, ...٥)

SIZE = حجم البنك المتمثل بإجمالي الأصول.

EPS = ربحية السهم العادي.

DPS = توزيعات الأرباح للسهم.

ROE = العائد على حقوق الملكية.

QR = نسبة السيولة السريعة.

٣-٥ الأساليب الإحصائيَّة المستخدمة في تحليل البيانات

تمَّ الاستفادة من برنامج الحُزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، التي تمَّ جمعها في هذه الدِّراسة، وفيما يأتي أهم الأساليب التي تم استخدامها:

الأساليب الإحصائيَّة الوصفيَّة: تمَّ استخدام الأساليب الإحصائيَّة الوصفيَّة بشكل عام، وذلك بهدف الحصول على قراءات عامة عن خصائص عينة الدِّراسة، ومنها استخدام التوزيع التكراري، والنسب المئويَّة، والوسط الحسابي، بهدف تحديد مدى التزام البنوك الكويتية بمتطلبات الافصاح حسب معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (٧)، ولكلِّ بند من بنود مجالات الافصاح، بالإضافة إلى ذلك استخدام الانحراف المعياري لقياس تشتُّت مستوى الإفصاح بين البنوك المختلفة.

تحليل الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين مستوى الافصاح وخصائص البنوك الاقتصادية، (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ مقدمة.

٤-٢ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح السنوي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣).

٤-٣ متوسط مستوى تطبيق البنوك لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

٤-٤ تحليل الانحدار المتعدد.

٤-٥ إختبار الفرضيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٤-١ مقدمة

يتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة المتعلقة بمستوى التزام البنوك الكويتية المُدرجة في سوق المال الكويتي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) على المستوى الإجمالي للبنك، والمستوى الإجمالي لقطاع البنوك، وتحليل البيانات لكل مؤشر من مؤشرات الإفصاح ولكل مجال، كما يتناول بحث العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين مستوى الإفصاح عن متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وبين مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ حجم البنك المتمثل بإجمالي أصولها، وربحية البنك (ربحية السهم العادي، وتوزيعات السهم، والعائد على حقوق الملكية)، بالإضافة إلى سيولة البنك من خلال تحليل أثر المتغيرات المستقلة على مستوى الإفصاح للبنك، كما يعرض معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة، ونتائج التحليل الوصفي للمتغيرات.

٤-٢ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح السنوي حسب معيار

الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣).

٤-٢-١ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المجال:

يبين الجدول رقم (٥) تطور مستوى تطبيق مجالات الإفصاح المصنفة وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ الدولي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل مجال على حده، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل مجال من خلال قسمة متوسط مستوى الإفصاح للمجال لكل بنك على إجمالي البنوك عينة الدراسة، والبالغة (١٠) بنوك.

جدول رقم (٥)

تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب المجال

السنة / المجال	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	٠.٦٤٤	٠.٦٤٤	٠.٧٤٤
الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية	٠.٦٣٦	٠.٦٩٣	٠.٧٤٣
الإفصاح عن بنود قائمة الدخل	٠.٦٣٠	٠.٦٦٠	٠.٦٧٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصاح عن بنود التحوط	٠.٥٣٣	٠.٦٣٣	٠.٦٥٠
الإفصاح عن المخاطر المالية	٠.٦٨٦	٠.٧٠٠	٠.٧٧١
الإفصاح عن القيمة العادلة	٠.٦٨٠	٠.٧٠٠	٠.٧٢٠
مستوى الإفصاح ككل	٠.٦٣٥	٠.٦٦٧	٠.٧٢٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) أن مستوى الإفصاح عن متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) في البنوك الكويتية قد تطور فعلاً من عام (٢٠١١) حتى عام (٢٠١٣)، وقد كانت أكثر المجالات تطوراً هو مجال الإفصاح عن المخاطر المالية، حيث كان مستوى الإفصاح في عام (٢٠١١) (٠.٦٨٦) وفي عام (٢٠١٢) تطور مستوى الإفصاح ليصبح (٠.٧٠٠)، ثم تطور مستوى الإفصاح في عام (٢٠١٣) ليصبح (٠.٧٧١). وقد تطور مستوى الإفصاح لجميع مجالات الدراسة، فقد كان مستوى الإفصاح في عام (٢٠١١) (٠.٦٣٥) ثم تطور مستوى الإفصاح في عام (٢٠١٢) ليصبح (٠.٦٦٧) ، وفي عام (٢٠١٣) تطور مستوى الإفصاح العام ليصبح (٠.٧٢٠).

وهذا يدل على ان وجود إدراك كافٍ لأهمية الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ويُعزى هذا التقدم الملحوظ في مستوى الإفصاح الاجمالي للمعيار رقم (٧) في البنوك الكويتية إلى أن إدارات البنوك، وموظفيها، والبيئة الاقتصادية الكويتية تسعى إلى تطبيق متطلبات معايير الإبلاغ المالي، وخاصةً المعيار رقم (٧) حتى تبقى الكويت في مصاف الدول التي تتبنى كل ما هو جديد في مجال المحاسبة والإفصاح والشفافية، وقد كان أكثر المجالات تطبيقاً وتطوراً هو مجال الإفصاح عن المخاطر المالية.

٤-٢-٢ تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب البنك:

يبين الجدول رقم (٦) تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ الدولي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بنك على حده، وقد تم حساب مستوى الإفصاح للبنك من خلال قسمة عدد المؤشرات التي قام البنك بالإفصاح عنها على إجمالي عدد المؤشرات، والبالغة (٥١) مؤشر، والملحق رقم (١) يبين أسماء البنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (٦)

تطور مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح حسب البنك

البنك	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣	
	البنود المفصح عنها	مستوى الإفصاح	البنود المفصح عنها	مستوى الإفصاح	البنود المفصح عنها	مستوى الإفصاح
بنك الكويت الوطني	٣٧	٠.٧٢٥	٣٧	٠.٧٦٥	٣٩	٠.٧٦٥
بنك الخليج	٣٨	٠.٧٤٥	٣٧	٠.٧٢٥	٣٨	٠.٧٤٥

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنك التجاري الكويتي	٢٦	٠.٥١٠	٢٦	٠.٥١٠	٢٩	٠.٥٦٩
البنك الاهلي الكويتي	٣٨	٠.٧٤٥	٣٨	٠.٧٤٥	٣٩	٠.٧٦٥
بنك الاهلي المتحد	٣٢	٠.٦٢٧	٣٥	٠.٦٨٦	٣٤	٠.٦٦٧
بنك الكويت الدولي	٣١	٠.٦٠٨	٣١	٠.٦٠٨	٣٥	٠.٦٨٦
بنك برقان	٣٢	٠.٦٢٧	٣٢	٠.٦٢٧	٣٦	٠.٧٠٦
بنك التمويل الكويتي	٣٠	٠.٥٨٨	٣٥	٠.٦٨٦	٣٩	٠.٧٦٥
بنك بوبيان	٢٧	٠.٥٢٩	٣٣	٠.٦٤٧	٤٠	٠.٧٨٤
بنك وربة	٣٣	٠.٦٤٧	٣٤	٠.٦٦٧	٣٨	٠.٧٤٥
مستوى الإفصاح		٠.٦٣٥		٠.٦٦٧		٠.٧٢٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٦) أن مستوى إفصاح البنوك عن بنود معايير الإبلاغ المالي الدولية جاء بدرجة متوسطة في بعض البنوك عام (٢٠١١) ، ثم أخذ متوسط الإفصاح بالازدياد في العامين التاليين، وقد كانت أكثر البنوك إفصاحاً هو البنك بنك بوبيان، حيث بلغ مستوى إفصاح هذا البنك لعام (٢٠١٣) حوالي (٧٨.٤%)، أما أقل البنوك إفصاحاً فقد كان البنك التجاري الكويتي بمستوى إفصاح (٥٦.٩%)، وقد كان المستوى العام للإفصاح لكافة البنود في جميع البنوك في العام (٢٠١١) حوالي (٦٣.٥%)، في حين كان مستوى الإفصاح لجميع البنود ولجميع البنوك لعام (٢٠١٢) حوالي (٦٦.٧%)، وبمعدل نمو (٥%) ((٠.٦٦٧-٠.٦٣٥)/٠.٦٣٥)، في حين كان مستوى الإفصاح العام لعام (٢٠١٣) حوالي (٧٢%)، بمعدل نمو (٧.٩%) ((٠.٧٢٠-٠.٦٦٧)/٠.٦٦٧).

كما يبين الجدول السابق ان بنك التجاري الكويتي هو أقل البنوك تطوراً في الافصاح وذلك بسبب انخفاض ربحية السهم العادي عام ٢٠١٣ الى (٠.١٨)، حيث اشارة نتائج تحليل الانحدار الى وجود علاقة ايجابية بين ربحية السهم ومستوى الافصاح، بينما يُعدّ بين بوبيان أكثر البنوك تطوراً في مستوى الافصاح وذلك بسبب ارتفاع مؤشر ربحية السهم العادي الى (٩.٢٩) دينار عام ٢٠١٣، وصاحب ذلك ارتفاع في مستوى الافصاح وهي نتيجة طبيعية بان تقوم البنوك ذات الربحية العالية بالافصاح عن ذلك، وما يؤكد ذلك نتائج تحليل الانحدار.

٤-٣ متوسط مستوى تطبيق البنوك لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيارالإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-٣-١ متوسط مستوى التطبيق على مستوى البنك

يبين الجدول رقم (٧) متوسط مستوى تطبيق البنوك الكويتية لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، حيث يبين مستوى التطبيق لكل مجال من مجالات الإفصاح الرئيسة (الإفصاح عن السياسات المحاسبية، وبنود الأدوات المالية الخاصة بالميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وبنود التحوط، وبنود المخاطر المالية، وبنود القيمة العادلة)، كما يبين متوسط مستوى التطبيق الإجمالي لكل بنك من البنوك الكويتية عينة الدراسة.

جدول رقم (٧)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الإجمالي حسب البنك

البنك	الإفصاح عن السياسات المحاسبية	الإفصاح عن بنود الميزانية العمومية	الإفصاح عن بنود قائمة الدخل	الإفصاح عن البنود التحوط	الإفصاح عن المخاطر المالية	الإفصاح عن القيمة العادلة	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح
بنك الكويت الوطني	٠.٦٧	٠.٨٨	٠.٨٠	٠.٥٠	٠.٧١	٠.٨٠	٠.٧٥
بنك الخليج	٠.٧٠	٠.٧٤	٠.٧٠	٠.٦٧	٠.٧١	١.٠٠	٧٤٠.
البنك التجاري الكويتي	٠.٨١	٠.٤٨	٠.٤٠	٠.١٧	٠.٧١	٠.٦٠	٥٣٠.
البنك الاهلي الكويتي	٠.٧٠	٠.٧٩	٠.٧٠	٠.٦٧	٠.٧١	١.٠٠	٠.٧٥
بنك الاهلي المتحد	٠.٦٣	٠.٥٧	٠.٨٠	٠.٧٨	٠.٥٧	٠.٦٧	٠.٦٦
بنك الكويت الدولي	٠.٧٠	٠.٧٤	٠.٥٠	٠.٥٦	٠.٨٦	٠.٢٧	٠.٦٣
بنك برقان	٠.٥٦	٠.٧٩	٠.٥٣	٠.٨٣	٠.٥٢	٠.٦٧	٦٥٠.
بنك التمويل الكويتي	٠.٥٦	٠.٦٤	٠.٧٠	٠.٧٨	٠.٨٦	٠.٦٠	٠.٦٨
بنك بوبيان	٠.٦٣	٠.٧٦	٠.٦٠	٠.٦١	٠.٦٢	٠.٨٠	٦٥٠.
بنك وربة	٠.٨١	٠.٥٢	٠.٨٠	٠.٥٠	٠.٩٠	٠.٦٠	٠.٦٩

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) في التقارير المالية السنوية تراوح بين (٥٣%) أدنى مستوى تطبيق، و(٧٥%) أعلى مستوى تطبيق، كما أظهر أن هناك بنكاً واحداً، أي ما نسبته (١٠%) من عينة الدراسة حصلت على نسبة تطبيق لمتطلبات الإفصاح أقل من (٦٠%)، وأن هناك (٦) بنوك بنسبة (٦٠%)، وهي النسبة الأكبر من البنوك المبحوثة تراوحت متوسط التطبيق لها بين (٦٠%- اقل من ٧٠%)، بينما كان هناك (٣) بنوك بنسبة (٣٠%) من البنوك عينة الدارسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراوح متوسط التطبيق لها من (٧٠%- اقل من ٨٠%)، وخلت عينة الدراسة عن متوسط مستوى تطبيق يزيد عن (٨٠%)، وأشارت النتائج إلى وجود فروقات في مستوى التزام، وتطبيق البنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي عام (٢٠١٣) لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وأن البنوك ملتزمة بمتطلبات الإفصاح الواردة في معايير التقارير المالية الدولية، مما يشير إلى شعور البنوك بأهمية الإفصاح عن هذه البنود للمستثمرين، والعملاء، ومستخدمي القوائم المالية، والأطراف ذات العلاقة وهيئة أسواق المال الكويتية، وهذا ما يعزز موثوقية البيانات المالية المنشورة، ومصداقيتها لدى فئات المستخدمين المذكورة، وبالتالي فإن هذا يعود بالفائدة على البنك، والاقتصاد الكويتي بشكل عام.

كما يبين الجدول ان البنك التجاري الكويتي يُعدّ اقل البنوك افصاحاً بنسبة (٠.٥٣) ويعزا ذلك الى انخفاض ربحية السهم للبنك من (٠.٩٠) عام ٢٠١٢، الى (٠.١٨) دينار عام ٢٠١٣، كما يُعدّ البنك الكويتي الوطني اكثر البنوك افصاحاً وبنسبة (٠.٧٥) ويعزا ذلك الى انخفاض العائد على حقوق الملكية من (٠.١٢) عام ٢٠١٢، الى (٠.٠٩) عام ٢٠١٣.

٤-٣-٢ متوسط مستوى التطبيق على مستوى المجال

يبين الجدول رقم (٨) نتائج التحليل الوصفي لمتوسط مستوى التطبيق الإجمالي لمتطلبات الإفصاح، حيث يظهر أن متوسط مستوى تطبيق البنوك لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) تراوح بين (٥١%) أدنى مستوى تطبيق، و(٧٨%) أعلى مستوى تطبيق وبانحراف معياري منخفض جداً بلغ(٨%)، كما تشير النتائج إلى أن متطلبات الإفصاح الأقل أهمية للبنوك الكويتية كانت الإفصاح عن البنود التحوط، حيث بلغ متوسط مستوى التطبيق (٥٩%)، ويعزا السبب في ذلك الى ان مستوى تعامل البنوك الكويتية مع محاسبة التحوط كان ضعيفاً ومنخفضاً، وبتالي فان الافصاح عن بنود التحوط حسب المعيار رقم (٧) كان منخفضاً ايضاً، وانحراف معياري منخفض (٢١%)، مما يعني تقارب نسب تطبيق البنوك لهذه المتغيرات، بينما متطلبات الإفصاح الأكثر أهمية كانت الإفصاح عن المخاطر المالية حيث بلغ متوسط مستوى التطبيق (٧٢%)، ويعزا ذلك الى ان البنوك هي اكثر عرضةً للمخاطر المالية وبتالي ترى إدارة البنوك ضرورة الافصاح عنها، وانحراف معياري منخفض (١٤%)، مما يبين أهمية الإفصاح عن هذه البنود للمستثمرين، والعملاء، ومستخدمي القوائم المالية، والمحافظة على أسعار الأسهم في الأسواق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

متوسط مستوى التطبيق الإجمالي لمتطلبات الإفصاح حسب المجال

المجال	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الإفصاح عن السياسات المحاسبية	٣٠	٠.٦٨	٠.١١	٠.٤٤	٠.٨٩
الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية	٣٠	٠.٦٩	٠.١٥	٠.٤٣	٠.٩٣
الإفصاح عن بنود قائمة الدخل	٣٠	٠.٦٥	٠.١٤	٠.٤٠	٠.٩٠
الإفصاح عن بنود التحوط	٣٠	٠.٥٩	٠.٢١	٠.١٧	١.٠٠
الإفصاح عن المخاطر المالية	٣٠	٠.٧٢	٠.١٤	٠.٤٣	١.٠٠
الإفصاح عن القيمة العادلة	٣٠	٠.٧٠	٠.٢١	٠.٢٠	١.٠٠
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح ككل	٣٠	٠.٦٧	٠.٠٨	٠.٥١	٠.٧٨

أما فيما يتعلق بالتزام البنوك بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، والخاصة بالإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية، فقد بلغت (٦٩%)، والإفصاح عن بنود قائمة الدخل (٦٥%)، والإفصاح عن السياسات المحاسبية (٦٨%)، وارتفاع الإفصاح عن القيمة العادلة لبنود القوائم المالية، حيث بلغت (٧٠%)، مما يدل على التزام البنوك الكويتية بالإفصاح عن المجالات الرئيسة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وأن مستوى الإفصاح يدل على مستوى الالتزام بتعليمات هيئة أسواق المال الكويتية، وبما الزمت به الشركات بالالتزام بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وهذا بدوره ينعكس على المستوى الاستثماري وحجم التداول، وربحية وتنافسية البنوك، وبشكل عام بلغ متوسط مستوى تطبيق البنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي لمتطلبات الإفصاح حسب معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) (٦٧%)، وبانحراف معياري (٨%)، مما يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في متوسط مستوى التطبيق بين البنوك عينة الدراسة.

٤-٣-٣ متوسط مستوى التطبيق على مستوى البند

أولاً: الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية:

يبين الجدول رقم (٩) متوسط مستوى الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود السياسات المحاسبية، وقد تم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (٩)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن السياسات المحاسبية تحت بند يُسمى السياسات المحاسبية.	١.٠٠	٠.٠٠
٢	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية.	٠.٩٧	٠.١٨
٣	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة لفهم البيانات المالية.	٠.٢٣	٠.٤٣
٤	الإفصاح عن كيفية العرض للبيانات المالية في بند السياسات المحاسبية .	٠.٧٠	٠.٤٧
٥	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في تجميع البيانات المالية	٠.٩٣	٠.٢٥
٦	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بتصنيف وقياس الأدوات المالية	٠.٧٣	٠.٤٥
٧	الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بعقود المشتقات المالية والتحوط	٠.٧٣	٠.٤٥
٨	الإفصاح عن طريقة إطفاء علاوة أو خصم إصدار السندات أو الاستثمار بها.	٠.٦٠	٠.٥٠
٩	الإفصاح عن السياسات المحاسبية للعقود الآجلة الخاصة بالتحوط بالعملات الأجنبية.	٠.٢٠	٠.٤١
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية		٠.٦٨	٠.١١

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) ما يأتي:

وجود بندان بنسبة (٢٢%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب أقل من (٥٠%)، وتراوحت بين (٢٠%-٢٣%)، وهما: الإفصاح عن السياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة لفهم البيانات المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية للعقود الآجلة الخاصة بالتحوط بالعملات الأجنبية، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه المؤشرات، وإن الانحراف المعياري لها كان منخفضاً، كما تبين أن هناك بند واحد، وبنسبة (١١%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- إلى أقل من ٧٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذا المؤشر أيضاً.

وجود (٣) بنود، وبنسبة (٣٣%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٧٠%- إلى اقل من ٩٠%)، في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة، وهي: الإفصاح عن كيفية العرض للبيانات المالية في بند السياسات المحاسبية، والإفصاح عن السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاسبية الخاصة بتصنيف، وقياس الأدوات المالية، والإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بعقود المشتقات المالية والتحوط، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه المؤشرات.

وجود (٣) بنود، وبنسبة (٣٣%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسبة (٩٠% فأكثر) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وهي: والإفصاح عن السياسات المحاسبية تحت بند يسمى السياسات المحاسبية، والإفصاح عن أُسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن أُسس القياس المستخدمة في تجميع البيانات المالية، مما يدل على أن كافة البنوك محل الدراسة تعتبر هذه البنود مهمة للمستثمرين والعملاء ومستخدمي القوائم المالية، وهذا أمر طبيعي من وجهة نظر الباحث، والمتضمن الالتزام بمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في هذا المعيار.

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية، والبالغ عددها (٩) بنود، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) قد بلغ (٦٨%)، مما يشير إلى أن البنوك تلتزم بشكل جيد بالإفصاح عن مؤشرات السياسات المحاسبية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العيسى، ٢٠١٢؛ الروسان، ٢٠١٠) والتي توصلت إلى التزام البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، وهو مؤشر جيد من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بشكل عام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالسياسات المحاسبية، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً حيث بلغ (٠.١١)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

ثانياً: الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية:

يبين الجدول رقم (١٠) متوسط مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود الميزانية العمومية، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (١٠)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.	٠.١٠	٠.٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢	الإفصاح عن القروض والذمم المدينة.	٠.٩٠	٠.٣١
٣	الإفصاح عن الموجودات المتاحة للبيع.	١.٠٠	٠.٠٠
٤	الإفصاح عن الالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة.	٠.٥٧	٠.٥٠
٥	الإفصاح عن الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.	٠.٦٣	٠.٤٩
٦	الإفصاح عن مخاطر الائتمان.	٠.٨٧	٠.٣٥
٧	الإفصاح عن مخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.	٠.٧٣	٠.٤٥
٨	الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة.	٠.٦٣	٠.٤٩
٩	الإفصاح عن التنازلات التي تشمل نقل ملكية الموجودات المالية.	٠.٤٣	٠.٥٠
١٠	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالرهونات أو التعهدات الإضافية على الموجودات المالية.	٠.٦٣	٠.٤٩
١١	الإفصاح عن أية موجودات مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة مقابل التزام معين	٠.٧٧	٠.٤٣
١٢	الإفصاح عن تسويات حساب مخصص الديون المعدومة.	٠.٨٧	٠.٣٥
١٣	الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة التي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.	٠.٨٠	٠.٤١
١٤	الإفصاح عن أية خروقات لشروط اتفاقيات القروض.	٠.٧٣	٠.٤٥
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية		٠.٦٩	٠.١٥

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) ما يأتي:

وجود بندان وبنسبة (١٤%) من مؤشرات متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب أقل من (٥٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود، وأن هناك (٤) بنود، وبنسبة (٢٩%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- اقل من ٧٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود أيضاً.

وجود (٦) بنود، وبنسبة (٤٣%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٧٠%- إلى اقل من ٩٠%)، في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة، تمثلت بما يأتي:

الإفصاح عن مخاطر الائتمان.

الإفصاح عن مخاطر السوق، ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.

الإفصاح عن أية موجودات مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة مقابل التزام معين.

الإفصاح عن تسويات حساب مخصص الديون المعدومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة التي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.

الإفصاح عن أية خروقات لشروط اتفاقيات القروض.

وجود بندان، وبنسبة (١٤%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسبة (٩٠% فأكثر) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وهي: الإفصاح عن السياسات المحاسبية تحت بند يسمى السياسات المحاسبية، والإفصاح عن أُسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن أُسس القياس المستخدمة في تجميع البيانات المالية، مما يدل على أن كافة البنوك محل الدراسة تلتزم بهذان البندان نظراً لقناعة الإدارة بأهمية الإفصاح عنهما لما لهما من دلائل للمستخدمين، وللإدارة، ولشكل الإفصاح المطلوب إثباته في بيانات البنك.

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية، والبالغ عددها (١٤) بند، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) قد بلغ (٦٩%)، مما يشير إلى أن البنوك تلتزم بشكل متوسط بالإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (العيسى، ٢٠١٢؛ Fernando, ٢٠١٠)، وهو مؤشر جيد من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في الميزانية العمومية، وأن الانحراف المعياري جاء منخفضاً حيث بلغ (٠.١٥)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

ثالثاً: الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل:

يبين الجدول رقم (١١) متوسط مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود قائمة الدخل، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (١١)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن أرباح وخسائر فروقات قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة.	٠.٩٣	٠.٢٥
٢	الإفصاح عن أرباح وخسائر الاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.	٠.٤٠	٠.٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣	الإفصاح عن أرباح وخسائر القروض، والذمم المدينة.	٠.٤٧	٠.٥١
٤	الإفصاح عن أرباح وخسائر الموجودات المتاحة للبيع.	٠.٥٣	٠.٥١
٥	الإفصاح عن أرباح وخسائر فروقات قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة المصنفة.	٠.٧٧	٠.٤٣
٦	الإفصاح عن أرباح وخسائر الالتزامات المالية التي تُقاس بالتكلفة المطفأة.	٠.٤٧	٠.٥١
٧	الإفصاح عن الفوائد الدائنة على الأدوات المالية التي لم تُقس بالقيمة العادلة.	٠.٨٣	٠.٣٨
٨	الإفصاح عن الفوائد المدينة على الأدوات المالية التي لم تُقس بالقيمة العادلة.	٠.٦٠	٠.٥٠
٩	الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيم الموجودات المالية.	١.٠٠	٠.٠٠
١٠	الإفصاح عن إيرادات الفوائد الناتجة عن انخفاض قيم الموجودات المالية.	٠.٥٣	٠.٥١
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل		٠.٦٥	٠.١٤

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١١) ما يأتي:

هناك (٣) بنود بنسبة (٣٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب أقل من (٥٠%)، وتراوحت بين (٤٠%-٤٧%) وهي: الإفصاح عن أرباح وخسائر الاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، والإفصاح عن أرباح وخسائر القروض، والذمم المدينة، والإفصاح عن أرباح وخسائر القروض والذمم المدينة، وإن الانحراف المعياري لها كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه المؤشرات، كما تبين أن هناك (٣) بنود أخرى بنسبة (٣٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- إلى أقل من ٧٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود أيضاً.

وجود بندان، وبنسبة (٢٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٧٠%- إلى أقل من ٩٠%)، في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود، بينما كان هناك بندان وبنسبة (٢٠%) من بنود كانت نسبة الإفصاح لهما (٩٠% فأكثر) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وهي: الإفصاح عن أرباح وخسائر فروقات قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة، والإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيم الموجودات المالية، مما يدل على أن كافة البنوك محل الدراسة تعتبر هذه البنود مهمة لإدارة البنك من الناحية الاستثمارية حيث يجب على إدارة البنك التقليل من حجم الاستثمارات المالية ذات المخاطر المرتفعة خوفاً من تقلبات الأسعار، وانخفاض القيمة العادلة لها.

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل، والبالغ عددها (١٠) بنود، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) قد بلغ (٦٥%)، مما يشير إلى أن البنوك تلتزم بشكل متوسط بالإفصاح عن بنود قائمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدخل، وهو مؤشر جيد من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بشكل عام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بقائمة الدخل، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً حيث بلغ (٠.١٤)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

رابعاً: الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية:

يبين الجدول رقم (١٢) متوسط مستوى الإفصاح عن بنود محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود محاسبة التحوط، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (١٢)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	**الإفصاح عن وصف لكل نوع من أنواع التحوط.**	٠.٨٠	٠.٤١
٢	**الإفصاح عن الأدوات المالية المحددة على إنها أداة تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ إعداد البيانات المالية.**	٠.٥٠	٠.٥١
٣	**يتم الإفصاح بشكل منفصل عن طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها.**	٠.٥٣	٠.٥١
٤	**الإفصاح عن تواريخ حدوث التدفقات النقدية.**	٠.٥٣	٠.٥١
٥	**الإفصاح عن أية معاملات متوقعة استخدمت محاسبة تحوط لها في السابق.**	٠.٥٣	٠.٥١
٦	**الإفصاح عن المبلغ المحتفظ به في حقوق الملكية والمستخدم كأداة تحوط.**	٠.٦٣	٠.٤٩
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن محاسبة التحوط للأدوات المالية		٠.٥٩	٠.٢١

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٢) ما يأتي:

أن الغالبية العظمي من بنود التحوط، وبنسبة (٨٣%) تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- إلى أقل من ٧٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود، بينما كان هناك بند واحد، وبنسبة (١٧%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسبة (٨٠%)، والمتمثلة بالإفصاح عن وصف لكل نوع من أنواع التحوط، وبانحراف معياري منخفض، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذا البند، وخلت عينة الدراسة عن مستوى إفصاح يزيد عن (٨٠%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن بنود محاسبة التحوط والبالغ عددها (٦) بنود خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) كانت منخفضة، وبلغت (٥٩%)، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Kapitsinas, ٢٠٠٨؛ Sak Bhamornsiri, ٢٠٠٤؛ Hoogner Doorn, ٢٠٠٠؛ Jannis, ٢٠٠٩؛ زلموط، ٢٠٠٣)، والتي توصلت إلى وجود التزام بقواعد الإفصاح عن محاسبة التحوط، وتشير هذه النتيجة إلى أن البنوك تلتزم بشكل متدني بالإفصاح عن بنود محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية، وهو مؤشر ضعيف من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بشكل عام بمتطلبات الإفصاح عن بنود التحوط، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً حيث بلغ (٠.٢١)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

خامساً: الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية:

يشير الجدول رقم (١٣) متوسط مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود المخاطر المالية، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (١٣)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية.	٠.٥٧	٠.٥٠
٢	الإفصاح عن كل نوع من مخاطر الأدوات المالية.	١.٠٠	٠.٠٠
٣	الإفصاح عن الأهداف والسياسات وأساليب إدارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها.	٠.٧٧	٠.٤٣
٤	الإفصاح عن المبلغ الذي يمثل أقصى درجة من التعرض للمخاطر الائتمان بتاريخ إعداد التقرير دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات محتفظ بها للتحوط.	٠.٥٣	٠.٥١
٥	الإفصاح عن نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها	٠.٦٠	٠.٥٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	أو تخفيض قيمتها.		
٦	الإفصاح عن تواريخ الاستحقاق المتعلقة بالالتزامات المالية.	٠.٦٧	٠.٤٨
٧	الإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق والتي تبين كيفية تأثر الربح أو الخسارة أو حقوق الملكية.	٠.٩٠	٠.٣١
متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية للأدوات المالية		٠.٧٢	٠.١٤

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٣) ما يأتي:

وجود (٤) بنود بنسبة (٥٧%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- إلى أقل من ٧٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود، وإن هناك بند واحد، وبنسبة (١٤%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٧٠%- إلى أقل من ٩٠%)، في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود.

وجود بندان وبنسبة (٢٩%) من بنود المخاطر المالية كانت نسبة الإفصاح لهما (٩٠% فأكثر) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وهي: الإفصاح عن كل نوع من مخاطر الأدوات المالية، والإفصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق، والتي تبين كيفية تأثر الربح، أو الخسارة أو حقوق الملكية، وإن الانحراف المعياري كان لهما منخفضاً، مما يدل على أن كافة البنوك محل الدراسة تعتبر مجال المخاطر المالية مهماً جداً، ويتم الإفصاح عنه بشكل كبير جداً، وهذا يُعدّ أمراً طبيعياً بالنسبة للبنوك، وخاصةً، وأن عمل البنوك قائم على مبدأ قبول المخاطر كما يتم قبول العائد.

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية، والبالغ عددها (٧) بنود، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، قد بلغ (٧٢%)، مما يشير إلى أن البنوك تلتزم بشكل جيد بالإفصاح عن بنود المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العيسى، ٢٠١٢)، والتي توصلت إلى التزام البنوك بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية، وهو مؤشر جيد من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بشكل عام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة بالمخاطر المالية، وأن الانحراف المعياري كان منخفضاً (٠.١٤)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

سادساً: الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول رقم (١٤) متوسط مستوى الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية للبنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي وفقاً لمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، ولكل بند من بنود القيمة العادلة، وقد تم حساب مستوى الإفصاح لكل بند من خلال قسمة عدد المشاهدات التي أفصحت عنها البنوك خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) على إجمالي عدد المشاهدات عينة الدراسة، والبالغة (٣٠) مشاهدة.

جدول رقم (١٤)

متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية

رقم البند	متطلبات الإفصاح	مستوى الإفصاح	الانحراف المعياري
١	الإفصاح عن الأدوات المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة.	٠.٩٠	٠.٣١
٢	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الأصول المالية أو الالتزامات المالية.	٠.٥٣	٠.٥١
٣	الإفصاح عما إذا كانت القيم العادلة قد حُددت كلياً أو جزئياً مباشرة بالرجوع إلى عروض الأسعار المنشورة في سوق نشط.	٠.٧٠	٠.٤٧
٤	الإفصاح عن الفروقات في إعادة التقييم بالقيمة العادلة في القوائم المالية.	٠.٩٠	٠.٣١
٥	الإفصاح عن الاعتراف بالأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة	٠.٤٧	٠.٥١
	متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية	٠.٧٠	٠.٢١

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) ما يأتي:

وجود بنداً وحداً، وبنسبة (٢٠%) من مؤشرات متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب أقل من (٥٠%)، وإن الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود، وأن هناك أيضاً بنداً واحداً، وبنسبة (٢٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٥٠%- إقل من ٧٠%)، وبنداً بنسبة (٢٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنها بنسب تراوحت بين (٧٠%- أقل من ٩٠%) وجاء الانحراف المعياري كان منخفضاً، مما يشير إلى تقارب نسب إفصاح البنوك عن هذه البنود أيضاً.

كما أشارت النتائج أن هناك بندان، وبنسبة (٤٠%) من بنود متطلبات الإفصاح تم الإفصاح عنهما بنسبة (٩٠% فأكثر) في التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وهما: الإفصاح عن الأدوات المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة، والإفصاح عن الفروقات في إعادة التقييم بالقيمة العادلة في القوائم المالية، مما يشير إلى أن جميع البنوك محل الدراسة تلتزم بأساس التقييم بالقيمة العادلة، وتعتبره مجالاً مهماً من مجالات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل عام نلاحظ أن متوسط مستوى تطبيق متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، والبالغ عددها (٥) بنود، والتي نص عليها معيار الإبلاغ رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) قد بلغ (٧٠%)، مما يشير إلى أن البنوك تلتزم بشكل جيد بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، وهو مؤشر جيد من وجهة نظر الباحث في التزام البنوك بشكل عام بمتطلبات الإفصاح المتعلقة عن القيمة العادلة للأدوات المالية، واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (البشايرة، ٢٠١٠)، وأن الانحراف المعياري كان منخفضاً، حيث بلغ (٠.٢١)، مما يشير إلى تقارب مستوى التزام البنوك بالإفصاح عن هذه البنود، وعدم وجود تشتُّت كبير بين البنوك حول متغيرات الدِّراسة.

تحليل الانحدار المتعدد

٤-٤-١ التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة

يبين الجدول رقم (١٤) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات عينة الدراسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتمثلة بالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة.

جدول رقم (١٥)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
حجم البنك (إجمالي الأصول)	٣٠	٥٤٦٦٦٨٠	٥٣٦٨٢٢١	١٢١٤٤١	١٨٦٠٠١٤٥
ربحية السهم العادي	٣٠	٢١.١٨	٢٠.١٤	-٣.٧١	٧٧.٠٠
توزيعات الأرباح للسهم	٣٠	٥.٣١	٩.٧١	٠.٠٠	٣٦.٤٥
العائد على حقوق الملكية	٣٠	٠.٠٧	٠.٠٦	-٠.٠٩	٠.٢١
نسبة السيولة	٣٠	٢.٢٤	١.٨١	٠.٦٨	٩.٢٩

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٥) ما يأتي:

بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي الأصول (٥٤٦٦٦٨٠)، وبإنحراف معياري (٥٣٦٨٢٢١)، مما يشير إلى وجود تفاوت في أحجام الشركات عينة الدراسة، حيث تراوحت بين (١٢١٤٤١) أدنى قيمة، و(١٨٦٠٠١٤٥) أعلى قيمة أصول للشركات عينة الدراسة.

بلغ متوسط ربحية السهم العادي للبنوك الكويتية (٢١.١٨) فلس، وبانحراف معياري (٢٠.١٤%) فلس، وتراوحت بين (٣.٧١- إلى ٧٧.٠٠) فلس، ويبين ذلك أن كل سهم مستثمر في البنك يحقق ربحاً بالمتوسط (٢١.١٨) فلس مع وجود تفاوت الشركات فيما يتعلق بهذا المتغير، بينما تقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك الكويتية بتوزيع (٥.٣١) فلس لكل سهم عادي من ربحيته، وتقوم باحتجاز الباقي، وبانحراف معياري منخفض، حيث بلغ (٩.٧١%)، وتراوحت التوزيعات بين (٠.٠٠- ٣٦.٤٥ فلس).

أما فيما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية، فقد أشارت النتائج أن متوسط العائد بلغ (٠.٠٧)، وبانحراف معياري منخفض جداً حيث بلغ (٠.٠٦)، وتراوحت بين (٠.٠٩- إلى ٠.٢١ فلساً)، ويبين ذلك أن البنوك تحقق أرباحاً سنوية بالمتوسط تعود على المساهمين بالعوائد مع وجود تفاوت بين البنوك فيما يتعلق بهذا المتغير، كما أن البنوك تستطيع مقابلة التزاماتها الطارئة قصير الأجل دون الحاجة إلى الاقتراض من البنك المركزي، وذلك نظراً لتوفر السيولة الكافية، حيث تستطيع تغطية التزاماتها المتداولة بمقدام (٢.٢٤) مرة، وبانحراف معياري منخفض، حيث بلغ (١.٨١%)، وتراوحت نسبة السيولة بين (٠.٦٨- ٩.٢٩) مع وجود تفاوت بسيط بين البنوك.

٤-٤-٢ مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تم فحص نموذج الإنحدار للتحقق من عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة (Multicolinearity)، حيث أن وجود هذه الإرتباطات يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير من المتغيرات في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وبحسب (Barrow, ١٩٨٨؛ Anderson et al., ١٩٩٣) فان وجود ارتباط يزيد عن (٧٠%) بين متغيرين مستقلين أو أكثر يعتبر ارتباط عالياً من الممكن أن ينتج عنة تشويه العلاقة بين احد المتغيرين والمتغير التابع، وللتحقق من عدم وجود هذه المشكلة بالنسبة لنموذج الإنحدار المستخدم في هذه الدراسة فقد تم إعداد مصفوفة الإرتباطات التبادلية بين متغيرات الدراسة المستقلة.

ويبين الجدول رقم (١٦) معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات الدراسة المستقلة، عدم وجود ارتباطات تبادلية عالية بين متغيرات الدراسة المستقلة إلى الحد الذي من الممكن أن يؤثر على نتائج تحليل الانحدار، ويشير ذلك إلى عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات، ويدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع.

الجدول رقم (١٦)

معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرات الدراسة المستقلة

المتغير	حجم البنك	ربحية السهم العادي	توزيعات الأرباح للسهم	العائد على حقوق الملكية	نسبة السيولة
حجم البنك	١				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ربحية السهم العادي	٠,٤١٣**	١			
توزيعات الأرباح للسهم	٠.٥٣٨**	٠.٤٩٥**	١		
العائد على حقوق الملكية	٠.٢٨٣*	٠.٤٨٠**	٠.٢٧٤*	١	
نسبة السيولة	-٠.٠٨٨**	-٠.٢٥٨	-٠.٣٠١	-٠.٣٨٩*	١

* دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ ** دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١

كما ويلاحظ من الجدول السابق أن الارتباطات بين متغيرات الدراسة المستقلة كانت مقبولة وتراوحت بين (-٠.٣٨٩) درجة ارتباط سلبية بين نسبة السيولة والعائد على حقوق الملكية، و(٠.٥٣٨) درجة ارتباط إيجابية بين توزيعات الأرباح للسهم وحجم البنك، وكانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (١%).

٤-٤-٣ اختبار التداخل الخطي: Multicollinearity Test

تعتمد قوة النموذج الخطي العام (General Linear Model G.L.M) أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذ لم يتحقق هذا الشرط، فإن النموذج الخطي العام لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣) ولتحقيق ذلك فقد تم استخدام مقياس (Collinearity Diagnostics)، وهو يقوم على حساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم تم ايجاد معامل (Variance Inflation Factor VIF) أيضاً لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يُعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد بيّن (Gujarati, ٢٠٠٣) إن الحصول على قيمة (VIF) أعلى من (١٠) يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) للمتغير المستقل المعني.

الجدول رقم (١٧)

اختبار (Variance Inflation Factor VIF) للتداخل الخطي

المتغيرات	اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test	
	Tolerance	VIF
حجم البنك	٤٦٣٠.	١٥٨.٢
ربحية السهم العادي	٢٤٠٠.	١٧٢.٤
توزيعات الأرباح للسهم	٣٢٠٠.	١٢٤.٣
العائد على حقوق الملكية	٦٤٣٠.	٥٥٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسبة السيولة	٧٧١٠.	٢٩٧١.
المتوسط	٤٨٧٠.	٤٦١٢.

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) ان قيمة معامل (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي أقل من (٥)، لذا لا تُعدّ مشكلة التداخل الخطي مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

٤-٤-٤ اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج إذا كانت المشاهدات مترابطة، وهذا سيؤثر على صحة النموذج المستخدم، إذ ينتج أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جّراء ذلك الارتباط، وللتحقق من عدم جود هذه المشكلة في النموذج، تم استخدم اختبارات معينة، كاختبار(Durbin Watson Test) حيث يُعدّ هذا الاختبار من أكثر الطرق استخداماً، وتتراوح قيمة هذا الاختبار بين (٠، ٤)، وقد بيّن (بشير، ٢٠٠٣) أن النتيجة القريبة من (٠) تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من (٤) تشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلي فهي التي تتراوح بين (١.٥ – ٢.٥)، والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات، ويشعر الاقتصاديون بالإطمئنان إلى نتائجهم عندما تكون قيمة (D-W) قريبة من (٢)، حيث أن مشكلة الارتباط الذاتي تكون ضعيفة (السيفو ومشعل، ٢٠٠٣)، وقد أظهرت النتائج أن قيمة (D-W) المحسوبة (١.٩٦٤) وتُعدّ وفقاً لقاعدة القرار السابقة إن نتيجة الاختبار المحسوبة تقع ضمن المدى الملائم، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي مؤثرة على صحة نموذج الدراسة.

٤-٥ اختبار فرضيات الدراسة

٤-٥-١ الفرضيَّة الأولي:

لاختبار الفرضية الأولي، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (١٨) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (١٨)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
الإفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية	٠.٦٨	٠.١١	١١١.٢٦	٢٩	٠.٠٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٨) أن قيمة (ت=١١١.٢٦) بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي وجود إفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، بمتوسط حسابي بلغ (٦٨%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "يوجد هناك إفصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)"، مما يبين أهمية الافصاح عن السياسات المحاسبية لدى البنوك الكويتية، وإن هناك قناعة من إدارات البنوك بضرورة الإفصاح الكافي عن جميع البنود التي تخدم قرارات مستخدمي البيانات المالية.

٤-٥-٢ الفرضيَّة الثانية:

لاختبار هذه الفرضية، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (١٩) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (١٩)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية	٠.٦٩	٠.١٥	٨٦.٨٢	٢٩	٠.٠٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٩) أن قيمة (ت=٨٦.٨٢)، بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي أنَّ هناك إفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، بمتوسط حسابي بلغ (٦٩%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية الثانية، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على انه "يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، وإن مستوى الالتزام بالإفصاح عن الأدوات المالية من قبل البنوك الكويتية يؤكد أن البنوك الكويتية تلتزم بدرجة جيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في ضوء معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وهذا ما يعزز الموثوقية والأمان في البيانات المالية المنشورة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

٤-٥-٣ الفرضيَّة الثالثة:

لاختبار الفرضية الثالثة، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٢٠) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٢٠)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل	٠.٦٥	٠.١٤	٨٩.٧٦	٢٩	٠.٠٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٠) أن قيمة (ت=٨٩.٧٦)، بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي أنَّ هناك إفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، بمتوسط حسابي بلغ (٦٥%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص "يوجد هناك إفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، ويشير ذلك إلى تقارب مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية، وكذلك في قائمة الدخل، وهذا ما يؤكد رغبة البنوك الكويتية بالالتزام بمتطلبات الإفصاح حتى تكون القوائم المالية المنشورة تتمتع بصفة العالمية في أسلوب الإفصاح عن الأدوات المالية حسب المعيار رقم (٧).

٤-٥-٤ الفرضيَّة الرابعة:

لاختبار الفرضية الرابعة، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٢١) نتائج هذا الاختبار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢١)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
إفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية	٠.٥٩	٠.٢١	٦١.٩٤	٢٩	٠.٠٠٠

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢١) أن قيمة (ت=٦١.٩٤) بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي أنَّ هناك إفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، بمتوسط حسابي بلغ (٥٩%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدّل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص "يوجد هناك إفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، يبين ذلك قيام البنوك الكويتية بالالتزام بالافصاح عن أدوات التحوط الذي يُعزى إلى إدراك المعنيين بأهمية الإفصاح عن بنود التحوط، وأدوات التحوط.

٤ـ٥ـ٥ الفرضيَّة الخامسة:

لاختبار هذه الفرضية، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٢٢) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٢٢)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
الإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية	٠.٧٢	٠.١٤	٨٧.٥٠	٢٩	٠.٠٠٠

يبين الجدول السابق نتائج اختبار (t) إذ تشير النتائج أن قيمة (ت=٨٧.٥٠)، بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي أنَّ هناك إفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية مقارنةً مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمتوسط حسابي بلغ (٧٢%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية الخامسة، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص "يوجد هناك إفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية بالمقارنة مع متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، مما يبين أن البنوك الكويتية مهتمة جداً بالإفصاح عن المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية؛ كمخاطر السيولة، ومخاطر القيمة العادلة، وإن البنوك الكويتية تدرك مدى أهمية مثل هذه الإفصاحات لجميع الأطراف ذات العلاقة، ولكافة المهتمين بالبيانات المالية في البنوك الكويتية.

٤-٥-٦ الفرضيَّة السادسة:

لاختبار الفرضية السادسة، والتي تنص على "لا يوجد هناك إفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، فقد تم استخدام اختبار (t) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٢٣) نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (٢٣)

اختبار(T) للعينة المفردة لمجال الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
الإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية	٠.٧٠	٠.٢١	٥٨.٦٠	٢٩	٠.٠٠٠

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (٢٣) أن قيمة (ت=٥٨.٦٠)، بمستوى دلالة إحصائية (٠.٠٠٠)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α =٠.٠٥)؛ أي أنَّ هناك إفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، بمتوسط حسابي بلغ (٧٠%)، وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، وهذا يدل على وجود التزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وعليه يتمُّ رفض الفرضية السادسة، وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص "يوجد هناك إفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)"، مما يبين أن أهم ما جاء به المعيار هو عملية التقييم بالقيمة العادلة، وإن الإفصاح عن كيفية التقييم، ونتائج التقييم بالقيمة العادلة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمهتمين، سواء إدارات البنوك،أو المجتمع المالي.

٤-٥-٧ الفرضيَّة السابعة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاختبار الفرضية السابعة، والتي تنص على " لا يوجد هناك علاقة بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) والخصائص الاقتصادية للبنوك الكويتية (حجم البنك، ربحية البنك، سيولة البنك)"، فقد تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression).

يبين الجدول رقم (٢٤) نتائج التحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على مستوى التزام البنوك بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، وذلك من خلال استخدام برنامج (SPSS)، ويبقي تعريف المتغيرات كما هي عليه حسب ما ورد في منهجية الدراسة، أما الإحصاءات الواردة في الجدول فهي كالآتي: تمثل βi معامل الإنحدار، وقيم "t"، و"F" المحسوبة، ويلاحظ من الجدول أن النموذج دال إحصائياً عند مستوى (٥%).

جدول رقم (٢٤)

نتائج تحليل الإنحدار المتعدد

المتغيرات المستقلة	معامل الإنحدار βi	قيمة (t)	مستوى الدلالة
حجم البنك	٠.٠٦١	٠.٢٦٢	٠.٧٩٥
ربحية السهم العادي	٠.٦٧٠	٢.٠٨٦	٠.٠٤٨
توزيعات الأرباح للسهم	-٠.١٢٢	-٠.٤٣٩	٠.٦٦٤
العائد على حقوق الملكية	-٠.٦١٧	-٣.١٥٠	٠.٠٠٤
نسبة السيولة	-٠.٢٦٥	-١.٤٨٠	٠.١٥٢
قيمة (F)	٣.٣٠٢		
الدلالة	٠.٠٢١		
عدد المشاهدات	٣٠		
Log Likelihood	٠.٠٠٠		
Chi-Square	٤١.٤٥٥		
درجات الحرية	٢٩		
Pseudo R-Square Cox and Snell	٠.٧٤٩		

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٤) ما يأتي:

وجود علاقة ارتباط إيجابية عند مستوى (٥%) بين ربحية السهم العادي، ومستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، حيث بلغت مستوى الدلالة (٠.٠٤٨)، مما يشير إلى أن البنوك التي تحقق ربحية للسهم بشكل أكبر يكون الإفصاح عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأدوات المالية لديها أكبر من تلك البنوك التي تحقق ربحية للسهم العادي بشكل أقل، ويلاحظ الباحث ان بنك بوبيان الكويتي كان أكثر البنوك تطوراً في مستوى الافصاح حيث بلغ عام ٢٠١١ (٠.٥٢٩) وعام ٢٠١٣ (٠.٧٨٤) وهذا صاحبه تطوراً في ربحية السهم العادي، بينما بنك التجاري الكويتي كان اقل البنوك تطوراً بمستوى الافصاح وهذا واضح من خلال الارتفاع البسيط خلال سنوات الدراسة في ربحية السهم العادي.

وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١%) بين العائد على حقوق الملكية، ومستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، حيث بلغت مستوى الدلالة (٠.٠٠٤)، وهذا يبين أن البنوك التي ينخفض بها معدل العائد على حقوق الملكية تكون أكثر إفصاحاً عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) من تلك التي يكون مستوى العائد على حقوق الملكية بها أكبر، ويلاحظ الباحث ان بنك بوبيان الكويتي كان أكثر البنوك تطوراً في مستوى الافصاح حيث بلغ عام ٢٠١١ (٠.٥٢٩) وعام ٢٠١٣ (٠.٧٨٤) وهذا صاحبه انخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية، بينما بنك التجاري الكويتي كان اقل البنوك تطوراً بمستوى الافصاح وهذا واضح من خلال ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة.

كما تشير نتائج تحليل الانحدار إلى عدم وجود أية علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%) بين كل من: (حجم البنك، ربحية البنك المتمثلة بتوزيعات الإرباح للسهم، ونسبة السيولة) وبين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية، حيث أن التغير في هذه العوامل لا يؤثر على مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)

وقد تم استخدام التباين المفسر (R Square) لمعرفة مدى قدرة العوامل المستقلة مجتمعة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧))، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٥)

أثر التباين المفسر للعوامل المستقلة على المتغير التابع

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
١	٠.٦٣٨	٠.٤٠٨	٠.٢٨٤	٠.٠٦٧٩٨

يتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢٥) أن التباين المفسر R^2 (adj) بلغ (٠.٢٨٤)، مما يعني أن كل العوامل المستقلة مجتمعة توثر تأثيراً إيجابياً على مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) في البنوك الكويتية، وأن هذه العوامل تفسر ما مقداره (٢٨%) تقريباً من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧))، كما أشارت النتائج إلى وجود (٧٢%) من التغيرات التي تحدث في مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية تحدث نتيجة متغيرات أخرى غير محددة، وهذا يبين أهمية الإفصاح عن تلك المعلومات للمستثمرين لتفسير التغيرات التي تحدث في مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية.

وبناءً على ما سبق:

يتم رفض الفرضية، والتي تنص على "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وربحية البنك المتمثلة بربحية السهم العادي"، حيث توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥%)، ويمكن تفسير هذه العلاقة أن مستوى الإفصاح الجيد قد يجلب استثمارات ومودعين ومتعاملين أكثر للبنك، وهذا ما يؤثر على ربحية الشركة بشكل عام حيث من الممكن ازدياد إيرادات البنك، وبالتالي ازدياد صافي أرباح البنك، وأيضاً زيادة ربحية السهم العادي.

يتم رفض الفرضية، والتي تنص على "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وربحية البنك المتمثلة بالعائد على حقوق الملكية"، حيث توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١%)، ويمكن تفسير ذلك بأن انخفاض صافي الربح للعديد من البنوك الكويتية خلال سنوات الدراسة ادئ الى انخفاض العائد على حقوق الملكية، مما يدفع ادارة البنوك الى الاهتمام بشكل اكبر بالافصاحات عن الادوات المالية.

يتم قبول الفرضية، والتي تنص على "لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وكل من ربحية البنك المتمثلة بتوزيعات الأرباح للسهم، وحجم البنك، ونسبة السيولة"، حيث كانت هذه المتغيرات غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ مقدمة.

٥-٢ النتائج.

٥-٣ التوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ مقدمة

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها حول مجتمع الدراسة في الفصل الرابع، يأتي هذا الفصل ليوضح أهم النتائج التي تم الحصول عليها بناءً على نتائج التحليل، إضافةً إلى عرض بعض التوصيات التي يرى الباحث بأنها تفيد بعض الأطراف المعنية.

٥-٢ النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تطبيق والتزام البنوك الكويتية المُدرجة في سوق المال الكويتي عام ٢٠١٣ بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣)، كما هدفت إلى معرفة العلاقة بين مجموعة من العوامل الاقتصادية، ومستوى الإفصاح عن متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، وقد أظهر التحليل النتائج الآتية:

وجود تطور واضح وملموس لالتزام البنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، حيث تطور مستوى الإفصاح (٥%) عام (٢٠١٢)، و(٨%) عام (٢٠١٣)، ويُعدّ الإفصاح عن المخاطر المالية أكثر المجالات تطوراً.

وجود تفاوت بين البنوك الكويتية المُدرجة في سوق المال الكويتي في مستوى الالتزام بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

التزام البنوك الكويتية المُدرجة في سوق المال الكويتي بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وأن الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن المخاطر المالية يُعدّ من أكثر المجالات إفصاحاً.

التزام البنوك الكويتية بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (٧) فيما يتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، وأن أكثر البنود إفصاحاً كانت الإفصاح عن السياسات المحاسبية.

وجود مستوى مقبول لالتزام البنوك الكويتية بالإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، وأن أكثر البنود إفصاحاً كانت الإفصاح عن الموجودات المتاحة للبيع، والإفصاح عن القروض والذمم المدينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التزام البنوك الكويتية بالإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة الدخل الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، حيث تقوم بالإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيم الموجودات المالية، وعن أرباح وخسائر فروقات قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة بنسب عالية.

قيام البنوك الكويتية بالإفصاح عن محاسبة التحوط الخاصة بالأدوات المالية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) بنسبة متدنية.

هناك التزام عالي للبنوك الكويتية بمتطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر المالية المرتبطة بالأدوات المالية، وأن أكثر البنود إفصاحاً كانت الإفصاح عن كل نوع من أنواع مخاطر الأدوات المالية.

هناك التزام للبنوك الكويتية بالإفصاح عن القيمة العادلة المتعلقة بالأدوات المالية الواردة في معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) بنسبة عالية، وأن أكثر البنود إفصاحاً كانت الإفصاح عن الأدوات المالية التي تُقاس بالقيمة العادلة، والإفصاح عن الفروقات في إعادة التقييم بالقيمة العادلة في القوائم المالية.

وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، وربحية السهم العادي، وأن البنوك التي تحقق ربحية للسهم بشكل أفضل يكون الإفصاح عن الأدوات المالية لديها أكبر من البنوك التي تحقق ربحية للسهم العادي بشكل أقل.

هناك علاقة ارتباط سلبية، وذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧)، والعائد على حقوق الملكية، وأن البنوك التي ينخفض بها معدل العائد على حقوق الملكية تكون أكثر إفصاحاً عن الأدوات المالية من تلك التي يكون مستوى العائد على حقوق الملكية بها أكبر.

عدم وجود علاقة ارتباط بين مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية، وكل من: (حجم البنك، ربحية البنك المتمثلة بتوزيعات الإرباح للسهم، ونسبة السيولة)، وأن التغير في هذه العوامل لا يؤثر على مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٣ التوصيات

من خلال تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، يوصي الباحث بما يأتي:

العمل على تشجيع البنوك الكويتية بالإفصاح عن جميع مجالات معيار الإبلاغ المالي رقم (٧) بنسبة أكبر من النسب التي تم التوصل إليها في الدراسة.

سنّ الأنظمة والقوانين التي تمكّن هيئة أسواق المال الكويتية من فرض الرقابة على افصاحات البنوك بما يتفق مع معايير الإبلاغ المالي.

زيادة ساعات تدريب العاملين في اقسام المحاسبة للاطلاع على كل ماهو جديد في مجال معايير الابلاغ المالي.

تطوير المناهج الدراسية بما يتعلق بمعايير الابلاغ المالي الدولي.

الدراسات المستقبلية

يوصي الباحث بالقيام بالدراسات الآتية:

قياس مدى التزام القطاعات الاخرى (التامين، الصناعة، النفط، الخدمات ...) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، مع اجراء مقارنات بين القطاعات.

دراسة مدى تأثير الإلتزام معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، على قرارات المستثمرين في الشركات المُدرجة في سوق المال الكويتي.

قياس أثر التزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧)، على القيمة السوقية للشركات المُدرجة في سوق المال الكويتي.

الاثار المترتبة على الإفصاح المحاسبي للشركات المُدرجة في سوق المال الكويتي في ضوء معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

اولاً: المراجع العربية:

ابو نصار، محمد وحميدات، جمعة (٢٠١٣)، "معايير المحاسبة الدولية "الإبلاغ المالي الدولي"، الطبعة الأولي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

احمد، السعد (٢٠٠٨)، "الأسواق المالية المعاصرة"، دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع، اربد، الاردن.

بشايرة، محمد (٢٠١٠)، "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٤، ص ص ٢٢٩-٢٥١.

بشير، سعد زغلول (٢٠٠٣)، البرنامج الإحصائي SPSS، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاءات العامة، بغداد ، العراق.

الحجوم، يوسف (٢٠١١)، "مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات والمطلوبات المحتملة المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٧)، واثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.

حسين القاضي ومأمون حمدان (٢٠٠٨)، "المحاسبة الدولية"، الطبعة الأولي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

حميدان، مصطفى، (٢٠١٠) "مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

دهمش، نعيم (٢٠٠٢)، "تجانس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأوروبية"، المؤتمر العلمي المهني الرابع ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين.

الرحيلي، عوض (٢٠٠٤)، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الشفافية والإفصاح المحاسبي في البيئة السعودية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

الروسان، واصف (٢٠١٠)، "المعيار الدولي رقم (٧)، الأدوات المالية: الإفصاحات، ومدى تطبيقة في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

سمير، رضوان (٢٠٠٥)، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر"، دار وائل النشر والتوزيع للجامعات، عمان، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوق الكويت للأوراق المالية (٢٠١٣)، الكويت. http://www.kse.com.kw/A/.

السيفو، وليد إسماعيل ومشعل، أحمد محمد (٢٠٠٣)، الإقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

صيام، وليد (٢٠٠٦)، أهمية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (٣٢)، (الأدوات المالية، الإفصاح والعرض وتأثيره على عرض القوائم المالية في البنوك التجارية الأردنية"، المؤتمر العلمي الخامس (الإتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال: التحديات والفرص والأفاق)، جامعة الزرقاء الأهلية، كلية الإقتصاد، الزرقاء، الأردن.

طارق، حماد (٢٠١٠)، "المشتقات المالية مفاهيمها وأنواعها وإستخداماتها، مكتبة المدينة للنشر والتوزيع، مصر.

الطرايرة، جمال (٢٠٠٥)، "التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة، وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

ظاهر، القشي (٢٠٠٣)، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

عاشور، عثمان (٢٠٠٨)، "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١)"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

عبد الحفيظ، كريم (٢٠٠٩)، "الأدوات المالية مفهومها، وكيفية الإعتراف بها، والإفصاح عنها في القوائم المالية"، www.chmoo٣.net

عبد العال، طارق (٢٠٠٣)، "المحاسبة عن الإستثمارات والمشتقات المالية"، الجزء الثالث، القاهرة: جامعة عين شمس، مصر.

العودات، عبير (٢٠١٤)، "مدى التزام البنوك التجارية الاردنية بمتطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، اربد، الاردن.

العيسى، ياسين (٢٠١٢)، "مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الإعمال، المجلد ٨، العدد ١، ص ص ١٠٦- ١٢٥.

محمد، راضي (٢٠١١)، "محاسبة الأصول"، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطارنة، غسان، البشايرة، محمد (٢٠٠٦)، "المحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٩)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد٢، ص ص ١٣١-١٨٠.

المطيري، بدر، أ (٢٠١١)، "الاثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالي في دولة الكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

المطيري، منصور، ب (٢٠١١)، "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

معتز، السعيد، محمد، العيسى (٢٠٠٩)، إنعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المُدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية بعنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة.

معروف، هوشيار (٢٠٠٣)، "الإستثمارات، والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

مؤيد، الفضل وشعبان، عبد الكريم (٢٠٠٣)، "المحاسبة الإدارية ودورها في ترشيد القرارات في المنشأة"، الطبعة الأولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النجار، جميل (٢٠١٣)، "أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية- دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ٩، العدد ٣، ص ص ٤٦٥-٤٩٣.

هيئة أسواق المال الكويتية (٢٠١٣)، الكويت. www.cma.gov.kw .

موقع المسوقون العرب: http://www.arabicmanager.com/?PUrl=Encycl&ID=٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الاجنبية

Anderson, D.R., Sweeney, D.R. and Williams, T.A. (١٩٩٣), Statistics for Business and Economics, Fifth Edition, West Publishing Company, St. Paul, MN

Bhamornsiri, S, and Shroeder, R (٢٠٠٤), "The Disclosure of Information on Derivatives under SFAS N.١٣٣, Managirial Accounting, Vol ١٩, No ٥, pp ١٠٥-١١٩.

Barrow, M. (١٩٨٨), "Statistics for Economics, Accounting and Business Studies", Longman Group UK Limited, UK.

Chalemers, Kayren (٢٠٠١), "The Progression from Voluntary to Mandatory Derivatives Instruments Disclosures" Australian Accounting Review, Vol. ١١, No. ١, pp ٢١٤-٢٣١.

(٢٠٠٤), "Financial Reporting Practices in the European Combes, Elisabeth available at "Banking Sector: Financial Instruments and Fair Value www.bham.ac.uk/EAA/eaa٢٠٠٠/ELISABETH.HTM.

Doorn, Hoogner (٢٠٠٠), "Accounting for Financial Instrument in the Banking Industry" Available at www.Bham.ac.uk /eaa٢٠٠٠/hoognr.htm.

Dunne, Theresa, (٢٠١٠), "An Analysis of Uk Firms Disclosure about Derivatives Usage in their Corporate Reports, Accounting and Finance, Vol. l٢, No٣, PP ٣٥١-٣٦٨.

Arnest & Young (٢٠١٤), "Put and Call Options", Available online , http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/

Fernando (٢٠١٠), "Evidence of International Financial Reporting Standards (IFRS) Implementation in Brazil: the Case of Derivatives", http://ssrn.com/abstract=١٥٣٦٦٠٨

Gujarati, D. N. (٢٠٠٣), Basic Econometrics, Fourth Edition, McGraw-Hill.

Jannis ,(٢٠٠٩) "The Effects of IFRS (٧) Adoption on Bank Disclosure in Europe", Accounting in Europe, Vo l٦, No٢, PP ١٦٧-١٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Maria Carmen (٢٠٠٨), "Impact of Current Financial Crisis on disclosures on instruments", Cuza University ,Romania.

Kapitsinas, Spyridon (٢٠٠٨), "Derivatives Usage In Risk Management By Non-Financial Firms:Evidence From Greece", University Of Athens, /١٠٩٤٥/Mpra.Ub.Uni-Muenchen.Ed.De //Available at Http:

Kieso, D. Weygandt, J. and Terry, W., (٢٠١٠), Intermediate Accounting, Twelfth Ed., John Wiley & Sons, USA.

Maria Carmen (٢٠٠٨), "Impact of Current Financial Crisis on Disclosures on Instruments", cuza university ,Romania.

Pascal Delvaille (٢٠٠٥), "European Convergence to IFSR . Evidence From Three Continental European Countries in The Preparation For ٢٠٠٥, Available at: www.bham.ac.uk/EAA/eaa٢٠٠٠/bascal.htm. ١٢/٢/٢٠١٠.

Patrick, Bosch, (٢٠١٢), "Value Relevance of the Fair Value Hierarchy of IFRS (٧) in Europe - How reliable are mark-to-model Fair Value, available at http://www.unifr.ch/ses/.

Sekaran, Uma(٢٠١٣), "Research Methods for Business: A Skill Building Approach", ٤th Edition , John Wiley and sons Inc. , New York.

Spyridon (٢٠٠٨), Derivatives Usage in Risk Management by non-Financial Firms: Evidence from Greece, muenchen.de/١٠٩٤٥/http://mpra.ub.university.

http://www.iasplus.com/en/standards/standards#international-financial-reporting-standards

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (١)

البنوك الكويتية المدرجة في سوق المال الكويتي عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك
١	بنك الكويت الوطني
٢	بنك الخليج
٣	البنك التجاري الكويتي
٤	البنك الاهلي الكويتي
٥	بنك الاهلي المتحد
٦	بنك الكويت الدولي
٧	بنك برقان
٨	بنك التمويل الكويتي
٩	بنك بوبيان
١٠	بنك وربة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٢)

متطلبات الافصاح الواردة في معيار الابلاغ المالي رقم (٧)

	الافصاح عن السياسات المحاسبية
١	الافصاح عن السياسات المحاسبية تحت بند يسمى السياسات المحاسبية.
٢	الافصاح عن اسس القياس المستخدمة في اعداد البيانات المالية.
٣	الافصاح عن السياسات المحاسبية الاخرى المستخدمة لفهم البيانات المالية.
٤	الافصاح عن كيفية العرض للبيانات المالية في بند السياسات المحاسبية .
٥	الافصاح عن اسس القياس المستخدمة في تجميع البيانات المالية
٦	الافصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بتصنيف وقياس الادوات المالية
٧	الافصاح عن السياسات المحاسبية الخاصة بعقود المشتقات المالية والتحوط
٨	الافصاح عن طريقة اطفاء علاوة او خصم اصدار السندات او الاستثمار بها.
٩	الافصاح عن السياسات المحاسبية للعقود الاجلة الخاصة بالتحوط بالعملات الاجنبية
	الافصاح عن الادوات المالية في الميزانية العمومية
١	الإفصاح عن موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
٢	الإفصاح عن القروض والذمم المدينة.
٣	الإفصاح عن الموجودات المتاحة للبيع.
٤	الإفصاح عن الالتزامات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة
٥	الإفصاح عن الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.
٦	الإفصاح عن مخاطر الائتمان
٧	الإفصاح عن مخاطر السوق ومقدار التغيرات في القيمة العادلة.
٨	الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية من إطار القيمة العادلة إلى إطار التكلفة المطفأة.
٩	الإفصاح عن التنازلات التي تشمل نقل ملكية الموجودات المالية.
١٠	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالرهونات أو التعهدات الإضافية على الموجودات المالية.
١١	الإفصاح عن أي موجودات مالية أو غير مالية محتفظ بها كضمانة مقابل التزام معين
١٢	الإفصاح عن تسويات حساب مخصص الديون المعدومة.
١٣	الإفصاح عن الأدوات المالية المركبة التي تشمل في طياتها مشتقات مالية متعددة.
١٤	الإفصاح عن أية خروقات لشروط اتفاقيات القروض.
	الافصاح عن بنود قائمة الدخل
١	الإفصاح عن أرباح وخسائر فروقات قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢	الإفصاح عن أرباح وخسائر الاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
٣	الإفصاح عن أرباح وخسائر القروض والذمم المدينة.
٤	الإفصاح عن أرباح وخسائر الموجودات المتاحة للبيع.
٥	الإفصاح عن أرباح وخسائر فروقات قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة المصنفة.
٦	الإفصاح عن أرباح وخسائر الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة.
٧	الإفصاح عن الفوائد الدائنة على الأدوات المالية التي لم تقس بالقيمة العادلة.
٨	الإفصاح عن الفوائد المدينة على الأدوات المالية التي لم تقس بالقيمة العادلة.
٩	الإفصاح عن خسائر الانخفاض في قيم الموجودات المالية.
١٠	الإفصاح عن إيرادات الفوائد الناتجة عن انخفاض قيم الموجودات المالية.
	الافصاح عن بنود التحوط
١	الافصاح عن وصف لكل نوع من انواع التحوط.
٢	الافصاح عن الادوات المالية المحددة على انها اداة تحوط وقيمتها العادلة في تاريخ اعداد البيانات المالية.
٣	يتم الافصاح بشكل منفصل عن طبيعة المخاطر الجاري التحوط منها.
٤	الافصاح عن تواريخ حدوث التدفقات النقدية.
٥	الافصاح عن اية معاملات متوقعة استخدمت محاسبة تحوط لها في السابق.
٦	الافصاح عن المبلغ المحتفظ به في حقوق الملكية والمستخدم كأداة تحوط.
	الافصاح عن المخاطر المالية
١	الافصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الادوات المالية.
٢	الإفصاح عن كل نوع من مخاطر الادوات المالية.
٣	الافصاح عن الاهداف والسياسات وأساليب ادارة المخاطر والطرق المستخدمة لقياسها.
٤	الافصاح عن المبلغ الذي يمثل اقصى درجة من التعرض للمخاطر الائتمان بتاريخ اعداد التقرير دون الاخذ بعين الاعتبار اي ضمانات محتفظ بها للتحوط.
٥	الافصاح عن نوعية الائتمان للأصول المالية التي لم تنقضي فترة استحقاقها او تخفيض قيمتها.
٦	الافصاح عن تواريخ الاستحقاق المتعلقة بالالتزامات المالية.
٧	الافصاح عن تحليل الحساسية لكل نوع من انواع مخاطر السوق والتي تبين كيفية تأثر الربح او الخسارة او حقوق الملكية.
	الافصاح عن القيمة العادلة
١	الافصاح عن الادوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة.
٢	الافصاح عن الاساليب المستخدمة في تحديد القيم العادلة لكل فئة من فئات الاصول المالية او الالتزامات المالية.
٣	الافصاح عما اذا كانت القيم العادلة قد حددت كليا او جزئيا مباشرة بالرجوع الى عروض الاسعار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	المنشوره في سوق نشط.
٤	الافصاح عن الفروقات في اعادة التقييم بالقيمة العادلة في القوائم المالية.
٥	الافصاح عن الاعتراف بالأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

ملحق رقم (٣)

إفصاح البنوك الكويتية حسب معيار الإبلاغ الدولي رقم (٧) خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

الإفصاح عن السياسات المحاسبية										
البنك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١	٢٠١١	١	١	٠	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	١	١	٠	٠
٢	٢٠١١	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠
٣	٢٠١١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٢	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	١	١	٠
٤	٢٠١١	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١
	٢٠١٢	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١
	٢٠١٣	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١
٥	٢٠١١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	٠	٠	١	١	١	٠	١	٠
٦	٢٠١١	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١
	٢٠١٢	١	١	٠	٠	١	١	١	٠	١
	٢٠١٣	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١
٧	٢٠١١	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	٠	١	٠	١	١	٠
٨	٢٠١١	١	١	٠	١	٠	١	٠	٠	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	١	١	١	٠
٩	٢٠١١	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	٠	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	٠	١	٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠	٢٠١١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٢	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠
مجموع الفترات التي افصحت عن البند		٣٠	٢٩	٧	٢١	٢٨	٢٢	٢٢	٢٢	١٨	٦
نسبة الإفصاح للبند		١.٠٠٠	٠.٩٦٧	٠.٢٣٣	٠.٧٠٠	٠.٩٣٣	٠.٧٣٣	٠.٧٣٣	٠.٧٣٣	٠.٦٠٠	٠.٢٠٠

الإفصاح عن الأدوات المالية في الميزانية العمومية

البند ك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
١	٢٠١١	٠	١	١	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢٠١١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١
	٢٠١٣	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١
٣	٢٠١١	٠	١	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠
	٢٠١٣	٠	١	١	٠	١	١	١	٠	١	٠	٠	١	١	٠
٤	٢٠١١	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	٠	٠	١	١	١	١	١	١	١
٥	٢٠١١	٠	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١	١	١
	٢٠١٢	٠	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١	١	١
	٢٠١٣	٠	٠	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١	١	١
٦	٢٠١١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	٠
	٢٠١٢	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	٠
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	٠
٧	٢٠١١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١
	٢٠١٣	٠	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١	٠	١
٨	٢٠١١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	١	٠	١	١	١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	٠
٩	٢٠١١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	٠	٠	١	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	١	٠	١	١	١	٠	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	١	١	١	٠	١	١	١	١	١
١٠	٢٠١١	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	١	١	١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠١٣	١	١	١	١	١	٠	١	٠	٠	٠	١	١	١
مجموع الفترات التي أفصحت عن البند	٣	٢٧	٣٠	١٧	١٩	٢٦	٢٢	١٩	١٣	١٩	٢٣	٢٦	٢٤	٢٢
نسبة الإفصاح للبند	٠.١٠ ٠	٠.٩٠ ٠	١.٠٠ ٠	٠.٥٦ ٧	٠.٦٣ ٣	٠.٨٦ ٧	٠.٧٣ ٣	٠.٦٣ ٣	٠.٤٣ ٣	٠.٦٣ ٣	٠.٧٦ ٧	٠.٨٦ ٧	٠.٨٠ ٠	٠.٧٣ ٣

الإفصاح عن بنود قائمة الدخل												
البنك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١	٢٠١١	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١
٢	٢٠١١	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	٠	١	٠	١	٠	١	١
٣	٢٠١١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١	٠
	٢٠١٢	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	١	٠
٤	٢٠١١	١	٠	١	٠	١	١	١	١	١	٠
	٢٠١٢	١	٠	١	٠	١	١	١	١	١	٠
	٢٠١٣	١	٠	١	٠	١	١	١	١	١	٠
٥	٢٠١١	١	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	٠	١	٠	١	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	٠	١	١	١	١	١	١	١	١
٦	٢٠١١	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١
	٢٠١٢	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١
	٢٠١٣	١	٠	٠	١	١	٠	٠	٠	١	١
٧	٢٠١١	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	٠	١	٠	١	٠	١	١
٨	٢٠١١	١	٠	١	٠	٠	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	٠	١	٠	١	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	٠	٠	١	٠	٠	١	١	١	١
٩	٢٠١١	١	٠	٠	٠	١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	٠	٠	١	١	١	١	٠	١	٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٢٠١٣	١	٠	١	١	٠	١	١	١	١	٠
١٠	٢٠١١	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	١	١	١	١	٠
مجموع الفترات التي أفصحت عن البند		٢٨	١٢	١٤	١٦	٢٣	١٤	٢٥	١٨	٣٠	١٦
نسبة الإفصاح للبند		٠.٩٣٣	٠.٤٠٠	٠.٤٦٧	٠.٥٣٣	٠.٧٦٧	٠.٤٦٧	٠.٨٣٣	٠.٦٠٠	١.٠٠٠	٠.٥٣٣

الإفصاح عن البنود التحوط							
البنك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦
١	٢٠١١	١	٠	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	٠	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	٠	١	٠	١	٠
٢	٢٠١١	١	٠	١	١	٠	١
	٢٠١٢	١	٠	١	١	٠	١
	٢٠١٣	١	٠	١	١	٠	١
٣	٢٠١١	١	٠	٠	٠	٠	٠
	٢٠١٢	١	٠	٠	٠	٠	٠
	٢٠١٣	١	٠	٠	٠	٠	٠
٤	٢٠١١	١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	٠
٥	٢٠١١	١	٠	١	١	٠	١
	٢٠١٢	١	٠	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	٠	١	١	١	١
٦	٢٠١١	١	٠	٠	٠	١	١
	٢٠١٢	١	٠	٠	٠	١	١
	٢٠١٣	١	٠	٠	١	١	١
٧	٢٠١١	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	٠	١	١	١
٨	٢٠١١	١	١	١	٠	٠	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	١	٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١
٩	٢٠١١	٠	١	٠	٠	٠	٠
	٢٠١٢	٠	١	٠	١	٠	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	٠	١
١٠	٢٠١١	٠	١	١	٠	٠	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	٠	١
	٢٠١٣	٠	١	١	٠	٠	١
مجموع الفترات التي أفصحت عن البند		٢٤	١٥	١٦	١٦	١٦	١٩
نسبة الإفصاح للبند		٠.٨٠٠	٠.٥٠٠	٠.٥٣٣	٠.٥٣٣	٠.٥٣٣	٠.٦٣٣

الإفصاح عن المخاطر المالية								
البنك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	٢٠١١	٠	١	١	١	١	٠	١
	٢٠١٢	٠	١	١	١	١	٠	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	٠	١
٢	٢٠١١	٠	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	٠	١	١	١
٣	٢٠١١	١	١	١	٠	٠	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	٠	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	٠	١	١
٤	٢٠١١	٠	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	٠	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	٠	١	١
٥	٢٠١١	١	١	١	٠	٠	٠	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	٠	٠	١
	٢٠١٣	١	١	١	٠	٠	٠	١
٦	٢٠١١	١	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	٠	١	١	١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧	٢٠١١	٠	١	٠	١	٠	٠	١
	٢٠١٢	٠	١	٠	١	٠	٠	١
	٢٠١٣	١	١	٠	١	٠	١	١
٨	٢٠١١	١	١	١	١	٠	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	١	٠	١	١
	٢٠١٣	٠	١	١	١	١	١	١
٩	٢٠١١	١	١	٠	٠	١	٠	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	٠	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	٠
١٠	٢٠١١	١	١	٠	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	٠	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	١
مجموع الفترات التي أفصحت عن البند		١٧	٣٠	٢٣	١٦	١٨	٢٠	٢٧
نسبة الإفصاح للبند		٠.٥٦٧	١.٠٠٠	٠.٧٦٧	٠.٥٣٣	٠.٦٠٠	٠.٦٦٧	٠.٩٠٠

الإفصاح عن القيمة العادلة

البنك	البند / السنة	١	٢	٣	٤	٥
١	٢٠١١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	١	٠	١	١	١
٢	٢٠١١	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	١	١
٣	٢٠١١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	٠	١	٠
٤	٢٠١١	١	١	١	١	١
	٢٠١٢	١	١	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	١	١
٥	٢٠١١	١	٠	١	١	٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٢٠١٢	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	١	٠	١	١	٠
٦	٢٠١١	٠	٠	٠	٠	١
	٢٠١٢	٠	٠	٠	٠	١
	٢٠١٣	٠	٠	١	١	٠
٧	٢٠١١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	١	١	٠
٨	٢٠١١	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٢	١	١	٠	١	٠
	٢٠١٣	١	١	١	٠	٠
٩	٢٠١١	١	٠	١	١	١
	٢٠١٢	١	٠	١	١	١
	٢٠١٣	١	١	١	١	٠
١٠	٢٠١١	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٢	١	٠	١	١	٠
	٢٠١٣	١	٠	١	١	٠
مجموع الفترات التي أفصحت عن البند		٢٧	١٦	٢١	٢٧	١٤
نسبة الإفصاح للبند		٠.٩٠٠	٠.٥٣٣	٠.٧٠٠	٠.٩٠٠	٠.٤٦٧

ملحق رقم (٤)

البيانات المالية للبنوك خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (الأرقام بالآلاف)

البنك	السنة	إجمالي الأصول	النقد والموجودات السائلة الأخرى	الخصوم المتداولة	EPS فلس	DPS فلس	إجمالي حقوق الملكية	صافي الربح	ROE فلس	نسبة السيولة
١	٢٠١١	١٣٦٢٦٨٤٨	٢,٩٠٩,٤٥١	٤,٣١٠,٣٣٩	٧٧.٠٠٠	٣٦.٤٥٤	٢,٣٣٦,٥٧٣	٣٠٣,٦٥٢	٠.١٣٠	٠.٦٧٥
	٢٠١٢	١٦٤٩٢٤٧١	٣,٧٨٤,٥٤٦	٤,١٥٤,٩٨٣	٦٧.٥٢٠	٣٠.٠٠٠	٢,٤٢٦,٥١٥	٣٠٥,١٢٥	٠.١٢٦	٠.٩١١
	٢٠١٣	١٨٦٠٠١٤٥	٤,١٦٦,٤٣٨	٤,٩٤٤,٨٦٥	٥٣.٠٧٠	٣٠.٠٠٠	٢,٥٠٨,٨٤٤	٢٣٨,١٣٧	٠.٠٩٥	٠.٨٤٣
٢	٢٠١١	٤٧٨٥٨٩٥	١,٢٣٨,٢٢٢	٨٢٥,٩٩٨	١٢.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤٣٠,٢٥٩	٣٠,٦٢٠	٠.٠٧١	١.٤٩٩
	٢٠١٢	٤٨٤٦٦٥٨	١,٢٣٠,٥٢٥	٩٧٣,٩٥٧	١١.٤٤٠	٠.٠٠٠	٤٤٩,٢٤١	٣٠,٨٨٧	٠.٠٦٩	١.٢٦٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	٢٠١٣	٥٠٦٤٧٥٩	١,٢٦٤,١٨٦	١,٠٦٧,٦٤٣	١٢.٠٣٠	٠.٠٠٠	٤٨٣,١٣٤	٣٢,١٦٠	٠.٠٦٧	١.١٨٤
٣	٢٠١١	٣٧١٤٢٩٢	١,٠٨٨,٤٩٥	٨٨٦,٥٢٠	٠.٦٠٠	١.٤٩٩	٥٣٠,٤٧٦	٨٥٣	٠.١٦١	١.٢٢٨
	٢٠١٢	٣٦٦٨٠٩٦	١,٠٧٠,٩٩٣	٨١٧,٢٩٤	٠.٩٠٠	٠.٠٠٠	٥٥٢,٠٥٦	١,١٥٣	٠.٢٠٩	١.٣١٠
	٢٠١٣	٣٩٢٩٤٧٢	١,١٧١,٦٨٢	٦٨٥,٦٠٧	٠.١٨٠	٠.٠٠٠	٥٥٢,٩٦٠	٢٣,٦٨٨	٠.٠٤٣	١.٧٠٩
٤	٢٠١١	٣٠٧٩٨٠١	٧٥٤,٦٠٤	٤٢٢,٩٩١	٣٥.٠٠٠	٢.٠٠٠	٤٩٠,٦٤٣	٥٠,٣٣٦	٠.١٠٣	١.٧٨٤
	٢٠١٢	٢٩٧٣٠١٩	٧٢٢,٩٠٦	٥٥٧,٧٤٠	١٨.٦٥٠	٦.٠٠٠	٥١٦,٧٣٥	٣٠,٠٢٧	٠.٠٥٨	١.٢٩٦
	٢٠١٣	٣١٩٣١٤١	٦٧٣,٠١٠	٦٣٩,١٧٠	٢١.٩٠٠	١٣.٠٠٠	٥٤٠,٨٣٢	٣٥,٤٢٥	٠.٠٦٦	١.٠٥٣
٥	٢٠١١	٢٦٢٧٨٣٩	٨٧٧,١٩٤	٦٣٣,٢٣٥	٣١.١٠٠	١.٣٣٣	٢٦٢,١٩٠	٣١,٥٤٤	٠.١٢٠	١.٣٨٥
	٢٠١٢	٢٦٣٢٩٢٢	٧٤٥,٣٢٢	٥٠٠,٦١٦	٣٢.٩٠٠	١.٢٩٨	٢٨٢,٨٠٩	٣٨,٥٣٩	٠.١٣٦	١.٤٨٩
	٢٠١٣	٣١٦٤٩٧٦	٨٤٢,٢٦١	٧٠٠,٤٠٥	٣٦.٢٠٠	١.٦٣٦	٣٠٩,٧٩٢	٤٢,٤٥٩	٠.١٣٧	١.٢٠٣
٦	٢٠١١	١١١٨٣٦٩	٩٦٥,٧٢٤	١٩٤,١٨٤	١١.٦٠٠	٠.٠٥٨	٢٠٧,٦٢٩	١٠,٨٤١	٠.٠٥٢	٤.٩٧٣
	٢٠١٢	١٢٤٩٤٩٦	١,٠٩٩,٦٨٦	٢٢١,٩٣٤	١٤.١٠٠	٤.٨٥٨	٢١٦,٥٧٣	١٣,١٦٥	٠.٠٦١	٤.٩٥٥
	٢٠١٣	١٥٠٣٤٤٣	١,٣٦٧,٨٩٧	٦٠٣,١٤١	١٤.١٥٠	٦.٨٢٥	٢٢٤,٣٦٢	١٣,٢٠٨	٠.٠٥٩	٢.٢٦٨
٧	٢٠١١	٤٥٥١٧٧٢	١,٨٢٩,٦٠٧	٩٤٢,١٣٧	٣٥.٣٠٠	٢.٩٤٠	٥٦٥,٧٠٤	٥٧,٥٧٦	٠.١٠٢	١.٩٤٢
	٢٠١٢	٥٩٧٢٩٣٨	١,٨٨١,٨٣٦	١,٠٢٤,٨٨٧	٣٥.٩٦٠	١٠.٠٠٠	٦١٩,٨٣١	٥٥,٦٠٠	٠.٠٩٠	١.٨٣٦
	٢٠١٣	٧١٥٤٧٥١	٢,٢٨٨,٠٢٠	١,٤٤٩,٠٥٣	١٣.٠٢٠	٧.٠٠٠	٦١٩,٨٢٧	٢٠,١٠٢	٠.٠٣٢	١.٥٧٩
٨	٢٠١١	١٣٤٥٩٨٣٣	٧,٩٦٢,٤٢٧	١,٨١٨,٦٣٦	٢٦.٠٢٠	١.٧١٩	١,٢٩٢,٣٥٣	٣٧,١٠٥	٠.٠٢٩	٤.٣٧٨
	٢٠١٢	١٤٧٠٣٣٠١	٨,٦٥٢,٨٩٧	٢,٢٥٤,٨٥٠	٣٠.٨٠٠	١.٣٩٢	١,٣٢٨,٠٩٨	١٢٣,٣٢٢	٠.٠٩٣	٣.٨٣٧
	٢٠١٣	١٥٥٠٧٣٢١	٩,٢٤١,١٥٩	٢,٠٦٨,٠٥٤	٣٢.٥٤٠	١.٢١٨	١,٧٢٤,٦٦٥	١١٠,٨٧٢	٠.٠٦٤	٤.٤٦٩
٩	٢٠١١	١٥٥١٧٩٤	٣٢٠,٠١٨	٢٨٨,٤٥٢	٤.٥٩٠	٠.٠٠٠	٢٤٤,٢٤٥	٧,٩٤١	٠.٠٣٣	١.١٠٩
	٢٠١٢	١٨٨٤٦٥٦	٤٢١,١٥٥	٢٠٧,١٣٣	٥.٤٧٠	٠.٠٠٠	٢٥٣,٦٥٠	٩,٥٣٦	٠.٠٣٨	٢.٠٣٣
	٢٠١٣	٢١٩١٩٨٦	٥٠٤,٤٩٣	٢٣٦,٠١٨	٩.٢٩٠	٠.٠٠٠	٢٦٣,٩٤٤	١٢,٧٢٠	٠.٠٤٨	٢.١٣٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠	٢٠١ ١	١٢١٤٤١	٩٠,٧١٧	٩,٧٦٢	-٢.٢٢٠	٠.٠٠٠	٩٧,٠٦٩	-٢,٩٢٠	-٠.٠٣٠	٩.٢٩ ٣
	٢٠١ ٢	٢٢٣٤٥١	١٠٢,٤٣٩	٤٦,٥١٨	-١.٨٦٠	٠.٠٠٠	٩٥,٥٤٢	-١,٨٥٩	-٠.٠١٩	٢.٢٠ ٢
	٢٠١ ٣	٤٠٥٥١٠	٩٠,٦٧٥	٦٥,١٠٣	-٣.٧١٠	٠.٠٠٠	٩٠,٦٤٥	-٨,٤٨٨	-٠.٠٩٤	١.٣٩ ٣

ملحق رقم (٥)

مخرجات التحليل الإحصائي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
السياسات١	٣٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠	١.٠٠٠٠٠	.٠٠٠٠٠٠
السياسات٢	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٩٦٦٦٧	.١٨٢٥٧٤
السياسات٣	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٢٣٣٣٣	.٤٣٠١٨٣
السياسات٤	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٧٠٠٠٠	.٤٦٦٠٩٢
السياسات٥	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٩٣٣٣٣	.٢٥٣٧٠٨
السياسات٦	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٧٣٣٣٣	.٤٤٩٧٧٦
السياسات٧	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٧٣٣٣٣	.٤٤٩٧٧٦
السياسات٨	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٦٠٠٠٠	.٤٩٨٢٧٣
السياسات٩	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.٢٠٠٠٠	.٤٠٦٨٣٨
اجماليالسياسات	٣٠	.٤٤	.٨٩	.٦٧٧٨	.١١٤٣٢
Valid N (listwise)	٣٠				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ميزانية١	٣٠	.٠٠٠	١.٠٠٠	.١٠٠٠٠	.٣٠٥١٢٩
ميزانية٢	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٩٠٠٠	.٣٠٥١٣
ميزانية٣	٣٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠٠٠	.٠٠٠٠٠
ميزانية٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٦٦٧	.٥٠٤٠١
ميزانية٥	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٣٣٣	.٤٩٠١٣
ميزانية٦	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٨٦٦٧	.٣٤٥٧٥
ميزانية٧	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٣٣٣	.٤٤٩٧٨
ميزانية٨	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٣٣٣	.٤٩٠١٣
ميزانية٩	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٤٣٣٣	.٥٠٤٠١
ميزانية١٠	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٣٣٣	.٤٩٠١٣
ميزانية١١	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٦٦٧	.٤٣٠١٨
ميزانية١٢	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٨٦٦٧	.٣٤٥٧٥
ميزانية١٣	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٨٠٠٠	.٤٠٦٨٤
مينزانية١٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٣٣٣	.٤٤٩٧٨
اجماليميزانية	٣٠	.٤٣	.٩٣	.٦٩٠٥	.١٤٥٧٠
Valid N (listwise)	٣٠				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
دخل١	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٩٣٣٣	.٢٥٣٧١
دخل٢	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٤٠٠٠	.٤٩٨٢٧
دخل٣	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٤٦٦٧	.٥٠٧٤٢
دخل٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
دخل٥	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٦٦٧	.٤٣٠١٨
دخل٦	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٤٦٦٧	.٥٠٧٤٢
دخل٧	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٨٣٣٣	.٣٧٩٠٥
دخل٨	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٠٠٠	.٤٩٨٢٧
دخل٩	٣٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠٠٠	.٠٠٠٠٠
دخل١٠	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
اجماليدخل	٣٠	.٤٠	.٩٠	.٦٥٣٣	.١٤٣٢٠
Valid N (listwise)	٣٠				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تحوط١	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٨٠٠٠	.٤٠٦٨٤
تحوط٢	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٠٠٠	.٥٠٨٥٥
تحوط٣	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
تحوط٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
تحوط٥	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
تحوط٦	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٣٣٣	.٤٩٠١٣
اجماليتحوط	٣٠	.١٧	١.٠٠	.٥٨٨٩	.٢١٣٢٣
Valid N (listwise)	٣٠				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مخاطر١	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٦٦٧	.٥٠٤٠١
مخاطر٢	٣٠	١.٠٠	١.٠٠	١.٠٠٠٠	.٠٠٠٠٠
مخاطر٣	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٦٦٧	.٤٣٠١٨
مخاطر٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
مخاطر٥	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٠٠٠	.٤٩٨٢٧
مخاطر٦	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٦٦٦٧	.٤٧٩٤٦
مخاطر٧	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٩٠٠٠	.٣٠٥١٣
اجماليخاطر	٣٠	.٤٣	١.٠٠	.٧١٩٠	.١٤٢٧٨
Valid N (listwise)	٣٠				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
العادلة١	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٩٠٠٠	.٣٠٥١٣
العادلة٢	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٥٣٣٣	.٥٠٧٤٢
العادلة٣	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٧٠٠٠	.٤٦٦٠٩
العادلة٤	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٩٠٠٠	.٣٠٥١٣
العادلة٥	٣٠	.٠٠	١.٠٠	.٤٦٦٧	.٥٠٧٤٢
اجماليالعادلة	٣٠	.٢٠	١.٠٠	.٧٠٠٠	.٢١٤٩٦
Valid N (listwise)	٣٠				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
اجماليالسياسات	٣٠	.٤٤	.٨٩	.٦٧٧٨	.١١٤٣٢
اجماليميزانية	٣٠	.٤٣	.٩٣	.٦٩٠٥	.١٤٥٧٠
اجماليدخل	٣٠	.٤٠	.٩٠	.٦٥٣٣	.١٤٣٢٠
االجماليتحوط	٣٠	.١٧	١.٠٠	.٥٨٨٩	.٢١٣٢٣
اجماليخاطر	٣٠	.٤٣	١.٠٠	.٧١٩٠	.١٤٢٧٨
اجماليالعادلة	٣٠	.٢٠	١.٠٠	.٧٠٠٠	.٢١٤٩٦
اجمالي	٣٠	.٥١	.٧٨	.٦٧٣٩	.٠٨٠٣٥
Valid N (listwise)	٣٠				

التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TA	٣٠	١٢١٤٤١.٠٠	١٨٦٠٠١٤٥.٠٠	٥٤٦٦٦٨٠	٥٣٦٨٢٢١.٢٢٤
EPS	٣٠	-٣.٧١	٧٧.٠٠	٢١.١٨٤٧	٢٠.١٣٧٦٨
DPS	٣٠	.٠٠	٣٦.٤٥	٥.٣٠٧٧	٩.٧١١٩٦
ROE	٣٠	-.٠٩	.٢١	.٠٧١٦	.٠٥٩١٨
نسبةالسيولة	٣٠	.٦٨	٩.٢٩	٢.٢٤١٢	١.٨١٢٣٣
Valid N (listwise)	٣٠				

معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Correlations

		TA	EPS	DPS	ROE	نسبةالسيولة
TA	Pearson Correlation	١	.٤١٣**	.٥٣٨**	.٢٨٣	-.٠٨٨
	Sig. (٢-tailed)		.٠٠٠	.٠٠٠	.١٢٩	.٦٤٣
	N	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
EPS	Pearson Correlation	.٤١٣**	١	.٤٩٥**	.٤٨٠**	-.٢٥٨
	Sig. (٢-tailed)	.٠٠٠		.٠٠٠	.٠٠٧	.١٦٨
	N	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
DPS	Pearson Correlation	.٥٣٨**	.٤٩٥**	١	.٢٧٤	-.٣٠١
	Sig. (٢-tailed)	.٠٠٠	.٠٠٠		.١٤٣	.١٠٦
	N	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
ROE	Pearson Correlation	.٢٨٣	.٤٨٠**	.٢٧٤	١	-.٣٨٩*
	Sig. (٢-tailed)	.١٢٩	.٠٠٧	.١٤٣		.٠٣٣
	N	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
نسبةالسيولة	Pearson Correlation	-.٠٨٨	-.٢٥٨	-.٣٠١	-.٣٨٩*	١
	Sig. (٢-tailed)	.٦٤٣	.١٦٨	.١٠٦	.٠٣٣	
	N	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠

**. Correlation is significant at the ٠.٠١ level (٢-tailed).

*. Correlation is significant at the ٠.٠٥ level (٢-tailed).

نتائج تحليل الانحدار

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
١	.٦٣٨[a]	.٤٠٨	.٢٨٤	.٠٦٧٩٨	١.٩٦٤

a. Predictors: (Constant), نسبةالسيولة, TA, ROE, DPS, EPS

b. Dependent Variable: اجمالي

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
١	Regression	.٠٧٦	٥	.٠١٥	٣.٣٠٢	.٠٢١[a]
	Residual	.١١١	٢٤	.٠٠٥		
	Total	.١٨٧	٢٩			

a. Predictors: (Constant), نسبةالسيولة, TA, ROE, DPS, EPS

b. Dependent Variable: اجمالي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics Tolerance	Collinearity Statistics VIF
١	(Constant)	.٧٠٤	.٠٣٢		٢١.٩٨٦	.٠٠٠		
	TA	٩.٠٦E-٠١٠	.٠٠٠	.٠٦١	.٢٦٢	.٧٩٥	.٤٦٣	٢.١٥٨
	EPS	.٠٠٣	.٠٠١	.٦٧٠	٢.٠٨٦	.٠٤٨	.٢٤٠	٤.١٧٢
	DPS	-.٠٠١	.٠٠٢	-.١٢٢	-.٤٣٩	.٦٦٤	.٣٢٠	٣.١٢٤
	ROE	-.٨٣٨	.٢٦٦	-.٦١٧	-٣.١٥٠	.٠٠٤	.٦٤٣	١.٥٥٤
	نسبةالسيولة	-.٠١٢	.٠٠٨	-.٢٦٥	-١.٤٨٠	.١٥٢	.٧٧١	١.٢٩٧

a. Dependent Variable: اجمالي

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	.٥١٩٣	.٧٦٨٤	.٦٧٣٩	.٠٥١٢٩	٣٠
Residual	-.١٤٧٥٩	.١١٨٨٣	.٠٠٠٠٠	.٠٦١٨٥	٣٠
Std. Predicted Value	-٣.٠١٤	١.٨٤٣	.٠٠٠	١.٠٠٠	٣٠
Std. Residual	-٢.١٧١	١.٧٤٨	.٠٠٠	.٩١٠	٣٠

a. Dependent Variable: اجمالي

اختبار فرضيات الدراسة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
اجماليالسياسات	٣٠	.٦٧٧٨	.١١٤٣٢	.٠٢٠٨٧
اجماليميزانية	٣٠	.٦٩٠٥	.١٤٥٧٠	.٠٢٦٦٠
اجماليدخل	٣٠	.٦٥٣٣	.١٤٣٢٠	.٠٢٦١٤
االجماليتحوط	٣٠	.٥٨٨٩	.٢١٣٢٣	.٠٣٨٩٣
اجماليخاطر	٣٠	.٧١٩٠	.١٤٢٧٨	.٠٢٦٠٧
اجماليالعادلة	٣٠	.٧٠٠٠	.٢١٤٩٦	.٠٣٩٢٥

One-Sample Test

	Test Value = ٣					
					٩٥٪ Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (٢-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
اجماليالسياسات	-١١١.٢٥٩	٢٩	.٠٠٠	-٢.٣٢٢٢٢	-٢.٣٦٤٩	-٢.٢٧٩٥
اجماليميزانية	-٨٦.٨١٩	٢٩	.٠٠٠	-٢.٣٠٩٥٢	-٢.٣٦٣٩	-٢.٢٥٥١
اجماليدخل	-٨٩.٧٥٨	٢٩	.٠٠٠	-٢.٣٤٦٦٧	-٢.٤٠٠١	-٢.٢٩٣٢
االجماليتحوط	-٦١.٩٣٥	٢٩	.٠٠٠	-٢.٤١١١١	-٢.٤٩٠٧	-٢.٣٣١٥
اجماليخاطر	-٨٧.٥٠٣	٢٩	.٠٠٠	-٢.٢٨٠٩٥	-٢.٣٣٤٣	-٢.٢٢٧٦
اجماليالعادلة	-٥٨.٦٠٥	٢٩	.٠٠٠	-٢.٣٠٠٠٠	-٢.٣٨٠٣	-٢.٢١٩٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

"The Extent of the Kuwaiti Banks Disclosure Requirements According to International Financial Reporting Standard (٧)"

Prepared by

Bader Rashed Shnaitr

Supervised by

Prof. Dr Ghassan Almatarneh

This study aimed to assess the extent of Kuwaiti Banks commitment by disclosure requirements according to International Financial Reporting Standards (٧) that is related to disclosure about financial instruments. Moreover, the study aimed to assess the relationship between the level of disclosure about financial instruments according to IFRS (٧) and the economical properties of Kuwaiti Banks (Size, profitability and Liquidity).

To achieve the objectives of this study, disclosure requirements that is mentioned in IFRS (٧) were classified to six fields related to disclosure about accounting policies, the financial instruments in the balance sheet, the financial instruments in the income list, hedge accounting for financial instruments , the financial risks of financial instruments, as well as the disclosure of fair value of financial instruments and to get the data from annual financial reports that are published for Kuwaiti listed Banks in Kuwaiti Stock Exchange which are (١٠) banks during the period (٢٠١١-٢٠١٣). After getting the necessary data, it was analyzed by using descriptive statical methods and suitable analysis.

The most important results of the study are:

Kuwaiti Banks must commit to disclosure requirements that is mentioned in IFRS with regard to disclosure about accounting policies (٦٨٪), disclosure about financial instruments in balance sheet (٦٤٪), disclosure about hedge accounting for financial instruments (٥٩٪), disclosure about the financial dangers that is related to financial

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

instruments (٧٢٪) and disclosure about fair value that is related to financial instruments(٧٠٪).

There is a positive relationship between the level of disclosure about financial instruments according to IFRS (٧) and earning per share, and a negative relationship between the level of disclosure about financial instruments and return on equity.

Based on the results, the study recommend the following:

Encourage Kuwaiti banks to make disclosure about all the fields of IRFS (٧) more than the averages that is shown in the study.

Create systems and rules that enable Kuwaiti Capital Market Authority to impose control on banks disclosures that agreed with financial reporting standards.

Keywords: Disclosure, International Financial Reporting Standard (٧), Disclosure Requirements, Kuwaiti Banks.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com